

- وعدد الأجوبة الكتابية: جوابان.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بسبع (7) طلبات إحاطة، أولها لفريق التحالف الاشتراكي لبسط نقطة إحاطة المجلس علما، تفضلوا أستاذ عدا ب.

المستشار السيد محمد عدا ب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

في إطار النظام الداخلي، أحيط مجلسنا علما بقضية طارئة تتعلق بما تعرفه الساحة الوطنية في المدة الأخيرة من فتاوى ومن مس بالحريرات الفردية من طرف بعض المتطرفين الدينين، ووصل الأمر إلى تخصيص بعض الأئمة لخطب الجمعة الانحراط في التشهير والتحريض ضد التعبير عن آراء يتم تأويلها بشكل غير سليم. وهذا ما يطرح تساؤلات حول مدى الالتزام بمضمون وروح الدستور الجديد، والاختيار الديمقراطي الذي يسير فيه المغرب، والانفتاح والتسامح الذي يميز بلدنا منذ قرون.

إننا نعب عن رفضنا لأي فتوى لا تنسجم مع هذه الروح وهذا المسار، حتى وإن جاءت من جهة رسمية.

إننا في فريق التحالف الاشتراكي ندق ناقوس الخطر ونذكر بالأجواء التي كانت سائدة قبل 16 ماي الإرهابية، حيث كان الكثيرون يصمتون على الفتاوى المتطرفة بدعوى أن بلدنا بعيد عن الغلو والتطرف حتى استفاق الجميع على الكارثة.

وقبل أيام، تم تفكيك خلية إرهابية جديدة، وحسب بعض المعلومات التي لدينا، وقد كان من بين أهدافها تصفية بعض الشخصيات الوطنية التي يعتبرها المتطرفون علمانية، وهي مناسبة للإشادة بمجهودات أمهزتنا الأمنية، وفي نفس الوقت ننبه باقي أئمة ومؤسسات الدولة إلى ما يمكن أن يترتب من أخطار عن فتاوى غير ملائمة للعصر ولواقع المجتمع المغربي، ومن حملات تحريضية ضد كتاب ومنتقدين، ولا نريد أن يعرف بلدنا ما عرفته تونس قبل أشهر من اغتيال مناضل سياسي، وما ترتب عن ذلك من أزمة وارتباك في الحقل السياسي.

لنتحمل إذن جميعا مسؤوليتنا، مؤسسات رسمية وبرلمان وأحزاب وجمعيات ونخب، ونعب عن رفضنا الجماعي للتطرف كيفما كان نوعه، وللتحريض ضد أشخاص يعبرون عن آراء ينبغي مواجعتها بالآراء المضادة وبحجج وبراهين، وليس بالسب والقذف والتحريض، لحماية مجتمعنا من مخاطر التطرف بكل أشكاله، وحماية بلدنا من مسارات لا يرغب فيها أحد وليس في مصلحة أحد.

محضر الجلسة رقم 879

التاريخ: الثلاثاء 19 جادى الآخرة 1434 (30 أبريل 2013)
الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وثلاث وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة لكم السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع الدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:
1- مشروع قانون رقم 131.12 يتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية؛

2- مشروع قانون رقم 145.12 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وطلب السيد وزير الداخلية بإدراج الأسئلة الشفهية الموجهة إليهما مباشرة بعد أسئلة قطاع الصحة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 30 أبريل:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للفريق الدستوري في إطار إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبفضل التعبئة الوطنية، تجاوز المغرب الأزمة الأخيرة مع مجلس الأمن، لكن نشوة النصر الدبلوماسي لا يجب أن تنسينا استخلاص العبر والدروس لأجل تدبير جيد لملف الوحدة الترابية، كل هذا يبقى بعيدا عن التقلبات والمؤامرات التي يصنعها أعداؤنا.

إن المغرب، السيد الرئيس، مستهدف في ديمقراطيته وافتتاحه وفي أورشاه الإصلاحية الكبرى. إن كل محاولة تشكك في عمق تجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان ما هي إلا مؤامرة من أعداء الوحدة الترابية، مؤامرة تفندها بالميموس الأشواط التي قطعها المغرب في المجال الحقوقي بصفة إرادية، أشواط توجت بالإصلاحات الدستورية العميقة التي جاء بها الخطاب الملكي السامي ليوم 9 مارس، هذه الإصلاحات همت مجال احترام الحقوق والتنوع الثقافي والإثني، ثم إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن المسؤولية مسؤولية الجميع في استمرار التعبئة للتعريف بالرأسال الحقيقي للمغاربة، ألا وهي وحدة الصف، عدالة القضية وقدسية الدفاع عن الوحدة الترابية ومناخ الديمقراطية والحريات كأحد ثوابت الأمة.

السيد الرئيس،

نحن أكثر حرصا على حريات المواطنين وسلامتهم وحفظ ذمتهم وحقوقهم في التعبير، كل هذا في إطار القانون من طنجة إلى لكومية. كما أننا ملزمون لحماية كل المغاربة من الاستفزازات المسخرة لإثارة الفتن وزعزعة الاستقرار والمس بالممتلكات العمومية والخاصة، وكل ذلك أيضا في إطار القانون وفي كل ربوع المملكة.

ختاما، إذا كان، السيد الرئيس، حكام الجزائر يملكون البترول عوض هذا البترول أن يوظف في تنمية خدمة الشعب الجزائري الشقيق، يوظف لإثارة تبرعات مفتعلة، فإن المغرب بدون بترول ولا غاز سينتصر بفضل التفاهة حول ملكه، وبفضل مصادره الديمقراطية والحقوقية والاقتصادية.

وما لا يقبله المغاربة، السيد الرئيس، أن تستباح السيادة وتحاك المؤامرات ضد الوحدة الوطنية، ولو كان ذلك...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.. نصف دقيقة ليس ملكي السيد الرئيس، أرجوك، واسمح لي الله يخليك.. السيد الرئيس، السيد الرئيس أنهيت حقك في الكلام، أرجوك، السيد الرئيس خصك تلتزم، الله يجازيك بخير. أرجوكم الإخوان السادة المستشارين الالتزام بالوقت المخصص لكل واحد، خاصة وأن أمامنا بعد هذه الجلسة جلسة أخرى للتشريع، فيجب أن نوفر الوقت لهاتين الجلستين معا، ما نأخذوش الوقت اللي ماشي ديالنا. أرجوكم الالتزام بثلاث دقائق في الإحاطة وفي السؤال كذلك. الكلمة للفريق الموالي، الفريق الحركي، في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل الأستاذ مروان.

المستشار السيد إدريس مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي،

انطلقت أمس المناظرة الوطنية حول النظام الجبائي، وتستمر اليوم أيضا بمبادرة من الحكومة كتنفيذ للالتزام المسبق منذ مناقشة القانون المالي للسنة الحالية، وتنفيذا لمضامين البرنامج الحكومي.

وعلى إثر هذا الحدث الهام، نود أن نسجل، من موقعنا التشريعي والرقابي، أسفنا الشديد على الطريقة التي تعاملت بها وزارة المالية مع البرلمان في هذا الموضوع الحساس، حيث تم إقصاء البرلمانين عموما وأعضاء لجنة المالية بمجلسنا الموقر من الحضور في فعاليات هذه المناظرة، رغم أن هذه المبادرة الحوارية كانت مطلبا برلمانيا، تحول إلى التزام حكومي، ثم تم التصريح به في عدة مناسبات داخل اللجنة البرلمانية المختصة من طرف وزير المالية والسيد الوزير المنتدب.

والأدهى والأمر أن حتى البرلمانين الذين بادروا إلى التنقل إلى مكان المبادرة فوجئوا بتعامل غير لائق، على اعتبار أن غيابهم ليست حاضرة ما بين المدعويين، وبدعوى أن المقاعد المخصصة هي محدودة.

وإزاء هذا الموقف الغريب، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نتأسف على تغييب الصوت التشريعي في هذه المناظرة من هذا القبيل، أريد لها في الأصل أن تكون فضاء حوار وطني مفتوح، وإذا بها تتحول إلى دائرة مغلقة وإلى حوار وزارة المالية مع نفسها ضدا على الطابع الجوهري والاستراتيجي للنظام الجبائي، الذي يتطلب اليوم توافقا وطنيا لبلورة سياسة ضريبية عادلة ومتوازنة ومنصفة، بهدف يقوم على مراجعة شاملة لمدونة الضرائب.

السيد الرئيس،

إن ما وقع أمس واليوم يجعلنا ندعو الحكومة إلى تدارك هذا الخطأ المنهجي، وتلافي هذا التعامل السلبي مع المؤسسة التشريعية التي جعل منها

لختلف التعاقدات السابقة، والتي ستكون لها لا محالة انعكاسات سلبية على الاستقرار والسلم الاجتماعيين.

رابعا، لأن الحوار الاجتماعي يتطلب الإرادة الحقيقية من طرف الحكومة وخلق أجواء الثقة والمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية والغاء الفصل 288 من القانون الجنائي كعربون على الإرادة السياسية لحكومتنا الموقرة في التعاطي الجدي والمسؤول بدل التماطل والتسويف والاهتمام بأوضاع الطبقة العاملة المغربية بالخارج التي تترشح تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والمالية بمختلف دول المهجر.

فتحية التقدير والامتنان للطبقة العاملة المغربية المناضلة والصامدة والمستعدة على الدوام للدفاع عن الكرامة والحرية والتقدم والديمقراطية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة المجلس علما، تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أخواتي، إخواني السادة المستشارين المحترمين،

على خطى زملائنا في الفريق الفيدرالي، نود في فريق الأصالة والمعاصرة، بمناسبة العيد الأممي للطبقة العاملة، أن نعبر عن تهنئتنا لشغيلة الفكر واليد داخل الوطن وخارجه بمناسبة عيدها الأممي، وأن نعبر عن تحيات التقدير والاعتزاز للطبقة العاملة المغربية داخل الوطن وخارجه، وهي التي عبت ولا تزال مسارها الطويل بالتضحيات الجسيمة في سبيل الوطن وفي سبيل كرامة أبناء الوطن.

الشغيلة المغربية داخل الوطن وخارجه تستقبل عيدها الأممي في ظروف وطنية ومنعطف شديد الخطورة على ضوء الأزمة التي أصبحت تدق بقوة على الاقتصاد الوطني بكل ما ترتب وقد يترتب عنها من آثار اجتماعية، والتي تشتد يوما باتساع أزمة الشغل والبطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة بسبب التعامل المرتبك للحكومة مع الأزمة ولعدم تقديمها لما يكفي من الإشارات الجادة في التعامل مع المطالب الملحة والمشروعة للطبقة العاملة، وهو ما يفضح مرة أخرى ويكشف تهاوت العود والشعارات والتنكر لها بشكل نهائي، كما أن إنجازاتها إلى حدود الآن لا تتطابق مع تطلعات وانتظارات مختلف فئات الشعب المغربي.

والحكومة اليوم، عوض مصارحة المغاربة والعمل على كشف الحقيقة رغم قسوتها ومرارتها، نجدها تلجأ مع كامل الأسف- إلى أساليب إطلاق الاتهامات وتعليق ضعفها وفشلها على الآخرين ورفع فزاعة المؤامرة، في محاولات متتالية للظهور بمظهر الضحية وممارسة دور المظلومية، فاسحة

الدستور الجديد شريكا أساسيا في صياغة القرارات الكبرى وبلورة جميع السياسات العمومية.

وكعهدنا دائما، وإيماننا منا بحسن النية، وأن النية هي القاعدة والأصل، سنعتبر أن هذا الخطأ هو سوى سهو غير محكوم بخلفية مقصودة، متطلعين إلى إقدام الحكومة على إيجاد صيغة لإشراك البرلمان في مناقشة التوصيات والتوجهات التي سنتبلور عن هذه الندوة، وتمكين المشرع... والسلام.

الله يجعل البركة أسيدي، الرسالة وصلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا، الكلمة للفريق الموالي في إطار إحاطة المجلس علما، الفريق الفيدرالي، تفضل الأستاذ دعيدة رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

تخلد غدا الأربعاء فاتح ماي الطبقة العاملة المغربية العيد الأممي العجالي، في ظل أجواء الاحتقان الاجتماعي وصيام الحكومة عن الحوار المسؤول والمنتج والتهرب من كل الالتزامات السابقة وغياب الجدية في التعاطي مع مختلف الملفات الاجتماعية والمطالب العادلة والمشروعة لعموم المأجورين، وفي ظل استمرار تزدى الأوضاع الاقتصادية والانعكاسات السلبية للأزمة المالية التي تكتوي بناهاها الطبقة العاملة، الضحية الأولى للارتباك السياسي والتدبير الحكومي لمختلف الملفات الاقتصادية والاجتماعية.

وأمام هذا الارتباك والتردد في التعاطي مع الملف الاجتماعي، قررت الفيدرالية الديمقراطية للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل مقاطعة دعوة آخر ساعة للسيد رئيس الحكومة للأسباب التالية:

أولا، لأن جدول الأعمال المقترح من طرف الحكومة هو نفسه الذي سبق طرحه في اجتماع سابق، وهو ما يعني بكل بساطة غياب الجدية المطلوبة للتصدي للوضع الاجتماعي المأزوم؛

ثانيا، لأن المنهجية التي تتعاطى بها الحكومة مع مستلزمات الحوار الاجتماعي، لا ترقى إلى تطلعات الشغيلة المغربية لإقرار ميثاق اجتماعي يستجيب للحد الأدنى للمطالب ويؤسس لحوار ثلاثي الأطراف؛

ثالثا، استمرار مظاهر التضييق وقمع الحريات النقابية وتعنيف التظاهرات العالية السلمية والاقطاعات غير المشروعة من أجور المضربين، وتعطيل الحوار القطاعي بجل القطاعات الوزارية، وتسريح المئات من العمال بالعديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية وعدم تسديد المستحقات الاجتماعية، لأن مضامين اتفاق 26 أبريل 2011، لا يمكن أن تكون موضوع أي نقاش أو تراجع، وأن المساس بهذا الاتفاق هو تدمير

الأعلى في الوطن العربي، إضافة إلى انعدام الوضوح في العروض التي تقدمها الشركات المتنافسة، سواء عبر طريقة احتساب التبعثات المضاعفة أو تمديد فترات العروض التفضيلية، علاوة على ضعف جودة الخدمات والتغطية خاصة في العالم القروي وكذا بعض المدن، كل ذلك في مقابل الأرباح الخيالية التي يحققها الفاعلون في قطاع الاتصالات.

السيد الرئيس،

إن هذا الوضع غير سوي، ويخلق ضباية لدى المستهلك، كما يطرح عدة أسئلة بخصوص الشفافية والموضوعية في احتساب الوحدات، ومدى تناسب ذلك مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والقدرة الشرائية للمواطن المغربي إلى حد يبدو معه أن الشركات متفاهمة فيما بينها، علماً أن مجلس المنافسة ومن خلال القانون رقم 06.99 الخاص بحرية الأسعار يمنع تفاهم الشركات لهدف واحد.

وثمة أمر لا بد من التوقف عنده، ويتمثل في أن الفاعلين في القطاع لا يحترمون الضوابط القانونية، خاصة فيما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية للزبناء، حيث يتم تسريب أرقام هواتف الزبناء إلى شركات الإشهار من أجل جني أرباح دون أخذ بعين الاعتبار رغبة المستهلك من عدمها.

وعليه، السيد الرئيس، ومن أجل تجاوز هذه الإشكالات والعمل على تطوير القطاع والارتقاء به إلى مستوى كل المغاربة، فإن الفريق الاستقلالي يؤكد على الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به الوكالة في هذا الشأن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا لك. وآخر متدخل في إطار نقطة إحاطة المجلس علماً هو الفريق الاشتراكي، الكلمة للأخ السي مولاي الحسن، تفضل.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علماً بموقف الفريق الاشتراكي من المناظرة الثانية حول الجبايات التي تنعقد بالصخيرات، والتي نعتبر أنها لا تملك من صفة المناظرة إلا الاسم.

فقد كان لزاماً على الحكومة أن تعتمد المقاربة التشاركية التي ركز عليها الدستور الجديد، من أجل بلورة الإصلاحات الضريبية وبرمجتها حسب الأولويات، وإعادة تصور جهوي لهذا الإصلاح، تكون المناظرة تنويعاً له وليس تجمعا إخباريا يقدم خلاصة دراسة لمكتب الدراسات.

وفي هذا الصدد، فإننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن الإصلاح الضريبي

المجال في ذلك لاستمرار وتفاقم الأزمة والعبث بالحد الأدنى من كرامة الشغيلة المغربية.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل امتد إلى اللجوء إلى المنطق الأمني في معالجة الملفات الاجتماعية وقضايا التعبير عن الرأي، وخير دليل على ذلك ما حدث ويحدث في مواجهة المعطلين وسلخهم وجلدهم باستمرار.

وفي إطار هذا الضعف المزمن، واستفراء الحكومة في تدبير الشأن العام، تفاجأ بالإطالة الجديدة لوزيرها المكلف بالعلاقات مع البرلمان التي تدخل في الباب المتعلق باستحواذ الحكومة أو بسعيها إلى الاستحواذ على كل الأدوار، حيث اعتبر، هكذا في حكم جاهز وإطلاقي، أن المجتمع المدني غير جاهز لأن يكون شريكا في صنع السياسات العامة وأنه غير مؤهل للمساهمة في التشريع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا لك السيد المستشار، شكرا جزيلاً. الكلمة الموالية في إطار دائما نقطة "إحاطة المجلس" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، الكلمة لم السيد المستشار.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدتان المستشارتان،

الإخوان المستشارين،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، أن نخطط المجلس الموقر علماً ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية هامة تتعلق بقطاع الاتصالات بالمغرب، والذي أضحي يحتل مركزاً حيوياً في الاقتصاد الوطني، ويضطلع بدور مهم في تطوير حياة الفرد والمجتمع، حيث يساهم بحوالي 5% من الناتج الوطني الخام.

السيد الرئيس،

لقد ازداد استخدام الاتصالات وتقنيات المعلومات بشكل مضطرد خلال العقد الأخير، الأمر الذي أسهم في تحقيق مكاسب هائلة للبلاد والشركات الفاعلة في القطاع نتيجة للإصلاحات المهمة التي تم إدخالها إن على المستوى التشريعي أو المؤسساتي، خاصة مع إحداث الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، والتي كان من المفروض أن تلعب دوراً أساسياً في تأهيل هذا القطاع ومواكبة الفاعلين فيه حرصاً على جودة المنتج وإرضاء المستهلك.

غير أن الواقع اليوم يكشف عن وجود مشاكل حمة داخل هذه الوكالة، تؤثر على الأداء وتنعكس سلباً على ثقة المستهلكين في القطاع، خاصة في ظل استمرار غلاء التسعيرة المعمول بها في السوق المغربي فيما يتعلق بالهاتف المحمول والهاتف الثابت والأترنت والرسائل القصيرة والتي تعتبر

إخواني المستشارين الأعزاء،

السيد الرئيس،

أولا كنتقدم بالشكر ديالي للسيد وزير الفلاحة اللي قبل هاذ السؤال الآتي. هاذ السؤال الآتي عندو المغزى ديالو وعندو الدلالة ديالو.

السيد الرئيس،

أولا، أنا كونه بالمناظرة أو بالمعرض الدولي ديال مكناس، أولا صاحب الجلالة الله ينصرو هو اللي ترأس المناظرة يوم الثلاثاء بحال اليوم، كذلك الافتتاح ديال المعرض نهار الثلاثاء، وأخيرا السي ابن كيران حفظه الله هو اللي دار الاختتام نهار الحد، كل واحد كيتحمل المسؤولية ديالو.

قلت أولا أنا أشكر السيد وزير الفلاحة على الجهود ديالو اللي نجح المعرض الدولي ديال مكناس. السيد وزير الفلاحة أكثر من الجهد ديالو عمل باش كان ذيك المعرض كان جميع المقاييس كان ناجح، وربما حضرت 800 ألف ديال الزوار تقريبا.

وأنا كنتقول للسيد وزير الفلاحة على الموسم ديال هاذ العام، هاذ العام موسم جيد بالأقطار وجميع الخيرات ديال الموسم، وكنسأل السيد الوزير:

أشنو هو الإجراءات اللي غادي ياخذها في هاذ السنة ديال هاذ العام؟ كذلك، السيد الرئيس، والسؤال اللي مازال لي للسيد الوزير أو الحكومة ككل تقصو من الميزانية ديال الاستثمار ديال الفلاحة 220 مليار سنتيم، هاذ 220 مليار سنتيم اللي تقصوها للفلاحة، واش، السيد الوزير، ما تيشوفشي شي تأثير عندو على المنتج الفلاحي أو إلى تقصوها أشنو الأقاليم أو أشنو الجهات اللي اعطاوها وأشنو اللي ما اعطاوهاشي؟ ولكن أنا كنفصل، كطلب من السيد الوزير أو الحكومة ككل ذيك الربع، في الميزانية داو الربع، كنتمى على أنه هاذيك ما يثرش علينا ويرد الميزانية كان على ما كان، وربما هما اغتتموا الفرصة، وكان السيد الوزير يمكن مسافر خارج الوطن أو شي حاجة بحال هاذ الشكل وحيدوا لو 200، يشرح لنا، حيدوا لنا 220 مليار، هاذ 220 مليار راه كتنثر في الفلاحة ديالنا، في المخطط الأخضر لأن هو صاحب الجلالة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، أنهيت حقا في الكلام. والكلمة للمتسائل الموالي في نفس الموضوع، النتائج المتوقعة للموسم الفلاحي الحالي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا أظن إذا كان السؤال ديال السيد المستشار، هذا ليس في نفس الموضوع، ولكن على أي إذا قررتم، فالسؤال ديالنا يتعلق، السيد الوزير،

ورش أساسي وراهن، وبهم مختلف الشرائح الاقتصادية والاجتماعية والفاعلين المؤسساتيين والجمعويين، وبالتالي فإن التصور الذي أعدت به هذه المناظرة كان شكليا، ولم يأخذ بعين الاعتبار التراكم الذي تحقق منذ سنوات من العمل والمجهود الذي تم على عدة مستويات.

وإذا كان الشعار المركزي لهذه المناظرة يرتكز على استرجاع ثقة الملمزمين ودفعهم لأداء واجباتهم الضريبية خدمة للاقتصاد الوطني، فإننا في الفريق الاشتراكي نعتبر هذه الشعارات لن تؤدي إلى النتائج المطلوبة إذا لم تواكب بإصلاحات علمية وفعالية لإدارة الضرائب التي كانت تعتبر الملمزمين متهمين ومشكوك في ذمتهم إلى أن يثبت العكس.

وللإنصاف، فقد لمسنا تحولا واضحا في ممارسة الإدارة الضريبية الجديدة التي تحاول تجاوز الممارسات التعسفية والسلطوية السابقة، لكن الحكومة ملزمة بدعمها ببرامج عملية وقرارات سياسية شجاعة، تمكن بلادنا من تفعيل الإصلاح الضريبي بما يحقق العدالة الضريبية والإنصاف والمساواة في أداء الواجب الضريبي الوطني.

وفي هذا الإطار، فإننا نتوجه إلى السيد رئيس الحكومة بأن يتحمل مسؤولياته كاملة في فرض التزاماته وتعهداته على الإدارة، وهو ما سيشكل المدخل الرئيسي لاستعادة ثقة الملمزمين ودفعهم إلى المبادرة لأداء واجباتهم الضريبية.

ولنذكر السيد رئيس الحكومة أنه سبق وأن تعهد أمام البرلمان بالحرص على عدم المساس بحسابات المواطنين بالأبنك والذين يتعرضون لاقطاعات وحجوز على أرصدهم بشكل تعسفي، ورغم ذلك استمرت نفس الممارسات إلى يومنا هذا، حيث جدد السيد رئيس الحكومة التزامه أمام هذه المناظرة، فكيف سنستعيد ثقة الملمزمين والحالة هاته وأن التزامات رئاسة الحكومة لا تجدي نفعاً من الإدارة الضريبية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل لمعالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها عشرون سؤالاً، نستهلها بالسؤالين اللذان تجمعهما وحدة الموضوع، وهما موجهان إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، الأول يتعلق بالموسم الفلاحي الحالي، والكلمة فيه لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل الحاج عبو، تفضل.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

كما السؤال ديالنا كما يلي:

السيد الوزير،

مع اقتراب موسم الحصاد تقوم الوزارة بمجموعة من الإجراءات والاستعدادات لنجاح هذا الموسم تماشيا مع ما سطرته وزارتك من برامج فلاحية هادفة إلى تطوير القطاع الفلاحي وتقديم الدعم التقني والمادي للفلاحين.

نسألكم، السيد الوزير: ما هي توقعات الحكومة لتتأج هذا الموسم، خاصة على مستوى الحبوب؟

وما هي التدابير العملية الملموسة التي تعتمرون القيام بها لإنجاح هذا الموسم الفلاحي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. والكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري للإجابة عن مضمون السؤالين معا في حدود 6 دقائق، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

هاذي كنعرفوا بأنه تعاملات إصلاحات كبيرة في نطاق مخطط المغرب الأخضر، فيها إعداد 16 مخطط جموي، إبرام 17 عقدة برامج لتنمية سلاسل الإنتاج، التعبئة وتنويع المصادر ديال التمويل والإعادة ديال الهيكلية ديال الوزارة، وضع نظام جديد للتأمين الفلاحي، إضافة إلى إصدار واحد العدد ديال التشريعات اللي هما جات في هاذ الغرفة المحترمة.

على مستوى الإنجازات الميدانية، تم الشروع في تنفيذ واحد 453 مشروع على صعيد جميع المناطق، همت السلاسل النباتية ديال الزيتون والحوامض والتمور واللوز والتين والصبار والنباتات العطرية والطبية، وكذا الحيوانات، اللحوم الحمراء والبيضاء والعسل والحليب.

ولقد بدأت الدينامية اللي خلقها مخطط المغرب الأخضر في الحقيقة كنعطي الثمار ديالها، حيث تم تحقيق نتائج مشجعة على عدة مستويات:

أولا، ضاعفنا الاستعمال ديال البذور المعتمدة منذ 2008 لتصل إلى مليون و300 ألف قنطار خلال هذا الموسم اللي بدأ، وغادي نوجدو إن شاء الله ما يقرب 2 مليون قنطار بالنسبة للموسم القادم إن شاء الله.

تحسين كذلك المستوى ديال استعمال الأسمدة بـ 36% إلى اخذينا بالنسبة للفترة المرجعية اللي عملنا فيها مخطط المغرب الأخضر بين 2005 و2007 كانت على 3 اسنين، ومن بعد جاء مخطط المغرب الأخضر 2008، تزداد بـ 36% لاستعمال تقريبا 95 كيلو للهكتار خلال الموسم

الفلاحي الحالي.

الممكنة كذلك طلعت لـ 36% باش طلعت بالنسبة للفترة المرجعية، حيث أنه دزنا من 5 ديال (Les tracteurs) ديال الجرار لألف هكتار لـ 6,8، والهدف ديالنا هو نوصلو للهدف ديال (FAO¹) ديال 7 اللي غادي نوصلو له إن شاء الله هاذ السنة.

كان واحد المجهود كبير اللي تعمل في السقي، 333 ألف هكتار اللي تعاملات ليها (Goutte à goutte) من نهار اللي ابدأ مخطط المغرب الأخضر، وهاذ العام مازال غادي تزداد من بين 40 و50 ألف إن شاء الله هكتار وغادي نوصلو على الأقل لـ 370 ألف هكتار اللي غادي تكون مجهزة بـ (Goutte à goutte)، مع العلم أن مخطط المغرب الأخضر 2020 ابغينا نوصلو لـ 550 ألف هكتار.

كذلك المعدل ديال إنتاج الحبوب، الحمد لله أنه كذلك الظروف المناخية كانت ملائمة وكانت الحمد لله نوعا ما من الشتا في هذه السنوات من 2008، ملي كناخذو المعدل من نهار اللي بدأ مخطط المغرب الأخضر في 2008 حتى لهاذ السنة، راه احنا في واحد المعدل ديال 81 مليون قنطار سنويا، وهاذ السنة الحمد لله أنه كاين واحد المعدل ديال (Les prévisions) اللي غادي يكونو إن شاء الله في آخر السنة ديال 97 مليون قنطار، وهو برنامج جد مشجع، وكذلك الوحدات العلفية اللي غادي يكونوا بـ 18 مليار ديال وحدة علفية، أي بـ 4 مليار ديال الوحدات العلفية اللي هي (Excédentaires)، وهاذ الشي غادي يخلي أنه الحمد لله الضغط غادي ينقص على الثمن ديال العلف.

إنتاج الفواكه ولا الزيتون غادي يكون فيه واحد التحسين مفترض إن شاء الله، كما أنه في هاذ السنوات ارتفع الإنتاج، وكنعرفوا الإنتاج الحيواني وهو اللي كيشغل أكثر في الميدان الفلاحي، والحمد لله كاين بفضل حقيقة الفاعلين وبفضل العقدة اللي عملنا مع الفيدراليات السبئية، وبفضل كذلك المكتب الوطني للسلامة الصحية اللي كيقوم بواحد الدور كبير في هاذ الشي ديال المرافقة الصحية ديال الحيوانات، توصلنا أنه اللحم وصلنا لـ 460 ألف طن، زدنا بـ 27% في هاذ المرحلة من 2008 لهننا على ما هو كان من قبل.

كذلك 2 مليار و500 مليون لتر ديال الحليب، طلع الحليب بـ 49% (La production nationale) الإنتاج الوطني باش اطلع بالنسبة لهاذيك الفترة المرجعية، و635 ألف طن من اللحوم البيضاء بارتفاع 76%. إذن هي فعلا سنة الحمد لله غادي تكون متميزة، فيها إنتاج وتمناو على الله أنه الظروف المناخية اللي جاية تبقى مساعدة حتى نبقا في هاذ الأرقام، الإنتاج غادي يوصل إن شاء الله لـ 97 مليون قنطار في واحد (Le record) اللي هو 51 أو 52 مليون قنطار ديال القمح اللين.

¹ Food and Agriculture Organization

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، واحنا بصراحة ما تنكروش الجهود اللي تنتموموا بها على أرض الواقع وعلى جميع المستويات ديال الفلاحة، وتمناو إن شاء الله أن التوقعات اللي قلتو لنا غادي تحصل على أرض الواقع.

إنما، السيد الوزير، احنا نتعرفوا المنتوج والمردودية تختلف من منطقة إلى منطقة ومن إقليم إلى إقليم، إقليم خنيفرة والأقاليم مثلا الأقاليم الجبلية بصفة عامة أن المرودية ما تنفوتش 10 حتى 15 قنطار للهكتار، وتعرفوا، السيد الوزير، أن التكلفة ديال الفلاح تكلفة باهظة، لا في موسم الحرث، ولا في موسم الحصاد ولا في الأسمدة.

فالفلاح اليوم بصراحة ينتظر منكم ومن وزارة الفلاحة، هو السعر باش غادي تباع الحبوب في الأسواق المقبلة إن شاء الله، الفلاح اليوم يتداول أن إذا هبطت الفارينة على الثمن ديال تقريبا 270-280 درهم، فهو للفلاح الصغير والمتوسط خسارة.

فاليوم، السيد الوزير، واش عندكم واحد الرؤية ديال السعر في المستقبل واحنا مقبلين على موسم الحصاد؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقبي السيدين المستشارين.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

هو إن شاء الله اللي يمكن لي نواعدكم به بأنه في الأسبوع أو في 10 أيام المقبلة على الأكثر، غادي نرجعو وغادي يكون نقاش وحوار كما تعودنا مع الفاعلين في هذا الميدان باش يكون واحد الثمن مرجعي، هاذ الثمن المرجعي احنا في واحد (L'année) اللي هي متميزة اللي تقريبا كتنشبه لـ 2009، إذن هذا مرجع.

المرجع الثاني كاي الأمانة العالمية.

المرجع الثالث كاي أنه هاذ السوق ديال الحبوب راه خصو يبدأ يتحرر اشوية، يعني الناس خصها تعول على راسها في المستقبل، تبدأ تصاوب الأمانة ديالها وتوجد راسها.

أولا، أنه اخذنا قرار أنه كتعرفوا في فاتح ماي، ابتداء من غدا إن شاء الله، كاي الرسوم الجمركية باش نحافظو على المنتج الداخلي، غادين (Protéger) المنتج الداخلي، هاذي هي الأولى باش ما يكونش التصدير، سمحو لي باش مايكونش الاستيراد.

وكذلك يعني القرض الفلاحي راه عاملة تمويلات، لأنه كتعرف بأنه كايته واحد (La campagne) اللي هي مهمة، ساهمت فيها من الأول، هاذي سنة ديال الخير، أعطاهها الاطلاقة صاحب الجلالة في مدينة مكناس، وكان جميع الجهود ديال جميع الفاعلين، لا الفلاحة ولا حكومة ولا أبناك، يعني أنهم تبعوا باش يعطيها كذلك تمويلات، وكاي الحمد لله التمويلات اللي كانت ديال الحرث والآن غادي يكونوا كذلك (Les crédits de campagne)، وراه القرض الفلاحي مستعد باش يعني يتبع الاهتمام ديالو في هاذ النطاق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين، تفضل السي الحاج في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أولا بكل حرارة كشكر السيد الوزير الفلاحة والصيد البحري، ما يقوم به وما صرح في العرض ديالو آنذاك.

السيد الوزير،

أنا اللي كتلمس منك هي تنظم واحد الجمعية ديال القطاني والحبوب باش نحددو الأمانة ديال الموسم ديال هاذ السنة، لأنه، السيد الوزير، أنا ما نخفي عليك حتى شي، لأن التجار ولا التعاونيات راهم تخلعوا، واحد السيد في طنجة دار الحوار اسميتو السعيدي، دار واحد الحوار وراه التعاونيات و (Les agréées) كلشي شفار، ما قالهاش بهاذ العبارة.

ودابا الله يخليك، اللي كنتلبل منك هاذك خصك، السيد الوزير، تعطيوه درس، السعيدي راه مفهوم، على أن أولاد التعاونية، أولاد الحبوب شفارين. ودابا الله يجازيك بخير أطلب منك باش هاذك السيد...

أولا الفلاح، غير باش تكون على علم، السيد الوزير، الفلاح هاذ العام راه متضرر نظرا للأمطار اللي طاحت منتظمة، والفلاح اشري الدوا بواحد الأمانة كبيرة، واشري (L'engrais) بواحد الأمانة كبيرة، ولي كلشي الفلاح راه غادي يصور شي حاجة، ولكن الفلاح اللي صور هو وزير الفلاحة السي عزيز أخنوش هو اللي عندنا، ما عندناش الشك على أن هو ما غتصلحش الفلاحة اللي هما ضاعوا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لأحد أعضاء الفريق في إطار التعقيب، تفضل أستاذ.

التي اتخذت لإنجاح هذا المعرض الذي فتح الباب في وجه الفاعلين الوطنيين والدوليين في القطاع الفلاحي. والذي يتيح للاقتصاد الوطني فرصة استثمار هامة يراهن عليها المغرب للرفع من معدات النمو وخلق فرص الشغل، علما أن هذا المعرض ضم خلال هذه الدورة أقطاب مخصصة لكافة سمات المملكة، وهي التي تحدد الإنتاج الفلاحي ومنتجات الصناعة الغذائية والإمدادات الفلاحية والبيئية والمعدات الزراعية وتربية الماشية، بالإضافة إلى تخصيص سوق المنتجات المحلية، مما ساهم وسيساهم في ضمان استقبال أكبر عدد من المشاركين في المعارض المقبلة.

فمنذ 2008 تبنى المغرب سياسة مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية وطنية مع مرتكز أساس تتمثل في تأهيل مستدام للفلاحة الوطنية، علما أن هذا المخطط يرتكز على دعامين أساسيين، تستجيب بشكل متباين للتحديات المطروحة على مستوى الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في أفق 2015 والمخطط الطاقى في أفق 2020.

كما أن الوضع الفلاحي الحالي أصبح يفرض بإلحاح إحداث أقطاب فلاحية من أجل إعطاء دينامية أكثر للقطاعين الفلاحي والصناعي على حد سواء، وذلك من خلال بروز سلاسل مندمجة للإنتاج بهدف الارتقاء بالقطاع وتقنيات الفلاحة والصناعة الغذائية إلى مستوى قاطرة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني والرفقي بهما إلى مضاف العالمية.

كما أن إحداث أقطاب فلاحية، يعتبر بدوره تكملة إستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر الذي يرمي إلى جعل الفلاحة رافعة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مخططات فلاحية جهوية على صعيد المناطق الفلاحية الرئيسية بالمغرب، كما أن مشروع الأقطاب يتوخى منه الوضع رهن إشارة المستثمرين أراضى للاستقبال، تتوفر فيها كافة شروط الجودة والوفرة في الإنتاج بأسعار تنافسية، تستجيب للمعايير الدولية.

لذا، نسانئكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي تتنون اتخاذها من أجل إحداث أقطاب فلاحية، تعتمد على التكنولوجيات الحديثة في تطوير القطاعين الفلاحي والصناعي ببلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم. السيدات والسادة المستشارون المحترمون، السيد الوزير المحترم، في إطار تفعيل الميثاق الوطني ديال الإقلاع الصناعي ومخطط المغرب

ثانيا، أنه لا بد ما يكون نعطيو واحد الآفاق ديال واحد الثمن مرجعي، وكتعرفوا ملي كنتعطيو آفاق ديال الثمن المرجعي كندخل اشوية الدولة باش تهن اشوية المستوى ديال الأثمنة، كتعرفوا الإشكالية ديال الميزانية هاذ السنة، هاذ الشيء كله غادي يكون في واحد الحوار، في واحد النقاش، لا بد ما تكون توازنات، لأنه سنة متميزة، الفلاح عمل مجهود، احنا نعرف به، وإن شاء الله نتمناو أنه الكل نلقاو واحد يعني الحل وسط اللي يمكن يرضي الجميع إن شاء الله في ظرف أسبوع أو 10 أيام المقبلة إن شاء الله. فيما يخص الاستثمار، هو فعلا الاستثمار تكلمت عليه 2 مليار و200 مليون درهم اللي غادي تخص في الاستثمار ديال القطاع الفلاحي، ماشي سهلة، احنا راه كما قلت يوم البارحة عندنا ثلاث قطاعات اللي كستثمرو فيهم، اللي كيمشيو فيهم الفلوس بزاف ديال الاستثمار:

- (L Irrigation) الري، الساقيات والري وهذا؛

- ثاني استثمار هو الدعامة الثانية، يعني الفلاح الصغير اللي كنعلمو ليه مشاريع؛

- وثالث استثمار هو (Le fonds de développement agricole)، يعني صندوق التنمية الفلاحية اللي هو رافعة ديال الاستثمار، بأنه كعرفوا بأن كل درهم كيتعمل ديال الدولة والا كيجيب ثلاثة الدراهم ديال الاستثمارات ديال الخواص.

فلحد الساعة البرنامج اللي واقع، اللي اليوم توقع في الذكرى هو 2 مليار و200 درهم اللي غادي تنقص لوزارة الفلاحة، في إطار يعني المسؤولية ديالها والتضامن الحكومي وهذا، ولكن كتبقى دابا المسؤولية ديال الوزير أنه فين يقطع في هاذ الثلاثة، زعما المسؤولية صعبة، احنا باقي كنعلمو وباقي ما توصلناش لشي نتيجة اللي يمكن ما تخليش هاذ المخطط باش يرجع اللور وتبقى الثقة مستمرة في الاستثمار إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. ضرورة إحداث الأقطاب الفلاحية، هو موضوع السؤال الموجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية للسيد وزير الفلاحة، تفضلوا الأستاذ بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية، أن أعتنم هذه المناسبة باسم فريق الاستقلال، لأهنتكم، السيد الوزير، ولأهنتى أنفسنا جميعا بنجاح المعرض الدولي الثامن للفلاحة، الذي نظم مؤخرا بمدينة مكناس برعاية سامية ملكية.

وأشكر من خلالكم كافة المتعاونين على الاستعدادات والترتيبات الهامة

والتحور لا بد، راه كيشيو وحدة.

والي كنتلبدو، السيد الوزير، الله يجازيك بخير في هاذ التخفيض ديال هاذ الميزانية اللي غادي يخفضوا لكم في الوزارة، حاول ما أمكن هذاك المغرب الأخضر لا تقيسوهشاي، لأن إذا تقاس المغرب الأخضر تقصتو منو شي اشوية راه هاذوك الفلاحة غادي يتأزم عندهم الأمور. لهذا، الله يجازيك بخير حتى إلى ابغيتو تنقصوا شي حاجة، تقصو شي حاجة في الاستثمارات اللي ما كتيستشاي في المغرب الأخضر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ بلحسان. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب في دقيقتين، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

مع الأسف، السيد المستشار، جميع الاستثمارات كتهم مخطط المغرب الأخضر، ولكن إنشاء الله نتمناو على الله أنه يعني أنه إلى كانت شي حاجة اللي غادي تنقص، خصها تنقص في المسائل اللي يمكن تتسنى السنوات المقبلة إن شاء الله.

ابغيت غير نقول بأنه كاين تكلمت على القطب ديال مكناس وبركان، ولكن الدراسة سالات في بني ملال وإن شاء الله غادي يتم الانطلاقة ديال هاذ يعني (La zone) قريب إن شاء الله، يعني نتمناو على الله في الأسابيع المقبلة.

كاين دراسة حتى هي اللي في مكناس وكاين الدراسة اللي انتهت في أكادير، وتم الاختيار ديال المكان اللي غادي يكون فيها الاستثمار.

الغرب انطلقت الدراسة في شهر فبراير ديال 2013، نتمناو على الله أنه دابا تقدرو نقولو بأن جوج سالو والثالثة غادي تبدأ إن شاء الله كنتنظرو الانطلاقة من عند صاحب الجلالة عما قريب، ونتمناو على الله أنه غادي نكونو ابدينا في ثلاثة، واحنا عندنا من 2013-2020 باش نكلو 6 ديال الأقطاب اللي هما أقطاب مهمة.

فيما يخص التمور، كنعرف الأهمية ديالو داخل المسلسل ديال مخطط المغرب الأخضر، وأنا كنت في جولة في الخليج وشفنا واحد العدد ديال المعامل في السعودية وفي الإمارات، بحيث وحدة في الإمارات كنعمل 50 ألف طن، كنعمل بوحدها يعني (Stockage) و (Le conditionnement)، و (Taitement) ديال هاذ...

ياريت أنه مشاريع في هاذ المستوى يجيو للمناطق ديالكم، احنا الآن نستثمر في التخزين باش تقدرو نخزنو هذا، ولكن لا بد ما نتمشيو إن شاء الله عما قريب في مقارنة شمولية للاستثمار، خصها تكون استثمارات طموحة وكبيرة في الميدان ديال التثمين وديال التبريد ديال النخيل، لأنه قطاع واعد وفيه استثمارات كبيرة اللي كنعوم بها الحكومة الآن.

الأخضر، تمت في المرحلة الأولى خلال الفترة 2009-2015 البرمجة ديال إنشاء 6 ديال الأقطاب الفلاحية للصناعات الغذائية، كاينة في مكناس، بركان، سوس، الغرب، الحوز، وتادلة، امشينا لـ (Les bassins) الأحواض ديال الإنتاج، ماشي تقربو للسوق ونعملو جميع المشاريع في الدار البيضاء، الهدف أنه يبقى التثمين داخل المناطق ديال الأحواض الفلاحية. ولهذا الغاية، غادي توفر هاذ الأقطاب على فضاءات ديال التحويل وديال التلغيف وتثمين المنتوجات الفلاحية ومحطات لوجستكية وخدماتية وشباك واحد لتسهيل تصدير المنتوجات الفلاحية للخارج.

كما ستضم هذه المراكز لمواكبة الفاعلين المهنيين مختبرات لمراقبة الجودة والاعتماد، التابعة إما للوكالة المستقلة لمراقبة الصادرات أو المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية وكاينة وحدات ديال البحث والتنمية والتكوين.

وتم انتقاء مواقع هاذ الأقطاب وسط الأحواض الإنتاجية، كما قلت، لقرىها من الطرق السيارة أو المطارات أو الموانئ، كذلك بهدف تسهيل تصريف المنتوجات للأسواق الداخلية والأسواق الخارجية. ومن المتوقع أن تساهم هاذ الأقطاب الفلاحية في تثمين حوالي 50% من المنتوجات الفلاحية بالمناطق المعنية، مما سيجب من استقطاب استثمارات مهمة وخلق مناصب ديال الشغل ليد عاملة مؤهلة في قطاع الصناعات الغذائية، على سبيل المثال كينتظر مثلا أن تناهز الاستثمارات حوالي 4 مليار ديال الدرهم في مدينة مكناس ومليار و250 مليون ديال الدرهم ببركان وأن يتم خلق 18 ألف منصب شغل بمكناس و8000 منصب شغل ببركان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لكم أستاذ بلحسان في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا كنشكروكم على هاذ المعطيات والمعلومات اللي اعطينونا وهاذ 6 أقطاب اللي ما كناشاي عارفينها، ومن بعد عاد عرفنا دابا بأن كاينة 6 أقطاب، وما علينا إلا أن نشكركم، السيد الوزير. وفي الحقيقة هاذ الجهودات الجبارة اللي قتم بها في هاذ السنين الأخيرة للقطاع الفلاحي ما كانتش، وبالفضل ديالكم وبالجهودات ديالكم عاد الحمد لله المغرب تعرف.

والي كنتلبدو، السيد الوزير، باش حتى القطاع ديال التمور عندناك تنساوه ديروا ليه واحد القطب، لأن راه كيجمع واحد الجهة من فكيك حتى لطاطا وحتى لكلميم، الله يجازيك بخير واحد القطب حتى هو يكون واحد (Le pôle) تما يندار في هاذ المنطقة ديال التمور، مع أركان لا بد، أركان

حضرنا معنا، وكذلك بالمنتوج المغربي، وتلى ذلك بالسنة المتميزة التي احنا الظرفية التي عايشين فيها الحمد لله.
فأولا، أريد من هذا المنبر أن أشكر جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي، وهاذوك الناس التي حضروا في جميع الرواقات والتي عملوا استثمارات كبيرة ومهمة ليكونوا إن شاء الله باش يكونوا يتلاقوا مع الزبناء دياهم، وفي الحقيقة باش يعرفوا.. هاذيك غير غير على الفلاحة دياهم ويعرفوها للخاص والعام.

المعرض الفلاحي كيتعمل على 10 هكتارات، بكل صراحة ضيقناه اشوية، زعما كين واحد الطلبات كثيرة اليوم التي كنجي وما كقتدروش نواجموها لأنه ما ابقاش عندنا المكان. فلهاذا، يعني قررنا أنه إن شاء الله السنة المقبلة غادي نزيدو بـ 50% في المساحة، في هاذيك المنطقة كايبة فين غادي نمشيو إن شاء الله، كايبة 50% من المساحة، إذن غادي نوسعوا هناك (Le Pôle d'élevage)، ونوسعوا (L'agro-industrie). ونعطيو إمكانيات أكثر للمنتوجات المحلية، وراكم شفتو الناس التي جاو حضروا في مكناس مشكورين، يعني هاذك السوق ديال 170 يعني (Coopératives) التي كانت كتبيع المنتوجات دياها، كيفاش الحمد لله كان واحد الإقبال وكيفاش الناس باعوا واشراو، وهاذك الشي غادي نزيدو تكبروه إن شاء الله في المستقبل.

هذا يعني غادي نمشيو في واحد التوجه كذلك أنه يمكن نزيدو أيام أخرى، لأنه بكل صراحة 4 أيام أو 5 أيام ديال الصالون ما كافياشاي، خصنا نمشيو على الأقل لأسبوع أو 8 أيام السنة المقبلة، هاذو من المسائل التي هي إيجابية غادي نجيبوها في السنوات المقبلة إن شاء الله.

وهاذ المعرض الدولي راه يعني آش غادي نقول لك؟ راه (Vitrine) ديال مخطط المغرب الأخضر، ذاك الشي الذي كتشوفوا الباخل راه كتشوفوا (Le morale) ديال الناس ديال الفلاحة واش مزيان ولا لا، والناس التي تلاقوا مع الفلاحة الحمد لله في البادية كيطهر بأنه (Le morale) ديال الناس مزيان، بأنه تايقين، بأنه عاجبهم الإنتاج وعارفين واخا أنه كين مشاكل ديال التمويل وكين مشاكل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب، إذا كان عندكم مازال. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات. ولكن كنتو ابعاد اشوية على السؤال ديال مخطط المغرب الأخضر، الذي فعلا، السيد الوزير، هو موضوع شامل وكبير، والذي كتنمناو تشرفوا اللجنة مستقبلا، لجنة الفلاحة إن شاء الله بحضور اللجنة وتعطينا واحد الشرح شامل ومفضل للسادة المستشارين حول هذا المخطط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. المخطط الأخضر هو موضوع سؤال الفريق الحركي الموجه للسيد وزير الفلاحة، تفضلوا الأستاذ السعداوي، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، أنا بدوري أعنتم هذه الفرصة باش نوهو بالمجهودات التي قتم بها، أتم وكل المعنيين والسلطات الجهوية، لإنجاح المعرض الدولي لمكناس، وما عرفه من مشاركة ونجاح وعدد المشاركين والزوار.

السيد الوزير المحترم،

لقد اعتمدت الحكومة السابقة مخطط المغرب الأخضر كورش كبير وطموح، وكنتم تتشرفون برئاسة هذا القطاع الذي كيستشرف إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتطويره وتجاوز إشكالياته البنوية التي أضعفت مردوديته لعقود مضت، ودعم أهم أسس لبنات القطاع الممتثلة في تأهيل العنصر البشري أي الفلاح، وحل إشكالية العقار وتثمين سلسلة الإنتاج واستدامة مصادر التمويل.

هذا كله، السيد الوزير المحترم، بعد مرور 5 سنوات على تنزيل هذا المخطط، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عما يلي:

- ما هي حصيلة البرامج المنجزة على ضوء هذا المخطط ؟
- ما هي البرامج الجديدة المسطرة لاستكمال تحقيق أهداف هذا المخطط ؟

- وكذلك السؤال الأخير، وماذا عن آليات تمويله بشكل مستمر ومستدام؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

أولا، فعلا كانت المناظرة وكان الممتقي، وتوجه بالشكر لصاحب الجلالة الذي حضر في هاذ 2 لقاءات، والتي تعطاتهم واحد الصورة اليوم التي هي عالمية، أنا باقي البارح كتشوف في بعض الأخبار التي موجودة في (Des chaines) في العالم التي كيتكلموا على الصالون وعلى (Les assises)، هذا الحمد لله بالفضل ديال صاحب الجلالة وبالفضل ديال الدعم ديالو.

كانوا نايمين على واحد العدد ديال المقاييس، أولا بالضيوف الكرام التي

أنا نبغي نقول أنه هاذ البرنامج رغم تتكلمو على هاذ الشي ديسال (Le budget)، وزعما الظروف الراهنة ديال هذا، فهو برنامج فيه مساندة كبيرة ديال الحكومة، لأنه الكل يعرف الأهمية ديال الفلاحة في بلادنا، والحمد لله أنه البرنامج جاب باش تكون هاذ الفلاحة يرجعها كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني، ولازم ما ندعمو الاستثمار، لأنه فقط بالاستثمار يمكن للفلاحة ديانا تمشي للمستويات اللي ابغيناها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد وزير الفلاحة والصيد البحري على مساهمته الغنية معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، وأول سؤال في هذا القطاع حول ضرورة الرفع من مستوى الخدمات الصحية وتحسين خدمات المستشفيات العمومية، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد التزمت الحكومة من خلال برنامجها الذي قدمته في التصريح الحكومي وذلك بالتزامها بضرورة وضع أهداف واقعية وطموحة لتعزيز ثقة المواطن المغربي في المنظومة الصحية والرفع من جودة الخدمات بشكل عادل وتحسين الاستقبال وضمان الولوج المتكافئ للمواطنين إلى الخدمات الصحية الأساسية، وخاصة في أقسام الولادة والمستعجلات.

كما التزمت بوضع خريطة صحية قائمة على توزيع عادل بين كافة الأقاليم والجهات وسن شروط تحفيزية للأطباء، وخاصة القطاع الخاص لسد الخصاص المسجل في بعض المناطق، مع تحديث العرض الاستشفائي وصيانة التجهيزات الصحية وإعادة النظر في ثمن شراء الأدوية وتحسين طريقة تديرها بالمستشفيات العمومية.

لكن، رغم المجهودات المبذولة في هذا القطاع، تبقى غير كافية مقارنة مع المشاكل التي لازال يتخبط فيها. لذا، نسألكم، السيد الوزير: هل هناك مخطط واضح المعالم حول توزيع البنيات الصحية والموارد البشرية والتجهيزات البيوطبية المتطورة حسب الجهات والعمالات والأقاليم بشكل عادل يضمن تغطية كافة ربوع المملكة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكر للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

اللي كطالبوا به، السيد الوزير، وهو الإشكالية اللي كابتة وهي إشكالية تعقيد المساطر، ابغينا منكم تسهروا على تبسيط المساطر الإدارية لإيصال التمويلات للفلاحين، وكنعرفوا، السيد الوزير، ما يتخبط فيه الفلاحين للحصول على الدعم وكذلك على التمويلات، ولاسيما أن هذا قطاع من أكبر القطاعات، وكنعرفوا السيد الوزير أن فيه 80% ديال الأمية.

وهذا الإشكالية اللي خص، السيد الوزير، يجب الهيكله ديال هاذ القطاع وإعداد واحد البرامج ديال التكوين للعاملين في هاذ القطاع، ومراجعة كناش التحملات للاستفادة من هاذ الضيعات الفلاحية اللي يمكن نفتحو المجال أمام التقنيين أو الأطر المعطلة التقنية في الميدان الفلاحي، ونفتحو كذلك لهاذ الفئة هاذي ونخصصو لها واحد الحصة محددة لهاذ الفئة، باش يكون عندهم واحد التشغيل ذاتي في القطاع، ولكن الأهم من هذا وهو يجب خلق نظام تمويلي لهذه الفئة باش يمكن لهم يستطوعوا يواجها ويواكبوا هاذ العمل.

كذلك، السيد الوزير المحترم، الإشكالية اللي كتطرح اليوم بالنسبة للمغرب الأخضر، وهو يجب هيكله وتنظيم التسويق للحد من المضاربات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، أمييت حقك، عندك التعقيب في دقيقتين. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة كانت المناسبة في المناظرة باش نتكلمو على التقييم، لأنه احنا في وسط المسار، عملنا 5 سنين دابا اللي دازت على مخطط المغرب الأخضر، كايين واحد العدد ديال الإصلاحات اللي تعملات اللي هي جوهرية باش مخطط المغرب الأخضر يمكن يعطي النفس الطويل للاستثمارات، ولكن كايين واحد العدد ديال الميادين اللي مازال خصها العمل في المستقبل.

فتكلمت على التثمين، هذا يعني من الأولويات ديال مخطط المغرب الأخضر الآن، لأنه تعمل مجهود ديال الاستثمار فيما يخص المواد الفلاحية باش نكثرو هناك العرض ديال المواد الفلاحية، ولكن من بعد ما غادي يكون الإنتاج مثلا في الزيتون يوصل لواحد المستوى والحوامض يوصلوا لواحد المستوى راه خصك تلقى ليه الولوج للأسواق الخارجية والأسواق الداخلية، وتنظيم الأسواق الداخلية وكذلك التثمين دبالو والمعامل الصناعية.

وكل هاذي دينامية، راه احنا في منتصف الطريق، تمنناو على الله إن شاء الله أنه يمكن لنا نتوصلو لهاذ النتائج اللي كيتوخاها المغرب الأخضر، اللي هو برنامج مسطر، مرقم سنة على سنة، وكنعرفو فين توفقتنا وفين ما توفقتنا.

له.

وأخيرا، 7 أولويات:

- كين المستعجلات؛
- كين السياسة الدوائية؛
- الصحة العقلية والنفسية؛
- كين بلوغ أهداف الألفية للتنمية؛
- كين تطوير المستشفيات الملحقة بالمراكز الاستشفائية، كمثلا الجديدة اللي غادي نخلوه في الأسابيع أو في الشهور القليلة، والمستشفيات المتنقلة؛
- كين تطوير ثقافة التشاور مع الشركاء ديالنا؛
- وأخيرا، هاذ الشئ كلشي غادي نشوفوه في المناظرة الوطنية للصحة اللي غادي تكون بين 2 و3 (Juillet) في هاذ الشهر المقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا الأستاذ الأنصاري في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزميلات والزملاء،

السيد الوزير، أنا تشكركم. كما قلت، هاذ القطاع ليس قطاع 3 دقائق أو 10 دقائق أو جلسة، ولكن هو قطاع في صميم الأحداث بالنسبة للمواطنين والمواطنات، وهذا لا يمكن أن نقول أنه لم يكن هناك أي مجهود في هذا القطاع، لا سابقا ولا حاليا، وبدون شك في الأفق كذلك سيكون مجهود جبار.

ولكن احنا نتكلم فقط من أجل إرسال رسائل للحكومة، والحكومة يمكن لها أن توصل المعلومة إلى الرأي العام الوطني، هو الاختلالات في الخدمات الصحية بالنسبة لعدد كبير من المناطق، وأعتقد أن هناك حيف وعدم تكافؤ الفرص بالنسبة لتوزيع الخدمات الصحية، على الرغم من قلة الموارد البشرية والإمكانات، وكذلك التغطية الصحية التي هي لازالت في بدايتها.

ولكن أود فقط أن تلتفتوا إلى هذا الخصاص الذي يعاني منه بعض المناطق النائية، وأذكر على الخصوص مثلا المنطقة التي أنتمي إليها، وهي منطقة الراشيدية، إذن تشوفو أن هناك 350 ألف نسمة، هناك عدد من الأطباء متركزين في عاصمة الإقليم، ولكن ما عدا ذلك فهناك خصاص محول، بل يؤدي إلى القلق، بل تراجع حتى على النسب التي كانت سابقا في عهد الحكومة السابقة.

وبالتالي، جئنا لندق ناقوس الخطر ولنحذر من هذه القبة على أن.. لأن نحن أعينكم في المناطق، بالإضافة إلى الأعين الرسمية التي لكم والتي

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيد المستشار المحترم، تشكرك على السؤال وتشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لطرحهم لهذا السؤال.

فوزارة الصحة، احنا ما تبدواش من الصفر، كين تراكمات ديال الحكومات السابقة، اللي كان واحد العمل متواصل، احنا غادي نزيدو في هاذ العمل، وكين سياسة ربما بعض النقط جديدة في السياسة الحالية ديال الحكومة الحالية، فمعمدين على الإمكانيات المرصودة للوزارة.

وزارة الصحة تعمل جاهدة على تطبيق سياسة شمولية، تحفظ التوزيع العادل بين جميع المناطق، داخل منطقة منطقة، بين المجال الحضري والمجال القروي... إلخ، وتحويد هذه الخدمات الصحية لتمكين المواطن باش يوصل لها.

السيد المستشار المحترم،

تطرقتم في سؤالكم إلى جميع المشاكل، وخاصة جميع القطاعات، وأنا متفق اللي قلتها، تطرقت للمستعجلات، تطرقت للآلات البيوطبية، تطرقت لصحة الأم والطفل، تطرقت للشراكة بين القطاعين الخاص والعام، الأدوية، تدبير المستشفيات، يعني باش نجابوك في بضع دقائق اصعب بزاف.

أنا اللي تقترح عليك هذا تيجتاج نقاش ديال السياسة ديال الحكومة، ومناقشة السياسة المتبعة من طرف وزارة الصحة في هاذ المجالات كلها وغيرها.

فأنا إلى اسمحتي غادي نسر د أمامك الرافعات ديال الأنشطة الرئيسية اللي كتركز عليها وزارة الصحة باش تحل هاذ المشاكل يعني (Les leviers d'action) ديال وزارة الصحة:

أولا، كين رؤية شاملة ديال أشنو هي الرؤية ديال وزارة الصحة لتدبير هاذ القطاع؟ الشراكة بين القطاعين.

ثانيا، الجهوية، باش نوصلو لنجاعة تدبيرية ونجاعة اقتصادية.

ثالثا، مهم جدا، هي سياسة جديدة لتدبير الموارد البشرية، منها مرجعية الوظائف والكفاءات (Le REC: Référentiel des Emplois et des Compétences).

النقطة الثانية هي قضية استعجالية، هي "RAMED²"، هي نظام المساعدة الطبية اللي ربما خصنا الوقت، ماشي غير "RAMED"، احنا الأسبوع الماضي توصلت بالنتيجة ديال التغطية الصحية للمستقلين، ودرسها يوم الخميس الماضي في الليل مع السيد رئيس الحكومة غادي نوصلو

²Régime d'Assistance Médicale

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد تناقلت وسائل الإعلام مؤخرا تقريرا للجنة تابعة للإتحاد الأوربي أثناء قيامها بإحدى مهامها، والمتمثلة في مراقبة وتقييم البرامج الطبية الممولة من طرف الإتحاد الأوربي بالمغرب، في إطار تمويل برنامج صحة الأم والطفل.

ويتجلى هذا التقرير في شراء أجهزة طبية غير صالحة وناقصة الجودة من الصين بأثمنة مبالغ فيها، وذلك بـ 35 ألف درهم للوحدة، بينما الثمن الحقيقي حسب ما تم الإشارة إليه يقدر بـ 3000 درهم للوحدة، خاصة جهاز (Automate) للتحليل (Biochimie) وجهاز (Les échographes)، وكذلك وزعت على دور الولادة بالوسط القروي وكذلك المراكز الصحية، مع العلم على أن هذه المراكز الصحية لا تتوفر على الأطر التقنية المختصة في هذا المجال ولا تتوفر على أطباء مختصين يتمكنون من قراءة نتائج التحليل، إلى غير ذلك.

مع العلم على أن إذا كان هذا صحيحا، السيد الوزير، فإن هذا سيؤثر بصفة عامة على المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوربي بصفة خاصة. بدون شك أتم كتعلموا على أن الإتحاد الأوربي قدم لنا عدة مبالغ مهمة، خاصة تم الإشارة على أنه ساهم في التمويل ديال 16 مستشفى بمبلغ 70 مليار سنتيم، هذا نيت برنامج راه كان هاذ البرنامج راه الإتحاد الأوربي نيت سلط عليه الضوء وهو متعثر كثيرا.

كذلك ساهم في تمويل يعني 86 مليار لخفض نسبة الوفيات عند الأم، وهذا البرنامج هو من 2009 إلى 2011. ساهم كذلك بـ 444 مليون درهم أي 44,4 مليار مساهمة منه في إطار نظام (AMO³) ونظام (RAMED)، كذلك 95 مليار سنتيم لتحسين نظامنا الصحي في إطار برنامج ما بين 2009 و2013.

إذن، السيد الوزير، إذا كان هذا الكلام الذي تناقلته وتم الحديث عنه صحيحا، فما هي الإجراءات التي قمت بها، وما هي الإجراءات التي ستقوم وزارتك بها في هذا الصدد؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الشكر الجزيل للفريق الاشتراكي لطرحة هذا السؤال، فزيان جاء هذا

تتعلق من التقارير الرسمية. فنحن نود السيد الوزير أن تكون التفاتة وكذلك الاعتناء بالتغطية الصحية. وللحديث بقية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، للحديث بقية أكد. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فأنا قلت لك وتنظن غادي نكرر، أنا مستعد نجي إما هنا وإما في اللجنة باش ناخذو وقتنا، باش نشرح لك بعض الأمور، باش نتفاهمو وباش نتفقو، لأن إذا اخذينا غير أرقام، لأن مجال دابا نتاخذوا واحد المثل تتقول كاين تراجع، خصني نشرح لك باش نجلسو أنا وإياك باش تعرف هاذ الشي اللي واقع، لا اللي من قبل ولا اللي دابا ولا اللي غادي يجي، باش تفهم هاذ الشي اللي واقع.

أما فيما يخص الحلول اللي تنقترحها، تنظن ما عنديش الوقت بزاف، ولكن كاين سؤال تيمم هاذ المناطق النائية والمناطق الجبلية، كظن السؤال الثاني أو الثالث، اللي ربما غادي تتطرقو ليه أكثر في هاذ الشي هذا. ثالثا، السياسة امين تتبدا؟ كي قلتها وأنا أوكدتها للمرة الثانية والثالثة والرابعة، أنه احنا ما كمنطقوش من صفر، كاين حكومات سابقة اللي قامت بواحد المجهود جبار.

غير اللي ابغينا نأكدو عليه، إذا ابدينا في واحد السياسة مثلا، ناخذو سياسة المستعجلات، راه غادي نوصلو لها ربما، سياسة الأدوية، سياسة مثلا التكفل بالأمراض العقلية والنفسية، هاذ الشي كلها ما غاديش تبان، لا في شهر ولا في شهرين ولا في 6 أشهر، خصها نقاش باش غير تكون عندها محددات، باش غادي تكون عندها (Les indicateurs) باش نشرح لك أنا.

كيفاش هاذ السياسة غادي نوصلو مثلا في 6% من دابا 3 أشهر، اعلاش غادي نوصلو لـ 12% من دابا 6 أشهر، باش نتفاهمو خصنا اشوية الوقت، وأنا مستعد نجي أمامكم هنا في البرلمان وإلى كاين أحد اللجنة الموقرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الثاني موجه دائما إلى السيد وزير الصحة حول مدى جودة الأجهزة الطبية التي اقتنتها وزارة الصحة. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، الأستاذ وشاك تفضل.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

³ Assurance Maladie Obligatoire

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

في التوضيح ديالكم، في الحقيقة على أن السيد الوزير بأن هاذ الكلام لأن احنا امتداد للرأي العام الوطني أن مادام هناك تصريحات في صحف معينة من طرف مسؤولين نقاييين، كين كاتب عام ديال نقابة، ديال (CDT)، اللي صرح وأكد هاذ المعلومة بناء على التقارير اللي حصل عليها، كان الواجب نتاع الوزارة أنها تتبع بحال هاذ الأمور، باش ما تشارش البلبلة على القطاع ديال الصحة بصفة عامة، بكل صراحة. إذن كين واحد النقص حتى من طرف وزارتم من الناحية نتاع (la communication)، أن لازم كان خصكم تقوموا، هذا واجب.

ولكن الاتحاد الأوروبي في التقرير ديالو، التقرير كين انتاع الاتحاد الأوروبي، ماشي ما كاينش، لأن التقرير ديالو والتدخل ديالو وإن كان هاذي مقتنيات حسب تصريحكم على أنها نتاع وزارة الصحة من طرف الميزانية العامة نتاع الدولة، ولكن الاتحاد الأوروبي راه داير المواكبة معنا، هاذي راه ملايين كثيرة ومتعددة، وخاصة في واحد البرنامج اللي هو محدد، اللي ما بين 2009 و2013، والي كيساهموا فيه بـ 95 مليار سنتيم (950 مليون درهم)، والي هي من أجل تحسين نظامنا الصحي، باش نحسنو النظام ديالنا الصحي.

إذن هاذ الشي، السيد الوزير، أنه لازم، أنا ما كنشوفش كيفاش الوزارة قامت بصفقة وبشراء 600 آلة، 366 من هذا، إلى غير ذلك، وغادي توزعها لمستوصفات ومراكز صحية حضرية، وما عندهاش الأطر، وتبقى في ميكة مغلقة وتبقى في (les placards)، (Ça c'est grave)، هذا سوء تدبير، هاذي بكل صراحة كنسميها سوء التدبير، نشري حاجة باش ندير صفقة ونخليها في الرفوف وغادي تغال لي، لأن حتى هاذ الشي راه كيغفال بكل صراحة، ماشي بهاذ المفهوم هذا ولكن كيخسر مع المدة، يتلاشى، يعني هاذ الشي بكل صراحة كيتسمى العبث بكل صراحة، وإن كان أتم ماشي مسؤولين عليه، اتما جيتو ولقيتو، ولكن مع الأسف هذا العبث يتجلى بعينه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

غير باش نأكد مرة ثانية، هاذ الشي اللي تتقول الاتحاد الأوروبي تيعاوننا، الملايير كاينة، غير أنا نتمشي لواحد النقطة مهمة جدا، فيما يخص هاذ الصفقة ما فيهاش الاتحاد الأوروبي.

في الوقت المناسب، لأن أنا شخصيا حتى أنا كنت اقرت هاذ الشي في الصحف، وهاذ التقارير وهاذ المعلومات، باش نأكد أمامكم والرأي العام، السيد المستشار المحترم، أن هاذ المعلومات اللي تناقلتها بعض وسائل الإعلام لا أساس لها من الصحة، وغادي نشرح لك. أولا، هي ما كايناش.

ثانيا، لا علاقة لها بالإتحاد الأوروبي وبالصفقة، اللي قلتية صحيح، أنه تيعطينا مساعدات، ولكن هاذي بالضبط ما كانش الإتحاد الأوروبي، ما اعطانا فيها حتى درهم، ولهذا هاذ الشي ما غاديش يكون عليه أي تأثير على المساعدات اللي أشرت لها.

اللي ابغيت نشرح في بعض النقط:

أولا، الصفقة تتعلق بشراء -صحيح- 360 جهاز (automate) للتحليل (biochimie) (les automates) و329 (échographes). هاذ الشي تشري في 2009 وفي 2010 وفي 2011، تشري في إطار برنامج التقليل من عدد وفيات الأمهات وتتبع الحمل بالوسط القروي، اشترتها الوزارة باش تقلص من وفيات الأمهات والأطفال واشترتها بفلوس الوزارة، لا علاقة لها بالاتحاد الأوروبي.

كل ما في الأمر، السياسة التشاركية بينا وبين الإتحاد الأوروبي، ملي كمشيو تنفقوا الأماكن البعيدة أو في المدن تتكون معنا الإتحاد الأوروبي تنشوفو جميع... وفي التقرير ديال الإتحاد الأوروبي نيهت أن بعض هاذ التجهيزات ما خداماش، ماشي غير صالحة، ماشي ما كاينش الجودة ديالها، نيهت أنه ما خداماش، وأنا نقول لك وأشرت لها اعلاش ما خداماش، لأن الأطر المتخصصة اللي خصها تحدهما ما كايناش، هاذ الشي صحيح، متفقين. صفقة شراء الأجهزة تمت عن طريق طلب عروض مفتوح من طرف الوزارة، اللي تقدمت ليه للمنافسة 10 شركات، تم إقصاء ثلاثة منها لعدم احترامها للشروط التقنية المطلوبة.

النقطة الثالثة، التكلفة التقديرية للصفقة حددت من طرف الوزارة في حوالي 48-50 ألف درهم، وهاذ الشركة اللي اخذت هاذ الصفقة اعطت اعلاين 35 ألف درهم، هذا ما يعني أنه بالتالي... فمن غير المنطقي أن يكون سعر الوحدة 3 آلاف درهم كما جاء في سؤالكم، ما يمكنش، واحنا تنقولو ربما 50 ألف درهم، هما اعطوا بين 35 و37 ألف، واتما في السؤال... هاذ الشي ما كاينش.

رابعا، الإدعاء بالنقص في الجودة، ماشي ديالك، الإدعاء اللي جاءت به وسائل الإعلام، للأجهزة السالفة الذكر، ليس صحيحا، فكل معايير الجودة تم احترامها وفق الضوابط المنظمة لذلك، وهاذ الشي ما نخدمش لأن الناس اللي كان خصهم يخدموا هاذ الشي، الأطر المتخصصة كانت غير موجودة، والآن ابدينا مع المدراء الجهويين في التكوين ديال هاذ الناس باش يخدموا. شكرا.

كما يتسبب في حدوث وفيات سواء في صفوف الأطفال والمسنين أو في صفوف النساء الحوامل.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما تعيشه العديد من القرى بإقليم تاونات في هذا الفصل البارد والماطر، والتي تعاني كل سنة من نفس المشاكل خصوصا في مجال الخدمات الطبية التي تصبح منعدمة في بعض الأوقات.

السيد الوزير،

فعلا لا ندري كم من مرة طرح هذا السؤال سواء عليكم أو على الحكومات السابقة أو المتعاقبة بسبب التهميش الذي يطال هذه المناطق وحرمانها من الاستفادة من المراكز الصحية المجهزة بالمعدات الطبية والموارد البشرية الكفأة.

لذا، نسألكم عن الأسباب التي منعتكم من تبني سياسة استباقية، تمكن هذه المناطق من مخزون إضافي للأدوية وموارد بشرية مختصة في المجال الصحي، يساعده على اجتياز المراحل الصعبة من السنة، والتي تتكرر مشاكلها بصفة دورية مع حلول كل فصل شتاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السؤال مهم، أولا الشكر الجزيل لفريق التجمع الوطني للأحرار على طرحهم للسؤال.

احنا متفقين على المنظومة الصحية، السلبيات والنقائص والاختلالات والمشاكل، دائما تنعابودوها وهاذ الشي ماشي تنعابودها باش نعاودها ما غاديش تتحل لي في عام ولا غادي نمشي أنا غادي يجي وزير في الميدان الصحي، كل ما يمكن عمله وتحقيقه هو تحسين الخدمات، ما يمكنش يجي حتى شي واحد اللي غادي يحل جميع المشاكل، ولايني خصنا إشارات قوية، عمل على أرض الواقع.

النقطة الثانية اللي ابغيت نشير لها، السيد المستشار المحترم، ومتفق معك تماما، إلى احنا كبلد متصنفين في التنمية البشرية 130، نفس المرتبة اللي كانت عندنا، خصك تعرف اعلاش، من بين النقط المهمة ديال الترتيب هو هاذ الفوارق الاجتماعية وبين المجالين القروي والحضري. امشأت ذاك الترتيب اللي كان قبل 2010 اللي كانوا تيشوفوا غير (PIB) وتيشوفوا غير التعليم الأولي وتيشوفوا غير الصحة، دابا تيشوفوا هاذ ثلاثة النقط زائد الفوارق، معدل على حساب الفوارق اللي رجعتنا اللور، اللي الولايات المتحدة كانت من الأوائل رجعت في الرتبة 28، اللي كوريا الجنوبية كانت في 3 رجعت لـ 16، وكين مثلا كين السويد اللي كانت

ثانيا، قال السيد المستشار ملي تتقول الوزارة التتبع، راه قمنا بالتتبع، وكين بحث قامت به المفتشية، قامت به وتجمعنا، هاذ البحث قام، وجاوبنا هاذوك اللي كتبوا المقالات، ولكن احنا ما غاديش نزو عليهم ينشروه، كتبنا لهاذ الناس، ها هو البحث احدايا في الوقت المناسب اللي أمرت به أنا، ها هو البحث.

اللي متفقين عليه هو كيفاش أنه هاذ الشي تشرى وما كينش الأطر اللي يخدموه، متفقين، دابا احنايا اولاد اليوم، احنا اعيالات ولا اللي ابغينا هاذ الشي بتمشى، احنا ما جيناش دابا اللي اعطى الله اعطاه، ملي كينكون مسؤول، كينكون عندك واحد المشكل خصنا نلوه، ماشي غادي نبقاو عاود ثاني.

دابا آش درنا احنا؟ ابدينا باش تكوين هاذ الناس باش هاذ الشي يخدم، ابدينا أنا نعطيك بعض الأرقام: إلى حدود مارس 2012 تم تشغيل أكثر من 70% من الأجهزة ديال (l'échographe) وأكثر من 40%، 40% فقط من أجهزة التحليل (biochimie)، مارس 2013 سنة من بعد، بعد التكوين تم تشغيل أكثر من 90% من أجهزة الكشف بالصدى يعني (les échographes) و70% من أجهزة (biochimie)، يعني هاذ الشي وقع، ربما كيف سميتيه انت غلط، يعني أنه اشرينا قبل ما نكونو، أنا تنظن دابا خصنا نمشيو بعيد، أن الحمد لله اللي هاذ الشي ما كانش فيه شي، الصفقة دازت قانونية على حسب المفتشية العامة، وكانت 10 ديال الشركات، دابا خصنا نلوه هاذ المعضلة باش المواطنين والمواطنين يستافدوا من هاذ الشي الخدمات الصحية. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي حول تدني مستوى الخدمات الصحية بالمناطق القروية، وخصوصا الجبلية منها. والكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد القلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين،

السيد الوزير، لقد سبق أن أشرنا غير ما مرة إلى الأوضاع الصعبة التي تعيشها العديد من القرى والبوادي المغربية في مجال الخدمات الأساسية، وعلى رأسها الخدمات الصحية، إما بسبب ضعف البنى التحتية أو قلة التجهيزات والأطعم الطبية وشبه الطبية.

وتستفحل هذه الأوضاع في المناطق النائية الجبلية، وخصوصا في فصل الشتاء، حيث تصبح العديد من الدواوير معزولة عن العالم الخارجي بسبب التساقطات المطرية والثلجية وتردي حالة المسالك والطرق القروية،

الإقليمي ديال تاوانات اللي غادي تقراو عليه الرهان، هو فيما يخص العدد ديال الأطباء الجراحين عندو 4، في إقليم تازة 20، في إقليم الحسيمة 19. عدد القاعات ديال العمليات: في تاوانات 2، في الحسيمة 7، في تازة 5. عدد الأطباء في المستشفيات الإقليمية بثلاثة: في تاوانات 26، في الحسيمة 65، في تازة 58.

وملي غادي نرجعو لعدد السكان، السيد الوزير، اسمع لي مزيان، راه 668 ألف ديال الساكنة في إقليم تاوانات، و395 ألف في الحسيمة، و557 ألف في تازة، أين هو التوزيع العادل؟ إذا كنا المعايير والمقاييس هي العدد ديال السكان لكل طبيب أو كل طبيب لعدد ديال السكان، أين نحن من هذا الوضع؟ السيد الوزير،

فيما يخص المراكز الصحية ما نتكلموش عليها، اللي ابغينا احنا هو على الأقل يكون المستشفى الإقليمي متواجدة فيه جميع الخدمات الصحية، راه حتى الأطباء الجراحين اللي غادي يتعينوا غادي يمسيو في حالهم، راه حتى شي واحد ما يجلس، حتى المندوب الإقليمي راه ما اجلسش 4 أشهر ولا 5 اشهر، راه أتم عارفين هاذ المعطيات.

اللي غادي نلمسو منكم، السيد الوزير، هو إعطاء واحد الشوية ديال الأهمية لهاذ المستشفى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم. أنا ما قلتش بأن الوزارة... قلت لك على حساب الإمكانيات، احنا غاديين في هاذ الطريق باش يكون التوزيع العادل، يعني قلت لي راه ما كاينش، أنا متفق معك.

ولهذا، هاذ المفارقة الكبيرة اللي كاينة بين فيها الإقليم، اللي أشرت له تاوانات والأقاليم المجاورة على الصعيد الوطني، هذا اللي جعلني من بين الزيارات الأولى هو هاذ الإقليم اللي امشيت فيه، وغادي نرجع فيه كمنظن أسبوعين أو ثلاث أسابيع، اعلاش غادي نرجع فيه؟ لأن اخذينا قرارات مع الأطباء ومع الناس اللي كلنا تما باش غادي نرجعو نشوفو مدى هاذ القرارات فين وصلوا.

مثلا ملي كنت امشيت كان المشاكل ديال الدياليز اللي من تما ابدات 380 مليون اللي تتحت الوزارة باش تشري الخدمات من القطاع الخاص، اخذينا الأولوية ديال تاوانات، أنا متفق معك كاين مفارقة، فما كانش توزيع عادل بين هاذ المدينة العزيزة تاوانات والمدن المجاورة، أنا متفق معك،

اللور رجعت القدام.

هذا مشكل عويص اللي متفقين عليه، خصنا نلقاو فيه حلول، اللي احنا متفقين عليه وهاذ الشي خصني اشوية ديال الوقت باش غنتطرق لهاذ الملف.

ففي المغرب فيما يخص الصحة، إلى اخذينا المؤسسات الصحية القروية هي 1938 من بين 2689 أي 72%، هذا غير كافي، 72% ديال هاذ المستوصفات وهاذ الشي كاين في الجبال والمناطق النائية والمناطق القروية. كاين الاختلالات والنقائص، أشنو هما؟

أولا، كاين الإكراهات المرتبطة بالطبيعة الجغرافية والتشتت وتباعدها المجموعات السكنية، اللي غادي نذكرك بيه هاذي راه كنعرفو في المغرب ما غاديش نخبيوه، 30% ديال الساكنة ديال البوادي والمناطق النائية موجودة على الأقل بعيدة 10 كيلومتر على المستوصف اللي قريب لها. ولهذا، خص جميع المجتمع المدني، جميع الوزارات، المحددات الاجتماعية للصحة.

النقطة الثانية، كاين العديد من المستوصفات اللي تيقوم بها المجتمع المدني، اللي تيقوم بها الناس اللي احنا ما في اخبارناش، حتى تتبنى وتقول ليك خصنا الطبيب، احنا ما داخلناش في السياسة اللي ما ابناهاش، ما وجدناش لها لا التجهيزات ديالها، لا من ناحية الموارد البشرية.

ففيما يخص الحكومة، كاين سياسة تشاركية اللي قادت على المحددات، لأن الإنسان اللي مريض، ماشي الإنسان اللي ما تيداواش، اللي خصو الدواء، الإنسان اللي مريض هو اللي ما عندوش المدرسة كذلك، الإنسان اللي مريض هو اللي ما عندوش دار يسكن فيها كذلك. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد محمد القلوي:

شكرا السيد الوزير المحترم. بطبيعة الحال، السيد الوزير، احنا غادي نتكلمو بمعطيات حقيقية، التقرير ديال المندوبية السامية للتخطيط جعلت حجة تازة-الحسيمة-تاوانات في أدنى السلام ديال الترتيب في جميع القطاعات.

ما دام نحن بصدد مناقشة الوضع الصحي، فحتى الرسم التيباني للخريطة الصحية على مستوى الجهة، ملي غادي نديرو مقارنة داخل الجهة وطنيا ونديرو داخل الجهة إقليميا، غادي نلقاو إقليم تاوانات هو أدنى في الدرجات الدنيا في الترتيب، وقتوها قبالة في الأجوبة ديالكم الأولى على أساس الوزارة تعمل على التوزيع العادل.

أنا غادي نعطيكم ما يفيد العكس، السيد الوزير، عندنا في المستشفى

مجهود وآخرها اللي دشن صاحب الجلالة في الدار البيضاء... إلخ، لكن ماذا نلاحظ؟ نلاحظ أن الجمعيات أصبحت هي التي تدبر بطريقتها هاذ المسألة ديال (la prise en charge) ديال هاذ المرضى، طبعها بشراكة مع وزارة الصحة، بشراكة مع المبادرة الوطنية، بشراكة مع (CHU)، بشراكة... ولكن كيقاو ذاك الآلات اللي هما في اللائحة واللي كيستافدوا منهم المرضى، كيبقى هناك إشكاليات متعددة، اعلاش هاذ الإشكاليات؟ أولا، جاية من التنسيق بين كل هاذ المتدخلين من أجل حماية صحة هذاك المواطن؛

ثانيا، جاية من الاتفاقيات اللي ماشي موحدة، مثلا في حمة كنعقواو اتفاقية البنود ديالها في شكل، الدار البيضاء كنعقواو مع جمعية البنود ديالها في شكل آخر، إذن ما كاينش واحد التوحيد ديال مضامين الاتفاقيات؛
ثالثا، والإشكالية الكبرى هو أنه رئيس الجمعية أصبح يتحكم في الطبيب المعالج، كيقول له الله يخليك هاذ المريض دير له بالله جوج ديال (les séances de dialyse)، ما تدير لوش 4، اللي هي قانونية، لأنه عندي اللائحة طويلة وخصني بنان بأنه أكثرية المواطنين اللي عندي يتعالجوا. كل هاذي قضايا جعلتنا اليوم، السيد الوزير، كنعقواو هاذ السؤال في الفريق الاشتراكي باش نقولو لكم واش عندكم شي تصور اللي خصو يكون قانوني باش هاذوك الجمعيات مشكورين يحترموا القانون اللي عليه غادي نعقدو؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيد الوزير المحترم، اسمح لي.
أولا، كلمة بعجالة عن البرنامج الوطني للتكفل بالقصور الكلوي المزمّن (terminale)، كاين 3 الأهداف:

الهدف الأول هو اللي شرت له، هو تلبية طلبات تصفية الدم اللي بطريقة مستعجلة الناس... غير نذكر ببعض الأرقام، هاذ الشي تلبية تصفية الدم يعني (Dialyse) تتم إما مؤسسات وزارة الصحة اللي مكلفة حاليا بعدد يفوق 7000 مواطنة ولا مواطن، وإما بشراء الخدمات عن طريق القطاع الخاص، وهي تتم حوالي 2250 مواطنة ومواطن، 380 مليون درهم إلى يومنا هذا.

كاين على الصعيد الوطني 97 مركز تصفية الدم في القطاع العمومي، 95 في القطاع الخاص، كاين 1500 آلة تصفية دم، وكاين حوالي 1000 ممرض و1500 طبيب.

ولايني عاود ثاني خصنا تدريجيا، لأنه تنقول لك أنت تندوي لي على المستشفى اللي متفق معك، أنا زرتو وتعرفو ميزان وتعرف الناس اللي خدامين فيه، ما بالك على الصعيد الوطني راه عندنا أقاليم محدثة جديدة بدون مستشفى، الدريوش إقليم ما فيش، فيه صفر، ما فيش مستشفى، راه حتى هما تيغوتوا، امشيت وجيت واحنا يالله اخذينا الأرض، وخصنا نزربو بنينو، هاذ الشي ما تيتبناش... كاين طرفاية إقليم جديد، ما فيش مستشفى، مولاي يعقوب، واخا قريية لإقليم... ما فيش مستشفى. كاين ثلاثة الأقاليم في المغرب محدثة كبيرة، ما فيهاش حتى شي مستشفى تماما، خص اشوية الصبر.

احنايا اللي تنقول من هاذ المنبر للمواطنات والمواطنين غادي تكون الشفافية التامة، احنا راه كلنا مغاربة، وما نبعيوش حتى شي مغربي... احنا ابغينا المغاربة نوصلو مغربية ولا مغربي كلكم، يد في يد، باش المغاربة يمشيو للخدمات الصحية على حسب الحاجيات ديالهم، على حسب المرض ديالهم، ما ابغيناش يدخلوا للخدمات الصحية على حساب الفلوس اللي عندهم في جيبيهم، وهاذ الشي راه تاحتاج لا لنا ولا لكم أنه غادي نمشي إن شاء الله يد في يد ويكون خير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الموالي حول تدبير مراكز تصفية الدم، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضلي الأستاذة زبيدة بوعياذ.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

موضوع سؤالنا هو مرتبط بالقصور الكلوي، ونحن نعلم أن العدد في ارتفاع مستمر، وهذا ناتج للمحددات ديال القصور الكلوي، ارتفاع حالات الضغط الدموي، ارتفاع حالات السكري في بلادنا، وهاذ الشي ما مسؤولاش عليه وزارة الصحة باستثناء الشق المتعلق بالوقاية وتفعيل هاذ البرامج بجوج ديال داء السكري وداء...

هاذ المشكل ديال القصور الكلوي فيه مجهودات مبذولة منذ الحكومات السابقة في تدبير هاذ المسألة هاذي، في تصفية الدم، الآن وصلنا حتى لنهاية 2012 تقريبا 12.500 (dialyses).

المشكلة اللي واقعة، نحن مع أولا هاذ تدبير الإستراتيجية اللي عاد دابا فلتبو ديال الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام، هذا كنا اشغال هاذي كناديو بها، ميزان، هاذ الشي في إطار الدياليز مزيانة.

لكن تخلفت جمعيات متعددة على المستوى الوطني، كذلك كتبدل

حتى حد ما غادي يعرفو، لأنه هو مشغل ولا مشغل عند هاذيك الجمعية، وما تابعض لوزارة الصحة.

وبالتالي، احنا كنعرفو بأنه عدد الأطباء المختصين اقلال، شي 220 ولا 250 (néphrologues)، ما كافيننش، وهاذ العدد غادي ويتكاثر ديال هاذ القصور الكلوي.

إذن إلى ما كانش واحد النظام قانوني تعاقدى (qui fait quoi)، ويتحترم، ويتحترم هاذ التعاقد، الجمعيات مشكورين كيقوموا بالمهام دياهم، ولكن حماية المريض وحماية الطبيب والممرض اللي المسؤول في هاذ المراكز اللي تابعة للجمعيات خصو كذلك يتحمى، هاذي نقطة.

النقطة الثانية، هو في إطار التعاقد، هاذ المراكز اللي تابعة للجمعيات، خاص يتم تجهيزها، وانت راه عارف الإشكالية أشنا هي، تجهيزها بوسائل الاستعجال، أحيانا كيقوعوا (des effets secondaires) لشي مريض، الطبيب والممرضين كيتلفوا في ذاك الجمعية، ما يمكنهمش يهزوه يديه لشي مستشفى، ما عندهمش الآلات الإستعجالية لأنهم كيشغلوا في واحد المكان اللي هو ما عندوش واحد الطابع اللي هو طبي.

ثالثا، وهاذي مسألة جد مهمة، هو أنه الطبيب في هاذ إطار التعاقد اللي غادي تديروا خاص يكون هو المسؤول على (Les indications)، اشكون هو المريض اللي عندو الحق باش يمكن لو يدياليزا، ماشي شخص اللي هو رئيس الجمعية أو كاتب عام الجمعية يجب لو المريض، يقول لو هذا خصك تدير لو الدياليز. وهاذ الشي وللأسف تقال لنا، وبالتالي هاذ الشي خصو يتنظم بالكيفية اللي غادي تشوفوها ويكون تابع للمدير الجهوي ديال كل جهة باش هو ينسق ويتبع هاذ الشي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة للسيد وزير الصحة.. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيدة المستشارة المحترمة،

أنا نتحترم كلشي النقطة اللي جيتي بها، والأفكار احنا تنناقسوها لأن صحيح هاذ الشي اللي نتقولي، ونتقول لك راه كين واحد المشروع ديال الحكومة اللي داز ديال... راه باقي تنظن واش كيتناقش في البرلمان وهي الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، واحنا لدينا قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص اللي كيف قلت انت (qui fait quoi)، اللي اشكون هاذ اللجان، اللي فيه التجهيزات ديال المستعجلات، لأن إلى حل ولا قدر الله، إذا وقعت شي حاجة أشنو خصو يدير.

هاذ الشي كلشي كين، ولايني وقفناه حتى يدوز ديال الحكومة لأن

للتذكير، يتم فتح وتشغيل مركز تصفية الدم منذ مارس الماضي. منذ مارس إلى يومنا هذا يتم تشغيل وفتح مع الشركاء اللي أشارت لها الأستاذة كل 26 يوم، كل 26 يوم في المغرب كتحلو مركز تصفية الدم، عموما هاذي هما الأرقام.

هاذ الشي غير كافي تماما، ماشي غير كافي، كين المشاكل اللي غادي نرجع لها هاذ المشاكل اللي أشرت لها، ولهذا نمشيو تدريجيا، لأن كانت هاذ الجمعيات كانت قلائل. أولا أشير وأؤكد هاذ الشي ما تيممش كل الجمعيات، كين جمعيات مسؤولة اللي كتحدم، اللي ما كنديرش كاع نيفها في هاذ الشي، وما كندخلش في هاذ الشي، كتخلي الأطباء تينكفوا.

هاذ الشي اللي شرت ليه كين في بعض المناطق، واحنا نبهنا هاذ الناس، وأنا شخصيا ترأست اجتماعات واجتماعات مع جميع - ماشي كلهم - ولكن الجمعيات المهمة، كلشي ترأست اجتماعات. امشينا بعيد أن درنا لهاذ الجمعيات (Les fédérations)، مثلا هاذي شي شهر تم اتفاقيات مع (la fédération) ديال جمعيات تصفية الدم ديال تطوان-طنجة، قريبا مع ديال الدار البيضاء باش نمشيو كيف قلت السيدة الأستاذة المحترمة لتوحيد مضامين هاذ الاتفاقيات ديال الشراكة باش ما يقاش، باش احنا حثينا دابا في الشراكة اللي جاية واللي ابدات أنه تكون لجنة مستقلة اللي غادي تكون من الناحية الطبية هي اللي عندها الأساس باش تاخذ مريض ولا ما تاخذش تخليه يتسنى.

اللي تنمناوه أنه ملي تندوي معك بهاذ الطريقة تندوي معك بقلبي، أنه ملي تنسني أنا نتقول واخا هاذ اللجنة واش يعقل أنه مواطن مغربي غادي نقول ليه اللجنة ما اخذاتكش، راه ما اخذاتوش، ما معنى هذا؟ يعني خليك تموت. أنا غير ملي تندوي كوزير بهاذ الطريقة كنعقول واش احنا غادي نخلي مواطن يموت؟

خصنا نوصلو هاذ المشكل، خصنا نحلوه، واحنا اللي مسؤولين عليه كوزارة الصحة باش بسن هاذ السياسة التشاركية مع الشمال والجنوب والأقطاب الكبرى باش ما يبقى حتى شي مغربية أو مغربي في لأخرة الانتظار.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للأستاذة زبيدة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيد:

شكرا السيد الوزير.

صحيح هاذ الشي مجهودات مبدولة، والمجتمع المدني كيشغل في هاذ الشي، ولكن بحكم قلتو غادي توحداو التعاقد مزيان، لكن خاص في هاذ التعاقد يتم التنصيب على دور هذاك الطبيب، لأنه الطبيب اللي كيخدم مع هاذ الجمعيات راه غير محمي، النهار اللي يوقع له شي مشكل في هاذ المركز

أولا، شراء هاذ المروحيات الطبية الأولى من نوعها في المغرب، اللي اشتراتها وزارة الصحة، هاذي كبداية، هاذي غير بداية، باش نبدأو. اشتراتها في إطار برنامج المخطط الوطني لتكفل المستعجلات اللي حظيت أنا بشرف تقديمه أمام أنظار صاحب الجلالة يوم الثلاثاء 5 مارس في مدينة فاس، اللي فيه واحد الرؤية جديدة ديال المخطط الوطني هو التكفل بالمستعجلات ما قبل الاستشفاء، قلنا 83% ديال المغاربة يموتوا بلاصة الكسيدة قبل ما يوصلوا لاسميتو.

اللي فيه خمسة المحاور:

- التكفل بالمستعجلات الاستشفائية/المستشفيات؛
- التكفل بالمستعجلات ما قبل الاستشفائية اللي فيها المروحية قبل ما يوصلوا؛

- التأطير والتكوين؛

- رابعا، الشراكة بين جميع القطاعات، وخاصة القطاع الخاص؛

- وأخيرا التأطير القانوني.

اللي الكلفة المالية دبالو 500 مليون درهم 2013-2016.

المعايير، هي المعايير كبداية، أما احنا ما غاديشاي نديرو معايير، غادي نديرو واحد الجهة وما نديروش جهة أخرى، غير هاذ المعايير، السيد المستشار المحترم، غير كيفاش نبدأو، ماشي زعما سدينا، غير كيفاش نبدأو، لأن خصنا إلى اشريناها فين غادي نخطوها، ابدينا.

قلنا البعد عن المراكز الاستشفائية المرجعية، نتعرفوا متفقين معايا أن ذيك جهة مراكش-تانسيفت-الحوز يعني جبلية، بعيدة، راه كين مسافة 300 كيلومتر، ماشي الوحيدة، غير ابدينا بها.

ثانيا، صعوبة الولوج بفعل التضاريس.

رابعا، التوفر على أرضية مستحاصة لحال النزول وإقلاع الطائرات، اللي خصو يكون واحد (les stations) من أحسن، واخا الطائرة راه شفتوها ربما في الفيلم تتحط فين ما، ولكن إذا كان الليل ما يمكن ليهاش تحط.

خامسا، مرور طلب المروحية عبر مراكز الضبط والتنظيم، واعطينا هاذك الرقم الوطني المجاني اللي ابدينا التشغيل دبالو تدريجيا هو 141.

وأخيرا، اللي ابغيت نقول لك أنه ابدينا بهاذ الجهة، جهة مراكش، ورسدنا الأموال من دابا أنه العام الجاي إن شاء الله، غادي نبدأو بجهتين، نزيدو جهتين هي وجدة والعيون، و2015 برمجنا طنجة-تطوان.

هاذي كبداية، ربما إذا اقتضى الحال أنه لقينا كين حالة استعجالية وخاص، راه غادي نزيدو، احنا ماشي هاذ الشي، احنا ابغينا هاذ الشي درناه للمواطنين، ما درناهش للزواق يعني نديرو غير مراكش باش لآخرين يتفرجوا، بالعكس.

إذا لقينا أنه محتاجينو، وماشى شي حاجة اللي... ربما يكون عندي اشوية الوقت باش نشرح لك، أنا شوف الناس تيسمعوا المروحية بحساب

هاذي الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، اللي جات به الحكومة ما تيمش غير قطاع الصحة بوحدها، تيم جميع القطاعات، وإن شاء الله غادي يدوز واحنا مستعدين، احنا ابدينا، كيف قلت لك، السيدة المستشارة المحترمة، ابدينا تدريجيا، أنا ربما غادي تقترحو وإلى اقترحو غادي يكون أحسن أنه غنجي لإحدى اللجنة باش غادي ندير لكم واحد العرض، هاذ الشي اللي تنقول وتنقلوه وتنديروه، ربما غادي تفيدوننا، لأن كلشي متفقين على الطريق.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

والسؤال الموالي حول المعايير المعتمدة لتوزيع الطائرات المروحية التي اقتنتها وزارة الصحة على الجهات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق التجمع الوطني للأحرار، أستاذ مفيد تفضل.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة، السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في بادرة طيبة، أقدمت مؤخرا الحكومة على اقتناء مروحيات لتقريب المرفق الصحي من المواطنين والمواطنات، وتحسين الخدمات العلاجية المتعلقة بالطب الاستعجالي وفك العزلة عن سكان المناطق النائية والجبلية على الخصوص، حيث تم توزيعها على بعض الجهات التي من المفروض تحتاحها لنقل المرضى إلى المستشفيات الجامعية. إلا أن التساؤل الذي أصبح يفرض نفسه هو المعايير التي اعتمدها الوزارة لتوزيع هذه المروحيات على الجهات.

السيد الوزير،

سؤالنا: ما هي المعايير التي اعتمدها الحكومة لتوزيع هذه المروحيات على الجهات المستفيدة من خدماتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل لفريق التجمع الوطني للأحرار لطرهم لهذا السؤال المهم اللي غادي نتمكن منو باش نأكد على بعض الأمور.

عاد نقولو فين غادي نديرو هادي، يعني كانت الأمور مضبوطة. كانت ابدات أسبوع من قبل في مراكش، جنبهاها باش تكون في إطار حتى ذاك سيارات الإسعاف اللي شفتو اللي كندير 4 مليون درهم، راه فرقناهم دابا على اسميتو، هاذوك كلهم ديال جميع الجهات جنبناهم تما، واقتنينا دابا راه جاين 30 آخرين، وغادي يجيو 53 آخرين باش أن كل جهة جهة إن شاء الله تكون عندها.

غير اللي ابغيت نقول أنه باش نقول لك هاذ التجربة هادي أرواح المواطنين ما عندها قيمة، أنا غير هاذ المروحية إذا سمحتي لي غير هاذ الأسابيع القليلة الماضية، أنقذنا 22 مواطن ومواطنة، 22 روح، وأنا تندوي معك دابا كطبيب، كانوا غادي يموتوا هاذو على حسب الإمكانيات اللي عندنا وعلى حسب اللي تتعرف أنا كطبيب. نعطيك مثل:

- كين واحد جوج السيدات جاو من النواحي ديال الصويرة بنزيف، كانوا غادي يولدوا بحال ذاك الشي اللي تيكبتوا كل نهار في الجورنال، وهاذ الشي صحیح اللي تيكبتوا، كانوا غادي يموتوا جاو بالمروحية؛
- كين الكزاز يعني (Le tétanos grave) اللي جا بهاذ المروحية وجبناه؛

- كين كذلك واحد التعفن خطير اللي جنبناه من العيون بالمروحية؛
- كين كذلك واحد الوعكة قلبية خطيرة جدا اللي جات من زاكورة؛
- وفي الأيام القليلة الماضية، إلى شفتو الأسبوع الماضي كان بتر لواحد اليد لواحد السيد في تارودانت، وتتعرف ملي تيكون بتر لواحد اليد خاص السرعة، امشاهت جابتو المروحية وتنقذ ذاك السيد واليد رجعت عنده؛
- وفي هاذ السبب والأحد كان واحد السيد مات في مراكش، واضطرينا كان عندنا واحد 2 الناس اعلاين غادي يموتوا خصهم زرع الكلى، واحد في مراكش وواحد في الدار البيضاء، هاذك واحد زرعنا ليه ذاك الكلى في مراكش مزيان، وجبنا الكلى الأخرى في المروحية للدار البيضاء وزرعناها والسيد انقذناه.

هاذي غير 22 حالة في الأسابيع الماضية، يعني ما عندها قيمة. لهذا هاذ الشي راه ماشي (un luxe)، تيقول لك الناس إيوا ما كين والو في المستعجلات ابدوا بالمروحية، أنا ما متفكش، خاص هنا وهنا، خاص يكونوا المستعجلات وتكون عندنا حتى احنا المروحية، هاذ 22 اللي انقذنا امنين انقذناهم؟ كون ما عندناش هذا لو كان ماتوا.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم الغنية في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وهو حول عدم استفادة... ربما سأسئش من طلب نقطة نظام أنه

لهم راه حطينا الفلوس ديال الوزارة، ماشي شي حاجة الي غالية، تماما. وثانيا أنا تقولها من هاذ المنبر، وإذا كانت غالية احنا الأرواح ديال المغاربة ما عندها ثمن، وربما غادي نعطيك بعض الأرقام في... سالات الوقت ديالي.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احتفظ بها السيد الوزير في إطار التعقيب. الكلمة للأستاذ مفيد في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الشافي في الحقيقة. لأنه دائما تتأكدوا في جميع النقاشات ديالك على أنه أرواح المواطنين أعلى من المروحيات وأعلى من أي شيء. ولكن اللي كنعقدو فهاذ السؤال ديالنا هو المبادرة ديال اقتناء هاذ المروحيات لدعم اللوجيستيك قطاع الصحة والارتقاء بالخدمات مبادرة لا يمكن إلا أن ننوه بها.

ولكن أتكلم معك، السيد الوزير، بكل صراحة، فأسباب نزول هذا السؤال كتجي والإحساس ديالنا بالغبن في مدينة فاس، مدينة فاس اللي نزلت فيها المروحية، صاحب الجلالة أعطى الانطلاقة ديالها ولكن كانت لجهة أخرى، مع العلم أنه، السيد الوزير، راه المستشفى الجامعي ديال الحسن الثاني في فاس راه تيشمل 4 ديال الجهات، راه كيجيو المواطنين من الجهة ديال مكناس-تافيالت، من الجهة الشرقية اللي وجدة وكركسيف وتاوريرت، من تاونات-تازة-الحسيمة اللي هي كيشمل يعني المنطقة الجبلية اللي كتكلموا عليها وفي نفس الوقت الوعورة ديال...

إذن كنا نرغب أن تعطي لهذا المستشفى المروحية وتكون في أقرب الآجال، لأنه فاس تمتاز بواحد المركب استشفائي يعني نموذجي على المستوى المغربي إن لم أقل على المستوى العالمي، لأنه فيه واحد العدد ديال المرافق اللي تتخدم المصلحة ديال المواطنين.
من هذا المنطلق، تنطلبو منكم، السيد الوزير، وإلحاح أنها تكون فاس حتى هي سباقا باقتناء هذه المروحية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

غير المروحية راه ما جاتش لنا وصاحب الجلالة أعطى الانطلاقة ورجعناها لمراكش، راه هاذ المروحية كنا قد اقتنيناها قبل، لأن هاذ الشي باش صاحب الجلالة يعطي الانطلاقة وجدنا كلشي الأمور، ماشي حتى

كثير ما تيعملوهاش، على أنه إلى وصل واحد العامل ولا واحد الأجير إلى 60 سنة وما ابلغش هاذ الأيام كيمكن يتمدد في المدة ديال العمل ديالو إلى أن يدرك هاذ الحد الأدنى اللي هو معمول به باش يمكن يتقاضى المعاش ديالو.

في الحوار الاجتماعي والنتائج ديالو اللي تمت في 26 أبريل من 2011، تم الاتفاق على أن هاذ الإشكالية تلتقى علاج. وفي الاجتماع ديال مجلس الإدارة ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللي تم في 10 أبريل 2012، قرر المجلس الإداري على أنه بالنسبة للناس اللي عندهم واحد الاشتراك أقل من 340 يوم، واللي ما كانوا كيتقاضوا والو يتعطاهم الأموال اللي هما وضعت في الصندوق ديال الضمان الاجتماعي، مع احتساب الفائدة (actualisation)، يعني احتساب الفائدة اللي جانبها هاذ الأموال في الودائع ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هاذ القرار اخذاه مجلس الإدارة، وعلينا باش نغيرو القانون الآن.

والوزارة عملت مشروع قانون اللي تغير، والآن هو في طريقه إلى المصادقة على مستوى الحكومة، وسيأتي إلى البرلمان عما قريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هنالك تعقيب الأستاذ أفرياط؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أتحدث إليكم كمبارس، كنت متصرفا بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 2000 إلى 2003، وقد أصدر المجلس الإداري للصندوق العديد من التوصيات لحل هذا الإشكال، وحتى القانون ليس قرآنا منزلا، وهناك الدول التي تحترم الشعوب، يمكن نعطيك مثال، هناك بعض المغاربة اشتغلوا بفرنسا في بداية الستينات خدموا غير عامين، ودخلوا في حاهم للمغرب ومن بعد الدولة راسلتهم وطلبت منهم أنهم يدليو بالوثائق وكيستافدوا من التقاعد ومن المعاش.

لذلك، السيد الوزير، هذا ليس مبررا، ولأنه لماذا؟ أولا هاذ الناس لا يسترجعون مستحقاتهم من مساهماتهم كأجراء، ها الأولى، وهذا ما كايش حتى في شي نظام ديال المعاشات.

ثانيا، ما كيستافدوش من تقاعد نسبي، أليس هذا حيفا؟ ودستور البلاد يتحدث عن العيش الكريم لكافة المواطنين وبالأحرى الأجراء.

لذلك، السيد الوزير، عليكم أن تعجلوا بحل هاته الإشكالية. قد تبرزون ذلك بأنه سيكون له انعكاس على التوازنات المالية للصندوق، نحن نقول بأن المجلس الإداري فيه ثلاثية التمثيلية، هناك أرباب العمل وهناك الدولة وهناك المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، وعلى الدولة أن تتحمل مسؤولياتها في هذا المجال.

وقع تغيير في البرمجة، السيد وزير التشغيل والتكوين المهني له سؤال فريد وسبق أن توجه بطلب لترتيبه في هذه الجلسة بهذا الشكل، وسبقت الإشارة إلى ذلك في بداية انعقاد هذه الجلسة.

السؤال قلت يتعلق حول عدم استفادة بعض الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من التقاعد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

كما تعلمون، السيد الوزير، أنه بالنسبة لأجراء القطاع الخاص لكي يستفيدوا من المعاش أو ما يصطلح عليه بالتقاعد، على الأجير أن يراكم على الأقل 3240 يوم، هاذ 3240 يوم تحول له فقط الحصول على 50% من معدل الأجر ل 96 شهرا قبل الإحالة على التقاعد.

لكن الإشكال يقع بالنسبة لمن لم يتمكن من مراكمة هذا العدد من الأيام المصرح بها، علما أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتمد في احتسابه للتقاعد على عدد الأيام المصرح بها، فهناك مثلا اللي وصل 3239 يوم، خاصو نهار، وقد يفاجأ عندما يحال على التقاعد أنه ليس له الحق في التقاعد، وهذا بعض المرات كيكون نتيجة ديال التحايل ديال بعض أرباب العمل، بحيث أنهم لا يصرحون بالأيام التي اشتغلها، الأيام الفعلية التي اشتغلها الأجير.

لذلك، السيد الوزير، نساءلكم عن الإجراءات التي تفكرون في اتخاذها من أجل إنصاف هاته الشريحة من المواطنين.

ونذكركم، السيد الوزير، أننا راسلناكم من أجل الحضور إلى اللجنة المعنية بقطاعكم من أجل تدارس كل القضايا الاجتماعية المطروحة حالا، إلا أنه لحد الساعة لم تستجيبوا لمراسلتنا، بل وقد بلغ إلى علمنا من خلال رئيس اللجنة أنه اتصل بكم ثلاث مرات حسب ما بلغ إلى علمنا طبعاً، ولحد الساعة لم تستجيبوا لهاته المراسلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق الفيدرالي على طرح السؤال. طبعاً سأجيب عن السؤال الأول اللي هو متعلق بالمدة ديال 3240 يوم، هاذ المدة محددة في القانون ديال الضمان الاجتماعي، قانون ديال 27 يوليوز 1972، اللي تيخول للمؤمن له أنه اللي بلغ 60 سنة يتقاضى هاذ المعاش على أساس أنه يكون اشتغل 3240 يوم، لكن المدونة كنتعطي الإمكانية للمشغلين، ومع الأسف

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة دياكم معنا في هاذ الجلسة هادي.

وننتقل إلى الأسئلة الموالية وهي الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، وأول سؤال في هذا الموضوع هو التقصير الحاصل في تفعيل اللجان الإقليمية لمراقبة السجون. وقبل ذلك سأعطي الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد رئيس الفريق، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس، مع كل احترامي وتقديري لكم وللسيد وزير الداخلية، هاذ الشي وصل لواحد الحد اللي غير معقول. احنا البرمجة اللي كنتعطيونا ماشي هي هادي، السيد الرئيس المحترم، عاد قبيلة كان حضور ديال ندوة الرؤساء، لم يطرأ أي تغيير على البرنامج.

قتو غادي نعطيوا الكلمة للسيد الوزير اللي امشى قبل قليل وزير التشغيل لأن عندو سؤال واحد، حتى الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان عندو سؤال واحد، نحن لم نخبر. وهاذ الشي كيتكرر كل أسبوع، رجاء، إلا كنا كنديرو برنامج وما كتحترموهش يعني راه... ولذلك، أرجو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق. فقط دائما يحصل هناك طارئ وندخل تعديلات على الجدولة، على البرمجة ديال الجلسة. في ندوة الرؤساء تقدمت الحكومة في شخص جوج أو ثلاثة السادة الوزراء يطالبون بتغيير البرمجة وترتيب الأسئلة دياهم باش تجي في أوقات غير الوقت الذي كان محدد في الجدولة الزمنية الأولى، وأشرنا إلى ذلك في بداية الجلسة، السيد الأمين أشار إلى أن هنالك تغيير طارئ حصل على البرمجة ديال هاذ الجلسة هادي، طبعا في شخص وزيرين فقط، السيد وزير التشغيل والسيد وزير الداخلية، وهذا ما حصل، ونحن الآن نتابع معكم الجلسة كما أشار إليها وكما صرح بذلك السيد الأمين في بداية الجلسة.

وأعتقد أن جميع الأسئلة ستمر في الحيز الزمني المتلفز، وبالتالي نرجو من السادة المستشارين أن يتسلحوا معنا ببعض الصبر في هذا ويوسعوا الصدر دياهم.

ولكي لا نضيع الكثير، السيد رئيس الفريق، الله يخليك أوجز لأنه ابغينا نرجو اشوية ديال الدقائق، الله يجازيك، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

أنا غير ألتمس منكم، السيد الرئيس، دون إطالة، هاذ الحق اللي أعطي للحكومة لتعديل البرنامج المتفق عليه في ندوة الرؤساء أن يعطى كذلك لرؤساء الفرق، لأن احنا عندنا إحراج مع الزملاء، تيكون جا لهنا وعندو مواعيد وسؤاله مرمج في الأول ونفاجأ بالتغيير، حتى احنا تيكونوا عندنا إكراهات، اعطيونا هاذ الحق كذلك لنعلن عنه قبل افتتاح الجلسة. شكرا.

وأستغل هاته المناسبة لندعو الطبقة العاملة للحضور بكثافة في تظاهرات فاتح ماي، ما تحركش يديك، السيد الوزير، لأنه احنا.. إيه (bien sûr). نوجه الدعوة لكافة الأجراء للحضور بكثافة في كل التظاهرات التي تهيئها الطبقة العاملة إلى اسمحتي السيد الرئيس - وذلك أولا فرصة للتضامن وفرصة ثانية للاحتجاج على هاته الحكومة التي لا تقيم وزنا للحوار الاجتماعي والتي توجه البلاد نحو الإفلاس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. والكلمة للسيد الوزير... تفضل السيد الوزير، الكلمة لكم. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب في دقيقتين، تفضل. السيد المستشار، أرجوك، السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

غير ت يظهر لي باللي أنه نأكد للسيد المستشار وهو يعلم ذلك جيدا، وإن كان تكلم وكأنه لا يدري ما هو اللي معني. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما كياخذش فلوسو من الميزانية ديال الدولة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كياخذ فلوسو من التوفير ديال الأجراء اللي كياديوه هما من طرف من الأجر دياهم وكياديو عليهم أرباب العمل، باش نكونوا واضحين، وفي كل الأنظمة ديال التضامن الاجتماعي عندها علاقة على حسب المساهمات (c'est une logique contributive)، اللي اعطيتي كيمكن لك تسترجعوا، إلى غادي نعملو في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باللي اللي دخل شهر لصندوق الضمان الاجتماعي نعطيوه التقاعد، كيطهر لي هذا منطق، ولكن خص يقبلو كل الفرقاء الاجتماعيين اللي تيساهمو في هاذ الشي أنه يتم هاذ المنطق، وخاص التوازن المالي، لأن السياسة ما كتندارش بلا توازن مالي، ما كنديرش غير بالأفكار، كندار بالأفكار اللي عندها ارتباط بالواقع.

إذن وصلنا لواحد الحل اللي هو منصف، هاذو ناس ما كانوا كيشدوا فلوسهم، تيساهمو حتى 339 يوم، ما تياخذوا حتى فرنك، الآن غادي ياخذوا فلوسهم... ما كانوا ياخذوا حتى فرنك، الآن غادي يمكن لهم ياخذوا فلوسهم مع احتساب الفوائد، إلى ابغينا نهبطو من 3240 يوم وهبطناها لـ 2000، إلى غير ذلك خصنا نعملو الدراسات الأكتيانية، وخصنا نطلبو من المساهمين آش يمكن لهم يعطيوا. هذا هو المنطق، وغير ذلك راه احنا جالسين تنقولو كلام اللي لا أساس له في المنطق اللي كنتشتغل عليه كل الأنظمة ديال التضامن الاجتماعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على... ما عندكش الحق في التعقيب السيد المستشار، السيد المستشار تعقيب واحد، راه ما كنديروش 2 تعقيبات، السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. سندرس هذا على مستوى المكتب، وربما ستطى نفس الفرصة طبعا لم لا للسادة المستشارين إن كان هنالك طارئ يدعو إلى إعادة النظر في البرمجة.

شكرا لكم، وسننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الداخلية، وهو حول التقصير الحاصل في تفعيل اللجان الإقليمية لمراقبة السجون، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد جمال بونهير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في فريقنا، فريق الأصالة والمعاصرة، كلما أثرنا سؤالا يتعلق بالسجون أو بجانب من جوانب حقوق الإنسان إلا وتذكر شخصية فذة رحمة الله عليها، ألا وهو السي إدريس بنزكري، فرحة الله الواسعة على روح هذا المناضل الحقوقي البارز، وتحية تقدير لكل من اشتغل بجانبه في هيئة الإنصاف والمصالحة، التي أعدت تقارير وتوصيات، منها توصية أنسنة السجون (l'humanisation des prisons).

وفي هذا الإطار، وبالرغم من الصلاحيات المسندة للولاية والعمال في إطار اللجان الإقليمية لمراقبة السجون، والمتمثلة في تنظيم الزيارات المباشرة والمراقبة والتفتيش من أجل ضمان الكرامة الإنسانية للسجناء، وتوفير الظروف الملائمة للصحة والسلامة داخل المؤسسات السجنية، يلاحظ أن هذه الآلية لا يتم تفعيلها وهناك تقصير كبير من لدن الولاية والعمال في هذا المجال، حيث نادرا ما يتم تنظيم زيارات للإطلاع عن قرب ومعاينة الأوضاع اللا إنسانية بهذه المؤسسات السجنية.

وبما أن العدالة لا تكتمل إلا بما يتم توفيره من الكرامة الإنسانية للسجناء التي لا تجردهم من الأحكام القضائية السالبة للحرية، نسائلكم، السيد الوزير، حول أسباب استمرار الفراغ القانوني المنظم لعمل اللجان الإقليمية لمراقبة السجون.

وما هي التدابير المزمع اتخاذها لتحريك هذه الآلية، وضمان فعاليتها من أجل تحسين واقع السجون المغربية، وإنهاء الشطط والتجاوزات الممارسة على السجناء والمعتقلين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

أريد أولا التذكير بأن فعلا كما جاء على لسانكم أن السجناء لهم حقوق ولو في السجن، وأن حقوق الإنسان لا تتم فحسب يعني الأشخاص الأحرار، لكن تتم كذلك من هم معتقلون في السجون، وهذا أخذ به القانون المغربي بحيث أن هناك منذ مدة طويلة في قانون المسطرة الجنائية مقتضيات تنص على المراقبة القضائية وعلى المراقبة الإدارية في إطار اللجان الإقليمية التي تحدثتم عنها.

لكن مع تطوير مسألة حقوق الإنسان، هناك عدة آليات أخرى للمراقبة، وإن لم تكن مقننة، فهناك الجمعيات الحقوقية التي لها الحق كذلك في هذه الزيارات، فهناك مرصد وهناك التفكير الآن حتى في جهاز مستقل للمراقبة داخل هذه السجون، وكانت دراسات شارك فيها عدد من السادة البرلمانيين.

لماذا أذكر بهذا؟ لأقول أن فعلا الاختصاصات الموكولة إلى اللجان الإقليمية لمراقبة السجون فهي موجودة ومكونة بنص قانوني وتشتغل وفعلا تقوم بهذه الزيارات، فيما يتعلق بوزارة الداخلية أي يعني العمال والولاية وكذلك مصالح الأمن، تتجاوز شيئا ما حتى الاختصاصات القانونية، بحيث أننا نقوم بزيارات بمحيط أو تهيئ محيط السجون فيما يتعلق بالطرق المؤدية، فيما يتعلق بالنظافة، ولكن لنكن صرحاء التفتيشات وبعثات التفتيشات موجودة، ويمكن لي أن أعطي الأرقام ديال العدد ديال الزيارات اللي قمنا بها في 2012-2013.

لكن المشكل مشكل آخر، والمشكل فعلا موجود في مسألة الاكتظاظ ديال السجون، وهذا يعني باعتراف حتى المندوبية السامية، ونشتغل مع وزارة العدل ومع المؤسسة البرلمانية على كيفية إيجاد حلول وملاءمة الطاقة مع ما هو موجود.

هذه اللجان ليس لها دور تقريبي، لكن ترفع تقارير حول الوضعية داخل السجون إلى السيد وزير العدل وإلى المندوبية، وهناك عدة دوريات وزارية تحت العمال والولاية على القيام بهذا الدور، وقمنا بـ 144 بعثة تفتيشية خلال السنة الماضية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال بونهير:

السيد الوزير،

احنا في فريقنا طرحنا هذا السؤال، وهو عندو بعدين:

البعد الأول قانوني في المسطرة الجنائية المادتين 620 و621، والبعد

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

هاذ السؤال ماشي لأول مرة غادي نطرحوه وماشي فريق الأصالة والمعاصرة بوحده اللي طرح هاذ السؤال اللي تتعلق بزراعة الكيف، سبق لمجموعة ديال الفرق المحترمة طرحت هاذ السؤال، لا الفريق الاستقلالي في مجلس النواب الأسبوع الفارط ولا الفريق الحركي ولا الأصالة والمعاصرة وباقي الفرق، وإن دل هذا فإنما يدل على المشاكل الحقيقية والمطاردات اللي تيعيشوها سكان مناطق الشمال.

السيد الوزير المحترم،

48 ألف مبحوث عنهم في المناطق الشمالية، هاذ المواطنين بسطاء، اللي تدير الكيف ما عندوش أكثر من 1000 حتى 2000 مترو، هاذ الناس اللي خصنا نديرو معهم واحد الصلح شامل من أجل جبر الضرر، لأن الحكومات المتعاقبة تعسفات على هاذ المنطقة وعلى هاذ مناطق الشمال، لأن هاذ الناس ما تيتوفروا حتى على أدنى شروط العيش الكريم، هاذ الناس مقصين في الجبال، ما عندهمش التطيب، ما عندهمش التعليم، ما عندهم إلا المسؤولين والأمن تيطردهم من الأسواق ومن المستشفيات.

حتى تصور معايا، السيد الوزير، حتى الهدر المدرسي ارتفع بواحد الشكل كبير لأنهم الآباء ما بقاوش يقدوا يصاوبوا ذاك الملف في الجماعة باش الوليدات دياهم ينتقلوا يقرأوا في الجامعات، لأنهم كلهم مطاردين من طرف الأمن.

الآن واش كايه شي إرادة حقيقية عند الحكومة باش نلقوا حل لهاذ الناس؟ هاذ الناس واش تيمكن للحكومة الآن تدير واحد الصلح شامل مع هاذ المناطق ديال الشمال؟ إما تسهل المساطر على هاذ الناس وتلقى لهم حل ما يقاوش هاذ الناس معزولين على الوليدات دياهم وعلى المنازل دياهم أو تتقدمو بواحد الملتمس أو واحد الطلب ملتمس لصاحب الجلالة الله ينصرو يعني من أجل العفو الشامل لهاذ الناس.

لأن هاذ الناس فلاحه بسطاء والمادة اللي تتجرم الكيف، السيد الوزير، مع العلم وأتم تعرفوا الصيدليات ديالنا في المغرب كاي مجموعة الأدوية تصنع من المادة ديال الكيف.

الكيف في الحقيقة راه خصكم إما تلقوا بدائل وحلول لهاذ الناس، إما تقنوه ريثا الحكومة وجدات البدائل لهاذ الناس، مادام الحكومة ما عندهاش البديل يعني ماشي معقول يقاوا هاذ الناس مطاردين.

رجاء، السيد الوزير، والحكومة أن تشوفوا بعين الرحمة لهاذ منطقة الشمال، لأن هاذ المنطقة تتعاني الظروف الصعبة كلها متوفرة في هاذ المنطقة، لا التضاريس الجبلية، ولا الانجرافات اللي كتعكس واحد المجموعة ديال المشاكل اللي ما كتخليش الناس يوصلوا للمركز والمدينة.

الثاني ناتج عن الغيرة ديالنا على السمعة ديال بلادنا، وكذلك إلحاحنا منا على كرامة المغاربة السجناء وإصرارنا على أنسنة السجون المغربية التي لا تزال تعيش أوضاعا يندى لها الجبين، وذلك حسب التقارير العديدة من المنظمات الحقوقية الوطنية الدولية.

وتعلمون، السيد الوزير، أن هذه الوضعية المأساوية للسجون بالمملكة تعتبر إحدى المؤشرات السلبية التي تمس كل المكتسبات الحقوقية التي أنجزتها بلادنا. لهذا، نلح على تفعيل هاذ اللجان الإقليمية وإعطائها صلاحيات واسعة حتى تتمكن من النهوض بأوضاع السجن والسجناء. وهناك ملاحظة أخرى في إطار التنسيق الحكومي وتتعلق بتعدد المتدخلين بدون فعالية، يصعب معه تحديد المسؤولية، حيث نجد النيابة العامة، بالإضافة إلى قطاعات أخرى وكل هذا بدون جدوى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أعتقد أن تقاسمنا لهاذ الاهتمامات هي التي جعلتني أتحدث بنوع من الصراحة، عندما نتحدث ليس على دور اللجان، لكن على الوضعية التي هي في السجون، وهذا يعني يجب أن نشغل عليه كلنا وأن نجد الحلول الملائمة.

صحيح أن الاكتظاظ ديال السجون والظروف ديال السجون يعني ما هياش خاصة بالمغرب، حتى ملي كنشوفو تقارير حتى ديال الدول المجاورة نتوجدو هاذ المشاكل، ولكن اللي كيمنا هو المغرب.

وأعتقد أن باش يمكن هاذ اللجان تكون عندها واحد النوع ديال الفعالية باش يمكن لها تراقب الجودة ديال الأكل، باش يمكن لها تراقب الجودة ديال النظافة، ديال التعامل مع السجناء، يجب على الأقل أن نبدأ بما هو أساسي أي ملاءمة الساعة الاستيعابية مع عدد السجناء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي حول المقاربة الحكومية في مجال زراعة القنب الهندي. الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، الأستاذ العربي تفضل.

المستشار السيد العربي الهوشي:

السيد الرئيس،

الشي اللي وقع في القرية ديالو، راه عوض لو ذيك 2000 مترو، ولكن راه ما هو شي لراسو مسكين، يعني هو خصو ذاك الشوية، ولكن كايين الضغط ديال هذاك اللي كيشري ويبيع ويحول، واحنا غادي نبقاو مستمرين وغادي نهضر في التعقيب ربما على الصناعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد العربي، تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

احنا متفقين معكم يعني هاذ الشي خصنا نلقاو له الحل. غير ما نساوش بأن كانت واحد الاتفاقية دارت في إطار هاذ الشي ديال المحاربة ديال المخدرات، وكانت يعني مبالغ سمعنا بها أنها غادي ترصد يعني لهاذ المناطق باش نديرو زراعة بديلة ونخلق مصانع فين يخدموا هاذ الناس.

هاذ الأموال اللي سمعنا عليها، يالله سمعنا عليها وسمعوا عليها في هاذيك المنطقة ما كايين حتى شي حاجة، هاذ خلق يعني بدائل ما كايينش. احنا تنقولو دابا ريثا نلقاو حل لهاذ المنطقة، أرا بعدا نبقاو نلقاو حل لهاذ الناس اللي هما كلهم هجروا الديور ديلهم، نخلو معهم المشكل.

وهاذ الزراعة ديال الكيف تقنوها، وهاذك الوسطاء وذاك التجار اللي تكلمت عليهم، السيد الوزير، هاذوك نتابعوهم، الدولة، وكيف ما تيقول المثل المخزن يدو طويلة، نراقبو هاذ الناس وتقبلو عليهم، ولكن الفلاح البسيط ما عندوش فين يمشي، راه ملي كيرب كيطلع للغابة.

ثانيا، كايينة واحد الانتقائية، واحد الطريقة اللي كتطرح لنا احنا مشاكل كمنتخبين، هي تيجيو دابا المسؤولين وتيلقى جماعة فيها 20 ألف السكان، 200 تيديرو عليهم (avis de recherche)، والباقي ما تيهضر معهم حد، هنا الناس تيقولوا أشنو اللي واقع؟ أشنو؟ أشنو اللي كايين؟ الكيف 90% دايرينو في الجماعة، 200 تدار عليه (avis de recherche)، والباقي ما هضر معهم حد، الدولة عارفة الكيف فين كايين، كايين عندكم الإحصائيات.

دابا احنا غير تكون عندنا الجراة، السيد الوزير، ونخرجو ونقولو كيفاش غادي نعالجو المشكل؟ يمكن ما نعالجوهش من هنا 10 سنين، ولكن نلقاو له حل من هنا 20 سنة، يمكن ذاك الوسطاء نحاربوهم، ولكن هاذوك الزراعة ديال الكيف راه كايينة في هولندا وكايين الكيف ديالنا.

خصنا ما نبقاوش دائما واحد المجموعة ديال الأمور اللي هي كايينة ونبقاو نتخباو وما نقولوهاش. الكيف كايين، خصنا ذيك المناطق اللي كندير الكيف معروفة، البدائل ما استطعناش نخلقوهاش لهم، الناس كلهم هاربين من الأسواق، آرا نلقاو حل بعدا لذوك الناس، ونديرو معهم واحد المسطرة صلح ونقولو لهم آودي ما خصكمش تديرو الكيف، ولكن راه في مقابل هذا غادي نخلقو لكم بدائل، وغادي نطلبو واحد الملتص لصاحب الجلالة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين، السيد المستشار المحترم،

أعتقد أن لما نتحدثو على هاذ المسألة ديال محاربة زراعة القنب الهندي "الكيف"، وكذلك بالنسبة للسؤال اللي طرحته، هناك يعني جوج ديال المسائل خصنا نصلو فيها، ولكن مختلفين، مسألة يعني العقوبات المترتبة واش تمحي؟ واش تسمع؟ واش كذا؟ هذا شأن.

لكن أشنو غادي يوقع ولو حتى لنفرض أنه انتهى هاذ المشكل، أشنو هو؟ واش غادي تفتحو نسمحو بهاذ الزراعة وبهاذ التداول؟ أنا أعتقد شخصيا أنه لا، لأن الدراسات كلها التي تمت وما نعيشه تيوري أشنا هما المخاطر ديال هاذ المادة المحولة، أشنا هي المخاطر ديالو على الشببية ديالنا، على المجتمع ديالنا، على السمعة ديال بلادنا، على التجارة ديالنا، على الإرهاب، وهذا نتعرفوه.

إذن هاذ الشي اللي جعل الحكومة أنها ابدات منذ مدة، هاذ الشي ماشي جديد، ابدات بعدد من الأمور، فيها المحاربة وفيها كذلك المسابرة والمصاحبة.

المحاربة بطبيعة الحال تأخذ بعين الاعتبار الواقع كذلك، ما نخبيوش الشمس بالغربال، راه يعني نتعرفو أن عددا من المناطق ديال الشمال هاذ الشي هذا يعني موجود من سنين وسنين، وأن كايين أوضاع اجتماعية، ولكن الحمد لله الإجراءات التي اتخذت ورات أن في السنوات الأخيرة المساحات المزروعة تقلصت بأكثر من 65%.

لكن ما نوهوش افسنا، هناك كذلك الإجراءات المصاحبة، يعني هاذ الشي ديال الزراعة البديلة، ديال التنمية ديال ذوك المناطق، ديال السياحة الجبلية، ديال الكهرباء، إلى غير ذلك، موجود يعني كايين في أرض الواقع، ما خصناشاي نخبوعه، ولكن الحقيقة لما تهضرو على الزراعة البديلة، وقتلونها، السيد المستشار، هاذك اللي عندو 2000 متر ولا 3000 متر اعطيه الزراعات كلها اللي ابغيتي، لأن ماشي ذاك الشي اللي كياخذ من ذيك 2000 متور، غادي نخلصوها لو باش ما كان، ولكن ماشي ذاك الشي، وهو الضغط ديال الوسطاء، الضغط ديال المستهلكين، الضغط ديال الناس اللي تيشيرو على بعد 10 الكيلومتر واللي كيمكن لو يسمح في طيارة كلها يرميها تما إلى كان الخطر.

ولهذا، هاذي مسألة كخص فعلا نمو فيها، نزيدو فيها، ولكن خصها اشوية ديال التوعية، اشوية ديال المساعدة ديال المنتخبين، ديال الساكنة، ديال المجتمع المدني، أما هذاك ديال 2000 مترو راه عندي اليقين أن ذاك

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوان المستشارين الكرام،

السيد الوزير،

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على صدور القانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي الصادر سنة 2002، بصيغته الجديدة والمتضمنة للتعديلات الواردة في القانون 17.08 الصادر في فبراير 2009، والذي جاء بجملة من الإضافات النوعية المهمة والمفيدة في تدبير الشأن العام المحلي ببلادنا، منها ما هو متضمن فعلا في بنود وفصول وقرارات النص الكامل لهذا القانون، ومنها ما هو مشار إليه من خلال مجموعة من المراسيم المؤمل صدورها مستقبلا.

كما تعلمون، السيد الوزير، فإن الميثاق الجماعي في صيغته المعدلة الجديدة، قد أشار في المادة 34 إلى أن مهام الرئيس ونائبه، وكتب المجلس ونائبه، ورئيس اللجنة الدائمة ونائبه، وأعضاء وأعضاء المجالس الجماعية مجانبية، على أن تراعى بالنسبة لأعضاء المكتب وكتب المجلس ونائبه ورؤساء اللجان الدائمة ونوابهم تعويضات نقدية عن المهام والتمثيل والتنقل، يمكنهم تقاضيها طبقا لشروط ومقادير تحددها بمرسوم.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير:

- ما مآل المرسوم المتعلق بتحديد شروط ومقادير التعويضات النقدية عن المهام والتمثيل والتنقل لفائدة أعضاء المكتب وكتب المجلس ونائبه ورؤساء اللجان الدائمة ونوابهم بالمجالس الجماعية؟

- أين وصلت مجهودات وزارتك والمصالح المختصة، وعلى رأسها مديرية الجماعات المحلية، في إعداد وإخراج هذا المرسوم المهم المتعلق أساسا بتحفيز المنتخبين الجماعيين وتشجيعهم على الارتباط بشؤون جاعتهم الحضرية والقروية والانتكباب على خدمة المصلحة العامة من خلال مواكبة قضايا ومشاكل الساكنة المحلية وتلبية حاجيات وطلبات المواطنين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

بالفعل المشكل ديال التعويضات عن المهام لرؤساء الجماعات ونواب رؤساء الجماعات وبعض كذلك المستشارين الذي يقومون بمهام، هذا مشكل قديم، مشكل مطروح منذ مدة، وفعلا ما وقعشاي شي تغيير كبير في

بعض شامل أو تسهيل المساطر عن طريق المحكمة بتعليمات من النيابة العامة باش نلقوا حل.

احنا الأمل ديالنا فيكم كبير، السيد الوزير، وعارفينكم غادي تدافعوا باش تحلوا معنا هاذ المشكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي العربي، السيد المستشار شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا غادي ندافع معك على التسهيل والبدائل ولكن ليس على استكمال الزراعة، بكل إيمان، لنكن صرحاء. أنا نتعترف بأن هناك مشكل اجتماعي حقيقي ومشكل اجتماعي مصطنع، راه ما عندناش الوقت ويمكن نجيبو الأرقام، راه ذاك الشي اللي تدار من مشاريع تنموية في تلك المناطق السنوات الأخيرة، ومن حقهم، ماشي زعما هذا جميل، يعني يغني ويعني على ذاك الشي ديال الزراعة، راه المشكل في جهة أخرى، راه حتى هاذك واخا ما يبغيش يزرع، راه الآن كاين عليه ضغط، راه كاين ربما اللي كيهددو حتى تهديد أنه خصو يستمر، هذا هو الإشكال اللي تخلصنا نجلسو عليه. اهضرتو واش يمكن هاذ الزراعة نصنعوها؟ كاين دول اللي فعلا إما حررت الاستهلاك، إما قنتته، ولكن ما عندهم هاذ الثقافة ديال الزراعة، احنا المشكل ديالنا وهو الناس، مساحات كتزرع. هاذوك البلدان اللي داروا ذاك الشي واهضرتو على هولندا، كاين كندا، كاين فرنسا، راه يعني مساحات صغيرة ومخصصة لذلك الشي، احنا إلى حلينا هاذ الباب امشي كشي، غادي نوليو تديروها في أي بلاصة.

وأكثر من هذا، وما ابغيتش هاذ الشي هذا، ما عنديش الإثبات ولكن اعطاهو لي كرقم، أن حتى هاذك اللي كينتستعمل في التخدير وفي الأدوية راه ماشي نفس المكون ديال الكيف الموجود. ولهذا، احسن نتجنبو هاذ الشي كفو، نلقو على البدائل، نعاونو ذوك الناس ولكن نفضيو علينا من هاذ الشي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الثالث، موجه إلى السيد الوزير دائما وهو حول مآل المرسوم المتعلق بالتعويضات النقدية لفائدة أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة ونوابهم بالمجالس الجماعية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. الأستاذ بنشايب، تفضل.

أموال بطرق غير مشروعة.

كما أن الدستور الحالي، كما جاء في كلامكم، السيد الوزير، يكرس هذا التوجه، من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة، وبالتالي إلى ابغينا نحاسبو هاذ الناس خصنا نعطيهم الوسائل، خاصة الوسائل المادية اللي كنتغنيهم عن السؤال ونغنيهم عن البحث وعن الخوض فيما لا تحمد عقباه، وبالتالي نحاسبهم ونعطيهم قيمة للعمل الجماعي، لأن العمل الجماعي هو عمل يومي، وبالتالي يجب دعمه بالوسائل المادية واللوجستيكية والمعنوية حتى نكون في المستوى ديال التحديات ديال بلادنا اللي كمنجزوها كاملين. شكرنا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. هناك تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

فحسب لأقول أنا متفق تماما، أن بالفعل راه تيصننا نجلسو على هاذ الشئ ونعيدو فيه النظر، ونجيبوه مقاد إن شاء الله في المراحل المقبلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموالي الفريد، وهو موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، حول غياب التفاعل الإيجابي مع المبادرة التشريعية للمعارضة البرلمانية. والكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم. السيد الوزير،

السؤال ديال الفريق ديلنا يتعلق بما نصر على تسميته غياب أو ضعف تفاعل الحكومة مع مبادرات المعارضة، وليس حصرا المبادرة التشريعية. السيد الوزير،

لا داعي أعتقد لتذكير بعضنا البعض بالمشاكل الهامة التي تحققت للمغرب وللمغاربة بفضل الوثيقة الدستورية الجديدة، هاذ الوثيقة اللي اعطت للمعارضة مكانة هامة ومكنتها من واحد المجموعة من الصلاحيات ومن الحقوق غير المسبوقة في تاريخنا الدستوري على مختلف مستويات العمل البرلماني، لاسما الوظائف الجديدة في مجال المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع ومراقبة العمل الحكومي.

الآن بعد مضي سنتين تقريبا من الدستور الجديد وحوالي سنة ونصف من تحمل الحكومة المسؤولية، امنين كنديرو تقييم لنمط تفاعل الحكومة مع المؤسسة البرلمانية، كنالاحظو إجمالا، رغم الجهود، ولكن كنالاحظو بأن

المستوى ديال التعويضات التي يتقاضونها هاذ المسؤولين لدرجة أن فعلا كان ربما وقع اشوية التغيير الآن، ولكن واحد الوقت كان رئيس ديال بلدية كبيرة ديال المدينة اللي عندها 500 ألف أو 600 ألف ديال السكان يتقاضى شئ، رمزي، وخصوصا أن اليوم المهام ديال المجالس صبحت ما ابقاتشاي اجمال اللي كانت يعني أن يمكن لنا نسيرو المجلس بحضور يوم في الأسبوع أو يومين في الأسبوع، فعدد من الجماعات، حتى الصغرى منها اليوم، تتطلب الحضور اليومي للرئيس ولعدد من المسؤولين المنتخبين.

وهذا ما دفع بالإدارة لما كان التعديل ديال الميثاق الأخير في التفكير في إعادة النظر في هذه التعويضات، حتى تتلاءم مع الأعمال التي يقوم بها المنتخبون وكذلك حتى تكون حافزا ومحفزا لكي لا يستقظون في عدد من الأمور، وتم تحضير المرسوم الذي تحدثتم عنه وبعد المشاورات وبعد أخذ الآراء، وبعد الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية كذلك، لأن هذا عندو تأثير مالي لا يجب أن نخفيه، فتم تحضير هذا المرسوم وانطلق في المسلسل ديال المصادقة.

لكن واجهتنا صعوبة أخرى، وهو أن في هذا الإبان جاء الدستور الجديد وهناك فصل في الدستور يقول أنه يجب أن يعاد النظر في المنظومة كلها ديال الجماعات المحلية، القانون التنظيمي الذي سيعيد النظر وربما سيكون هناك تغييرات حتى في التشكيلة وحتى في الأعداد، هذا اللي جعل أننا توقف هاذ المسلسل في انتظار يعني هاذ القانون التنظيمي، والمبدأ باقي هو هو، باقي الحكومة مقتنعة بأن يجب... أن الوزارة الوصية يجب أن يعاد النظر في هذه التعويضات لكن سيأتي مع القانون الجديد إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للأستاذ بنشماش في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد محمد بنشمايب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة وعلى الاعتراف بحجم المسؤوليات لدى المنتخبين وكذلك اهتمام الوزارة بهاذ الجانب، لأنه جانب مهم. كما تعلمون، السيد الوزير، أن مسؤولية المنتخبين وخاصة المسؤولين المباشرين هي مسؤولية جسيمة ويومية، وبالتالي تعتبر الجماعة المحلية ككلية للتنمية، وهي عبارة عن مقولة، وبالتالي يجب أن تكون هناك أعمال مباشرة يومية لهذا العمل الجماعي، وبالتالي يجب أن تكون التعويضات في مستوى المهام.

وكما أشرتم، السيد الوزير، أن التعويضات الحالية للمسؤولين الحاليين، رئيس الجماعة أو النواب، هي لا ترقى إلى مستوى المهام الملقاة على عاتقهم، وبالتالي هي لا تغني ولا تسمن من جوع، ولا تغنيهم كذلك للحصول على

عملية حسابية لمعدل 88 على 50 سنة وغادي تلاحظوا أقل من مقترحين في السنة كمعدل.

اليوم احنا تقريبا 16 شهر من هذه الولاية، مفروض طبقا للدستور، الفصل 80 من الدستور، يكونوا عدنا على الأقل 16 مقترح قانون نشر في الجريدة الرسمية.

للأسف من أصل الآن، بين النواب والمستشارين، احنا الآن في 82 مقترح قانون موضوعة من طرف البرلمان، فقط مقترحين هما اللي تنشروا الآن في الجريدة الرسمية أي مصادقة نهائية، ويتعلقان كلاهما بيعني النظام الأساسي ديال الموظفين ديال الغرفتين و4 مقترحات راجعة بين الغرفتين.

إذا كنتم تحملون الحكومة مسؤولية هذه الحصيلة المتواضعة من أصل 82 مقترح قانون يالله جوج اللي تنشروا في الجريدة الرسمية و4 باقين رايحين، ففي تقديري المنطق العلمي الموضوعي يفرض عليكم الاعتراف بأن العطب في جهة أخرى.

ونعطيك أمثلة عملية، إلى اخدينا مثلا، وجبتو أمثلة من مجلس النواب، ما جبتوهاش من المستشارين في السؤال ديالكم، في مجلس النواب الإشكال مطروح في لجنة العدل والتشريع ومقترحي قانونين، المقترح ديال هو قانون تنظيمي ديال لن تقصي الحقائق والمقترح ديال الولوج إلى المعلومة.

هذالك المقترح ديال لن تقصي الحقائق، أنا المكلف الحكومي بتبعه، وأكدا موافقتنا على المشروع في المناقشة وبدأنا ووقع مشكل داخل اللجنة بين مكونات اللجنة، وتكرر نفس الموضوع في موضوع الولوج إلى المعلومات.

المشكل موجود في النظام الداخلي أحيانا داخل هذه المؤسسات، يعني التشريعات، أو بين الفرقاء السياسيين، لكن لا يمكن بتاتا نسبة العرقلة أو... بالعكس الحكومة اليوم تتطلع إلى نوع من التكافؤ في الإنتاج التشريعي ما بين الحكومة والبرلمان، اعلاش؟ لسبب بسيط هو أنه المسطرة التشريعية ديال البرلمان ميسرة ومختصرة، ويمكن أن تنتج لنا يعني قيمة تشريعية كبيرة من خلال هذا التفاعل، خصوصا من الناحية السياسية، احنا ما عندناش مشكل من الناحية السياسية، اعلاش؟ عندنا أغلبية، إذا شي حاجة ما مجبتناش نطرحها بلغة الديمقراطية، فالمشكل نبحت عليه في جهة أخرى، ليس في الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب. تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا. أنا سؤالي ما تيتعلقش بالفعالية ديال الإنتاج التشريعي، أنا كيتعلق

الحكومة لم تدشن حتى الآن القطيعة المطلوبة مع الممارسات السابقة في تعامل الحكومة مع البرلمان، التي طالما انتقدتموها لما كنتم في المعارضة، بل ونلاحظ نحن البرلمانيين بأنكم تعيدون إنتاج، لا أقول نفس الممارسات السابقة، ولكن تقريبا نفس المنطق، ماذا بقي عالقا في ذاكرتنا نحن البرلمانيين ونحن نتفاعل معكم أتم الحكومة؟

ابقي عالق في الذاكرة ديالنا المعارضة تساوي التشويش. عالق في الذاكرة ديالنا من غير ذاك الشئ اللي تكلمنا عليه في جلسة سابقة ديال الربيع التشريعي، نلاحظ بأنه كايين محاولة من جانب الحكومة للاستفراد وللاستحواذ على الاختصاصات الأصلية للمؤسسة البرلمانية، عدم تجاوب الحكومة مع المبادرات اللي كيقدموا فرق المعارضة، لا في المبادرات المرتبطة بمراقبة ومساءلة الحكومة ولا في الجانب اللي كيهي المبادرات ذات الطابع التشريعي.

بل ونلاحظ أيضا بأنه حتى في الجانب البسيط اللي كيتعلق بتعاون الحكومة مع البرلمان ككل ومع المعارضة في واجهة العمل الدبلوماسي البرلماني، حتى ملي كنبطو معلومات لتنسيق المواقف، تتلاحظوا بأنه كايين شي حاجة ليست على ما يرام.

إذن سؤالنا اللي ابغينا نطرحو عليكم، لماذا تغيير الخطاب؟ لأنه بالأمس القريب كنتم من بين المدافعين عن التفاعل الإيجابي بين الحكومة والبرلمان، كنتم من بين المدافعين على مبدأ فصل السلط وتعاون السلط وعدم اسمحو لي على هاذ التعبير، وعدم السعي نحو الاستحواذ على وظائف البرلمان، لا في التشريع ولا... كنتم من بين دعاة التعاون وهل يمكن أن نتطلع إلى تغيير مثل هذا المنطق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال، تفضل السيد الوزير.

السيد لحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار.

حقيقة أنا أتقاسم معكم الشعور بهاذ الخصاص في الفعالية التشريعية للمؤسسة البرلمانية بمقارنتها مع المؤسسة الحكومية، لغة الأرقام يعني لا تسعفكم، السيد المستشار المحترم، في أن تحملوا المسؤولية للحكومة.

منذ 1963، تاريخ أول برلمان في المغرب إلى اليوم، احنا غادين إن شاء الله حوالي 50 سنة من العمل البرلماني، حصيلة مقترحات القوانين ما كتعداش 88 مقترح قانون اللي تنشر في الجريدة الرسمية، يمكن نديرو

واحد المنطق قوي جدا، إذ لا يمكن أن تفسر أن في عام ونصف تقريبا من أصل 82 مقترح قانون يالله صدر جوج في الجريدة الرسمية، هذا لا يمكن. لا ما قاطعتكش، ما قاطعتكش السيد المستشار، لا بد أن نبحت عن العطب بشكل جماعي وبشكل مسؤول.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أرجوك لا تقاطعه باش نستافدو من الجواب ديالو، باش نتصنتو أشنو تيرد على السؤال ديالكم. تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

سؤالكم لا ينصرف إلى عمل اللجان، وهذا كلام طويل في اللجان، سؤالكم واضح في القضية التشريعية، كله حول التشريع، الموضوع ديال انعقاد اللجان هذا فيه منطق آخر وفيه حتى هو مسؤوليات ديال رؤساء اللجان بكل احترام لهم.

ولكن فيما يتعلق بالجانب التشريعي، أؤكد لكم إذا كنتم حريصين على رفع فعالية الإنتاج التشريعي للبرلمان، أغلبية ومعارضة، من خلال المقترحات فالعطب ليس على مستوى الحكومة، العطب في تغيير منطق الاشتغال والتقاليد ديال العمل البرلماني لكي نتقدم نحو الإنجاز.

اسمحو لي اطرحو الموضوع ديال الأمازيغية، القانون بين الغرفتين واضح، لأنه إذا اطرحو مقترح قانون ومطروح أيضا نفسو في الغرفة الأولى وبدأ فيه النقاش، وبالتالي ما يمكنش تحمل المسؤولية للحكومة في قضية يضبطها القانون بين الغرفتين. معروف أنه عندما يبدأ النقاش في أي غرفة حول موضوع معين يتوقف تلقائيا في الغرفة الأولى، التي تأتي متأخرة في الموضوع، وبالتالي خلينا نبنو على المصادقية وعلى الثقة.

اليوم، السيد المستشار المحترم، يجب أن نخرج من ثقافة التنازع إلى ثقافة الإنتاج، وهذا كنطلب ثقة حقيقية بين الأطراف، مع الاختلاف، مع التعدد في التفكير، لكن منطق التنازع لا يؤدي إلى مثل هذه النتائج.

أتم تفرون من رقم صادم، 82 مقترح قانون ديال البرلمانين، 2 اللي تنشرو في الجريدة الرسمية خلال سنة ونصف. على ما يدل هذا؟ الحكومة مسؤولة؟ أشنو عرفلة قانون، مقترح، 2، 3، 4 وفي لآخرين؟ سمحو لي، المشكل يجب أن ننظر بوضوح إلى أصل العطب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير، ونشكر على المساهمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وهو حول الاستعمال المفرط لسيارات الدولة والجماعات المحلية. والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

سؤالي بغياب أو ضعف التفاعل الإيجابي للحكومة مع مبادرات المعارضة. إذن فهاشي المسألة ديال الأرقام لا تسعفنا، الأرقام اللي اقرتو علينا راه موجودة في (Le site web) ديالكم وموجودة عندنا في الوثائق. أنا أتكلم معكم السياسة، السيد الوزير، كنتكلم معكم أدلة قاطعة، نتكلم على التفاعل، فينا هو التفاعل؟

مثال: 14 (Janvier) احنا كفريق الأصالة والمعاصرة وجهنا طلب لاستدعاء ثلاثة وزراء، وزير الخارجية، وزير التشغيل والتكوير المهني، الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج لمناقشة أوضاع الجالية، هادي 14 (Janvier).

رئيس مجلس المستشارين راسل رئيس الحكومة، وها الوثيقة، رئيس اللجنة المحترم المختصة راسلكم أتم شخصيا، هادي مدة 4 اشهر مازال ما اعطيتونا حتى جواب، ماشي فقط ما جاوش الوزراء، ما جاوش كاع. بتاريخ 13 يناير، أي 4 اشهر تقريبا، راسلنا احنا كفريق، اللجنة، استدعينا وزير التعليم العالي لمناقشة المشكل ديال العنف في الجامعات المغربية. رئيس مجلس المستشارين راسلكم وراسل رئيس الحكومة، رئيس اللجنة المختصة راسلكم وراسل رئيس الحكومة، لا جواب حتى الآن.

بتاريخ 18 فبراير وجهنا مراسلة لاستدعاء وزير الوظيفة العمومية لمناقشة المشكل ديال المناصفة والتعيين في المناصب السامية، رئيس مجلس المستشارين قام بالواجب ديالو راسلكم، راسل رئيس الحكومة، ولا جواب حتى الآن، وكتقول لي بأنه ما عندناش مشكل، كين مشكل، كين عطب حقيقي، أتم 4 اشهر ما جاوبتوش حتى على المراسلات كنتستدعيو الوزراء غير ناقشو معهم، ملي ما يكونش عندي جواب ديال وزراء، 4 وزراء، 5 وزراء في مدة 4 اشهر أنا ما يمكن لي ففهم إلا أنه كين خلل في ضعف التفاعل الإيجابي.

تكلمتو على المبادرة التشريعية، أعطيتكم بعض الأمثلة، احنا في مجلس المستشارين تكلمت عليه، قدمنا مقترح قانون تنظيمي يتعلق بالأمازيغية، هادي 4 اشهر لا جواب، الفرق ديال المعارضة، الإخوان في الاتحاد الاشتراكي مقترح قانون حول ضمان حق الوصول في المعلومات، تمت عرفلته، مقترح قانون تنظيمي حول اللجان النيابية لتقصي الحقائق تمت عرفلته وإحماضه، آخر مقترح قانون كيتعلق بأملالك الدولة...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أنهيت حقك في الكلام. السيد المستشار، لكي لا أضطر لإضافة وقت إضافي للسيد الوزير أرجوك أن تتوقف. تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

هو فعلا، السيد المستشار، أتم هربتو من لغة الأرقام لأنها عندها

الجماعات المحلية على أساس استعمال السيارات الخاصة، لكن وللأسف إن كان تعمل التطبيق ديال هاذ المنشورين في فترة وجيزة، لكن يتضح على أنه عاود في البداية ديال سنة 2000 ابدأ عاود هاذ الموضوع يعود إلى الواجحة. لكن يمكن أن نقول على أن الظاهرة لم تعد بنفس الحجم التي كانت سابقا، والدليل على ذلك هو أن الحجم ديال الاستهلاك المخصص في الميزانية، الأرقام اللي عندنا هو أنه في سنة مثلا 2008 فقط كان كيمثل 4% من المصاريف ديال المعدات والنفقات وأيضا المعدات ديال الاستثمار، وهاذ الرقم نزل في 2011 ثم في 2012 إلى حوالي 2,5% وخاص في الثلاث أشهر الأولى أيضا ديال 2013 راه هو في حدود 2,45%، بمعنى أنه الرقم ديال الميزانية المخصصة للاستهلاك ديال هاذ السيارات قياسا إلى الحجم هو في تراجع وفي تراجع اللي هو في حدود 60%.

هذا كيغني على أنه بالفعل هناك خطط التي استطاعت من خلالها الحكومة السابقة ثم أيضا الحكومة الحالية وخاصة بعد المنشور ديال السيد رئيس الحكومة، المنشور اللي صدر في 18 مارس 2013 واللي ينص صراحة على ضرورة إبقاء الاهتمام الكامل لهاذا المسألة، وأنه تدارت لجنة وزاراتية لمعالجة هاذ الإشكالية، وأتحدث عنها وعن عملها في الدقيقتين الموالتين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للأستاذ عبد الكريم في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا السيد الرئيس، السيد الوزير، الموضوع أكبر من السبب والأحد، نحن نناقش الموضوع. والموضوع تيرتبط أولا، لأن احنا ملي نتحدثو على الحكامة كنتحدثو على 115 ألف عربة ذات محرك في المغرب، في المقابل ديالها 31 ألف في اليابان، إلى كان هاذ الرقم صحيح، احنا ما ركزناش على الجماعات المحلية، احنا كهضرو على السيارات ديال الدولة بشكل عام.

السيد الوزير،

اهضرتو على النسب المئوية، احنا غنطيوها بالملايير، باش المغاربة يفهموا، لأن المغاربة ما تتعاملوش مع النسب المئوية، مع الأرقام المهولة، 10 مليار ديال درهم سنويا، هاذي هي الأرقام اللي خص توصل للمواطن، لأن ملي تتقول نسب مئوية كخليو الناس، لا، نعطيو الحقيقة.

هنا كنتحدثو، السيد الوزير، على الفكرة بشكل عام، أننا واش احنا عندنا 115 ألف سيارة واليابان عندهم 31 ألف؟

قلتو المسألة اللي دارت حكومة التناوب (زدنا الفيل على الفيلة)، لأنهم

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يتابع المغاربة باستياء كبير وبشكل يومي الاستغلال غير القانوني والمفرط لسيارات الدولة خارج أوقات العمل وأيام العطل الأسبوعية والوطنية والدينية دون مبرر.

وأمام ضرورة مراقبة الممتلكات العمومية وتطبيق القانون على كل استعمال غير قانوني لسيارات الدولة، نساتكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من أجل وقف نزيف التبذير وفرض احترام قواعد الشفافية والنزاهة وتحميل المسؤولية للجهات المعنية؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

حقيقة الموضوع الذي تفضلتم بطرحه والمتعلق بالاستعمال المفرط لسيارات ديال الدولة أساسا والسيارات ديال الجماعات المحلية، بالفعل كما أنكم تستغربون نحن أيضا لا يمكن إلا أن نعبر في كثير من الأحيان عن الاستغراب الكبير لاستعمال هذه السيارات من طرف بعض الموظفين ديال الدولة وخاصة في الأوقات أولا اللي ما يكونش مسموح بها ديال الاستعمال، وثانيا لبعض الأغراض اللي ماشي هي الأغراض اللي من أجلها وضعت لهم هاذ السيارات.

لكن نفتح قوس ونسدو بالزرية، هو في كثير من الأحيان أيضا هو السبب والأحد ما يمكنش نقولو أن جميع السيارات اللي هما ديال الدولة اللي كايين السبب والأحد لأن نموذج غير الحد اللي امضى كانت أمسية كبيرة معروفة في مكناس، وكانوا السيارات لأنه كان عمل رسمي يوم الأحد. فإذا التعميم هو في كثير من الأحيان ما خصوص يكون في هاذ الحالات، لكن نحن نعترف على أنه بالفعل كايين واحد الاستعمال في كثير من الأحيان لهذه السيارات، وخاصة في هاذ الفترات اللي يجب أن يتطور.

منذ 1998 كما تعلمون المذكرة 98/4، ثم أيضا المذكرة اللي تلتها في 98/31 كلهم جاو على أساس أنهم بالفعل ما يقاوش هاذ السيارات التي تستعمل لهذه الأغراض وتستبدل بتعويض ديال الموظفين والعاملين في

الأخ رئيس الحكومة اللي طلب منها الجرد التام، المراسلات جاتنا لجميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية أيضا باش نديرو الجرد التام ديال السيارات، وأين تستعمل وأيضا الاستهلاك والتبعات ديال الاستهلاك ديال المعدات و (les pièces) اللي تيجتاجوها.

على أساس أن هاذ اللجنة الآن تفكر في إعداد منشور اللي هو خاص اللي غادي يدير جميع الإجراءات والتدابير، أولا للحد من الاستعمال إلا عند الحاجة، بأنه يكون تعريف دقيق، وضع الشارات ديال جميع الإدارات على السيارة باش إذا شفتها يوم الأحد غادي تعرف بأن هاذي السيارة ديال الوزارة الفلانية، المراقبة التامة غادي تعطى لجميع الأجهزة الأمنية وغيرها ديال المراقبة باش يتم الإيقاف ديالهم والمراقبة في الأيام لعدم الاستغلال.

وكاين نظام ديال التوضع العالمي اللي هو (GPS) اللي غادي يكون من المقترحات باش السيارة إذا امشيت للبحر نهار الأحد في العشية غادي نعرفها بأنها كانت في البحر، ماشي كانت مستعملة. وبالتالي، هاذي كلها وسائل إن شاء الله اللي الحكومة مقبلة عليها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني حول ضرورة تعميم المتاجر التضامنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي الوحدة والتعددية، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد ظهرت ببعض المدن المغربية متاجر تضامنية، لقيت استحسان العديد من المواطنين، والتي تقوم بدور مهم في ترويج منتجات التعاونيات على وجه الخصوص.

كما أن هذه المتاجر ولو أنها في بداية مشوارها، إلا أنها تلقى رواجاً متميزاً لما تقدمه من بضاعات طبيعية، ذات قيمة غذائية عالية، كما أنها تشكل نقطة افتتاح حقيقي لمنتوج فلاحي يروج في الأسواق الداخلية والعالمية.

لذا، نسألكم، السيد الوزير: ما هي آفاق هذه التجارة، وإمكانية تعميمها على مختلف مناطق البلاد؟

كما نسألكم عن التشجيعات التي تقدمونها لتخرط كل التعاونيات في هذا المشروع وفتح أسواق أوسع، وهل هذه المنتجات في متناول عموم المواطنين؟

وشكراً.

تعطاهم التعويض وزادوهم السيارات.

ناخذو المسائل في العمق ديالها ونربطوها بالحكمة، وأخطر من هذا نتحدثو، السيد الوزير، ملي كنتحدثو على العربة كقولو ثمن الاقتناء و (le carburant)، وكتريدو عليها قطع الغيار والتأمين.

غادي نوقفو احنا عند (le carburant)، هاذ الشي اللي كيشوفوه المغاربة، المادة ديال المحروقات هي مادة (irrécupérable)، يعني أننا كنشعلو العافية في الفلوس ديال المغاربة.

واش احنا، هاذ اللي خصو يتدار؟ واش احنا محتاجين لهاذ العدد ديال السيارات؟ واش هاذ السيارات تيشغلوا في إطار المصلحة العامة ديال المغاربة؟ هذا هو السؤال اللي خصو يتطرح، أما إلى دخلنا في النسب المتوية، لأن ملي كقولو 2 ولا 4%، ماشي هذا هو اللي كيم. واش احنا محتاجين لهاذ السيارات؟ واش المغاربة كيستافدوا منهم؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكمة:

شكرا السيد الرئيس.

هو، السيد المستشار المحترم، أنا جاوبتكم على السؤال، السؤال تيتحدث على الاستعمال المفرط لسيارات الدولة والجماعات المحلية، والسؤال فيه السبت والأحد والأعياد الوطنية والأعياد الدينية، ما جيتش نجاوبك على شي حاجة اللي ما طرحتهاش.

وبالتالي الإشكال بالفعل أنا لما تحدثت عن النسب، لأن النسب هي اللي تتعطي التوجهات، السيد المستشار، ماشي الأرقام. وهاذ 10 مليار ديال الدرهم، أبدا، ما كايش استهلاك ديال المازوط ديال السيارات ديال الدولة اللي واصل 10 مليار ديال الدرهم، ما عرفتش هاذ الرقم امين جبتوه.

السيد المستشار المحترم،

ما يمكنش يكون بهذا الحجم، وإلا إلى كان بهاذ الحجم راه ما كاين لاش نمشيو لـ 15 مليار ديال الاستثمار، إلى كان بهاذ الحجم اللي تتكلموا عليه، راه عندنا فين...

الآن الأرقام اللي كاينة هو أن كاين توجه نحو الانخفاض، اللي تيمنا هو التوجه وهاذ التوجه راه تقريبا من 4 نقط إلى 2 نقط ونصف، بمعنى أن هناك توجه، لكن هاذ التوجه بالفعل غير كافي.

السؤال عن الحاجة وعن الموضوع بالفعل، واش المغرب محتاج بـ 800 ألف موظف أنه تكون عندو هاذ العدد ديال السيارات؟

الأئلة اللي هي معقولة، علاش الآن اللجنة الوزارية التي أنشأها

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير، أريد أن أذكر السادة المستشارين بأن لنا موعدا مع جلسة تشريعية مباشرة بعد هذه الجلسة. تفضلوا السيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود في الحقيقة أن أهنئكم على طرح هذا الموضوع لأنه موضوع من الأهمية بمكان، باعتبار أن التعميم ديال المتاجر التضامنية هو مسألة بالنسبة للاقتصاد المغربي، ولكن أيضا بالنسبة للنفس التضامني والاجتماعي والاقتصادي ديال المغرب هو أمر مهم جدا.

الحكومة لما قدمت برنامجها الحكومي ركزت على شق اللي سبأنا الاقتصاد التضامني والاجتماعي، على أساس أن يكون هذا الاقتصاد التضامني والاجتماعي محطة من المحطات الكبرى وتوجه من التوجهات الكبرى ديال الاقتصاد المغربي اللي غادي يعطي نفس جديد، أولا ضد هاذ الأزمة اللي كاينة الآن في هاذ الفترة، ولكن يعطي نفس لواحد المجموعة ديال المؤسسات ولواحد المجموعة ديال الأشخاص اللي عندهم صعوبة أنه يندمجوا مباشرة في الاقتصاد الحقيقي، وهاذ الأشخاص هما عموما هما أشخاص ديال البادية في كثير من الأحيان، ويمتحنون بالقطاعات أساسا ديال الفلاحة والصناعة التقليدية، وأيضا هما فئات اللي يمكن تكون فئة نسوية أساسا وأيضا الفئة ديال الشباب. وبالتالي، هاذ الاقتصاد التضامني والاجتماعي هو من الأمور اللي هي مهمة، لأنه غادي يفتح لنا هاذ الأفاق.

أيد أنه المتاجر التضامنية اللي تكلمتو عليها، كانت عندنا تجربة أولى اللي ابدت في السنة الماضية في مدينة الدار البيضاء، واللي كان الهدف منها بالفعل هو تجميع مجموعة من التعاونيات بالأساس اللي غادي يعرضوا المنتج ديالهم، على أساس أن المؤسسة الآن التي تشتغل معهم اللي هي مغرب التسويق كنعطيمهم أولا الفضاء، ثم أيضا تتمكهم من واحد العائد اللي هو عائد راتب وأيضا ما كنسملهمش على أنهم يؤديو واحد المجموعة ديال الفواتير المتعلقة بالتدبير باش يقوموا بهاذ العملية ديال التسويق. إذن كاين واحد الجهاز، واحد المؤسسة، اللي كناخذ عليهم هاذ الإشكالات المتعلقة بالتدبير، باش هما عندهم واحد الرخ اللي يمكن نقولو ربح مضمون.

هذا استطاع على أنه بالفعل خلال هاذ السنة نوصلو للرقم اللي لازلنا في البداية، إلى كانت عندنا 80 تعاونية اللي استافدت، عندنا واحد 850 ألف درهم ديال (le chiffre d'affaires) ديال رقم المعاملات، ولكن الآن هاذ التجربة بدت تعم على مجموعة من المتاجر، عندي المحمدية، فاس، العرائش، واللي عندنا حوالي 500 تعاونية اللي غادي تستافد من

هاذ المتاجر التضامنية، ثم أيضا هناك تفكير في توسعتها إلى الرباط، أكادير، مكناس، مراكش.

فإذن هذه كلها أمور بالنسبة لنا لا يمكن إلا أن تفيدها هذا القطاع التعاوني، وخاصة أن الإشكالات اللي عندنا الآن بالنسبة لهذ القطاع التعاوني، بالإضافة إلى الإشكال ديال التمويل اللي ما عندهمش فيه، كاين إشكال ديال التثمين ديال المواد وديال التسويق.

إذن هاذ المتاجر التضامنية غادي تفتح واحد الجزء من هاذ الإشكال ديال التسويق، واللي غادي يمكن هاذ المنتجات وهاذ التعاونيات على أنها بالفعل توصل للمبتغى المطلوب ديالها، وأنها توزع المنتجات ديالها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للأستاذ الأنصاري في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

اسمحو لي الزملاء، السيد الوزير، باش نشكركم على أولا التعريف الدقيق اللي حاولتم من خلال هذه القبة باش يعرف الرأي العام الوطني هاذ المفهوم الجديد للتسويق وهاذ المبادرة اللي قتم بها وقامت بها الحكومة في هاذ الإطار، وذلك تفعيليا للبرنامج الحكومي الذي جاء بهذ الفكرة الجديدة، والتي لا تخلو من ابتكار وإبداع، أولا من أجل تقريب الهوة ما بين المنتج وكذلك المستهلك، أي المواطن، والتقليل من الوسطاء، وهذا فيه دفع للقدرة الشرائية للمواطنين.

بطبيعة الحال احنا نتحبذو هاذ الفكرة وتنهيو الحكومة عليها، وتنتلمسو بل نتطالبو بقوة في الفريق الاستقلالي، وأعتقد أن الكل معنا باش نطالبو الحكومة بالمزيد من التشجيع قصد تعميم هاذ الفضاء الجديد في كل المدن المغربية، بدل الاقتصار على بعض المحطات الأساسية، ثم كذلك العمل على الدفع والتحسيس وإعانة التعاونيات من أجل الانخراط بكثافة في هاذ المفهوم الجديد للتسويق.

ثم كذلك العمل في نظرنا على الدعم المادي كذلك للتعاونيات وأعتقد أن القانون الجديد الذي جئتم به في شأن التعاونيات سيعطي كذلك قفزة نوعية بالنسبة للانخراط في هذه المبادرة، وفي هاذ المفهوم الجديد للتسويق. وتنتمى قريبا إن شاء الله أن نرى هذه المبادرة قد أخذت مكانها في الفضاء المغربي، وخاصة لا في المجال السياحي ولا في التعاونيات الخاصة بالصناعة التقليدية، وكذلك التعامل ديال قطاعات الصناعة التقليدية ولا السياحة مع هذا المنتج باش كل المغاربة يستافدوا من بعضهم البعض. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري لا يمكن إلا أن أثنى ما تفضل به السيد المستشار المحترم، باعتبار أنه بالفعل الحكومة لما رفعت هاذ شعار ديال الاقتصاد التضامني والاجتماعي، فاهتمت بهذه الشريحة من المجتمع.

ونحن تصور بالفعل أن هاذ المتاجر التضامنية من فائدة الاقتصاد أننا نعمموها وخاصة على المدن الآن اللي فيها فضاءات متاحة، وأيضا اللي فيها العدد ديال التعاونيات يتطور بطريقة اللي هي جد إيجابية.

الشق الثاني بالفعل اللي ما شرت لوش في الرد ديالي، واللي تفضل به السيد المستشار المحترم، يتعلق بأن هاذ الفضاءات اللي هي متاجر تضامنية تنقل من الوضاء، وهذا أمر جيد، أولا بالنسبة للمنتج وأيضا بالنسبة للمستهلك، لأنه الثمن في آخر المطاف تيكون ثمن مناسب للطرفين وأنه الطرف اللي تيدخل كمؤسسة باش توفر هاذ الفضاءات تمكن أن أولا من الضمان لهاذ التعاونية على أنه يكون عندها المنتج مسوق لما تينزل في المتجر، وأيضا عندها الثمن تتعرف بأنه الثمن ديالها غادي يوصل، وهذا أيضا سيفسح المجال إلى أن التعاونيات تطور من الأداء ديالها، لأن ملي تيكون عندها المنتج اللي تتعرضو بطريقة شكلية غير مرجح، الآن ملي تيجيو لهاذ الأسواق تتفرض عليهم بعض الأنواع ديال العرض، من خلال التليف، من خلال وضع... إلخ، في المجال ديال التسويق، وهذا غادي يرفع حتى من الأداء ديال التعاونيات، وغميكن أنه بالفعل المنتج المغربي على أنه يكون في مستوى الطموحات ديال هاذ التعاونيات.

هذا بالإضافة إلى أن الحكومة، تفضلتو وتكلمتو على المساعدة، الحكومة بالفعل الآن تجتهد على أنها توسع الفضاءات بالإضافة إلى هاذ الفضاء اللي هو المتاجر التضامنية، الآن نحن مع بعض المطارات غنبدو الفكرة أننا نديرو للتعاونيات العرض في الفضاءات ديال المطارات وسنعم على جميع المتاجر الآن الكبيرة (les supermarchés) حتى هما باش يكون فضاء، واحنا تنحاولو أنه بالفعل يكون يكون الأداء ديال هاذ التعاونيات في مستوى التسويق اللي تبيغوه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال التالي الموجه إليكم دائما، وهو حول ما راج مؤخرا عن عزم الحكومة الزيادة في الأسعار والتخفيض من الأجور. والكلمة لأحد

السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

كما تقدمتم، السيدة المستشارة، إخواني المستشارين، سؤالنا شفوي آني حول ما راج مؤخرا عن عزم الحكومة الزيادة في الأسعار والتخفيض من الأجور.

لقد وجهنا إليكم هذا السؤال بشكل آني منذ ثلاثة أسابيع، عندما صرح أحد رؤساء الأحزاب السياسية بأن الحكومة تتداول في شأن الزيادة في أسعار الكهرباء والمحروقات والتخفيض من أجور الموظفين بنسبة 5%. وأكدت إحدى الصحف الحزبية جزء من ذلك، وتم تداوله في الصحف الوطنية والمواقع الإلكترونية.

ونظرا لخطورة هذا الموضوع، وما خلفه تصريح المسؤول الحزبي والصحيفة الحزبية، المفروض أن تكون مصادرها موثوقة، من تخوفات وسط الرأي العام، بل وبليلة وتوقع أيام سيئة، ولما لكل ذلك من تأثير على مصداقية خطاب الحكومة والتزاماتها، وبالتالي على الاستقرار السياسي لبلدنا، واعتبارا لكون الحكومة اختارت مند البداية خطاب الصراحة مع الشعب والشفافية وإعلام الرأي العام بالحقيقة.

ورغم أن الحكومة قدمت توضيحات، لكن الحديث عن الزيادة في الأسعار مازال رائجا بارتباط معه الأزمة ومشروع إصلاح صندوق المقاصة. اعتبارا لكل ذلك، فإننا نود منكم، السيد الوزير، أن توضحوا لنا وللرأي العام حقيقة ما راج بخصوص الزيادة في الأسعار والتخفيض من الأجور. وهل تتوون بالفعل الإقدام على هاذ القرارات الصعبة؟ وما تأثير الأزمة التي تعيشها البلاد حسب ما يروج على المعيش اليومي للمواطنين؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو أكيد، كما تعلمون، لو أن الحكومة بدأت ترد على جميع ما يروج، أتصورون معي على أن الأمر لن يكون سهلا وأن محامها الأساسية ستحول إلى محام أخرى ثانوية.

وللأسف، كما تفضلتم، السيد المستشار المحترم، هناك ترويج نترك خلفيته ونيته لصاحبه وأصحابه، وهذا الترويج يؤثر سلبا، يؤثر سلبا أولا على الثقة في الاقتصاد المغربي والثقة في الوضع الاجتماعي. وهذا الترويج اللي هو غير صحيح، غير صحيح ويتم بطريقة اللي هي فجة، قد تكون له

نشكركم، السيد الوزير، رغم أن هذا يضع لنا وقتنا ووقتكم ووقت الشعب المغربي في التفكير في الأزمة وفي الزيادة وفي النقص في الأجور، وفي هذا، هذا كله يؤثر.

نحن نقتنا كبيرة في وطننا وملكنا وفي حكومتنا وفي شعبنا من أجل تخطي هذه الأزمة، والتي أعطيت أرقاماً تشير إلى بلدان كانت متقدمة وكانت لها النسب المتوية في الفائض، ونحن كذلك جزء لا يتجزأ من هذا العالم الصغير، ونعلم كذلك أننا ملزمون بالتضحيات الوطنية والمواطنة الحقيقية لتحدي هذه الأزمات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير إن كان هناك تعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

مرة أخرى شكرا السيد المستشار المحترم.

هو أنا يمكن نمشي الآن في التوجه الآخر هو الحكومة ليس فقط لم ترفع الأسعار إلا ما كان استثناء في بعض المواد البترولية، ولكن تدعم، الحكومة المغربية تدعم في اتجاه، ماشي تتريد، وإنما ذاك الزيادة اللي مفروض خصها تكون هي تتحملها كما تتعرفوا، بالإضافة إلى 56 مليار درهم ديال المقاصة، تعلمون على أنه الحكومة كندعم الآن الفلاحين من خلال دعم الأسعار ديال الشمندر، الحكومة السابقة كانت التزمت في القسط الأول، الحكومة الحالية وفات بالقسط الثاني ابتداء من فاتح يناير وزدنا ذاك الدعم اللي تعطيه للمواد الفلاحية، وخاصة الشمندر والسكريات، باش الفلاح بالفعل الثمن يبقى.

تندعمو أيضا المواد اللي هي عندها علاقة بالقمح اللين في الاستيراد وهذا الشيء كلف الحكومة خلال الستة أشهر 2012 الأخيرة حوالي 800 مليون درهم، وابتداء من فاتح يناير أيضا تندعمو، وهذا الشيء غير كلف الحكومة أيضا 530 مليون درهم، باش الأسعار ديال القمح اللين تبقى في المستوى ديالها، والكوميرة، كما تنسموها، ما تعداش السعر اللي من المفروض خصو يكون.

أيضا كندعمو الأسعار ديال واحد المجموعة ديال الأعلاف اللي عندها أثر مباشرة اللي جات أيضا في قانون المالي الحالي اللي تيسم على أنه يكون دعم قبلي بالنسبة للعلف باش الأسعار حتى هي ما تغلاش.

بمعنى أنه الحكومة ليس فقط ما رفعتش الأسعار ديال المواد المقتنة، ولكن أيضا امشحات، ولحد الآن لازالت تدعم، وهذا اللي جعل بالفعل حتى الحدة ديال التحركات الاجتماعية في المغرب كانت تحركات اللي هي مقبولة جدا، واللي وصلت لواحد المدى، اعلاش؟ لأنه بالفعل هناك تجاوز

خلفية، ويؤثر سلبا على الواقع المعيش ديال المغاربة.

الحكومة بصراحتها وشفافيتها المهودة، عندما ستقرر، وأقول عندما ستقرر، لو كان لها أن تقرر في أية لا زيادة في الأسعار ولا تخفيض من الأجور لن تختبئ وراء أي أحد، وستكون لها الجرأة الكاملة لتعلن عن ذلك بكل صراحة، في الوقت الذي ستقرر فيه ذلك.

أما كل ما يروج الآن فهو من باب الأقاويل ليس إلا.

أؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، على أنه الحكومة بالفعل تقوم بمجهود جبار، وأنه آثار الأزمة العالمية الحالية على المغرب هي آثار متحملة باعتبار التدابير التي أخذنا جزءا منها وأيضا التدابير التي سيتم اتخاذها خلال الأيام القليلة أو الأسابيع القليلة المقبلة.

المغرب استطاع، والحمد لله، وأقولها بكل صراحة، خلال هذه الفترة التي تعاني منها الدول الكبرى، وليس فقط الدول الصغيرة، هذه الدول التي تعاني وتقلص من مناصب الشغل، تعلمون اليوم، سواء لا في الشركات الفرنسية، البطالة في فرنسا تعدت (la barre) ديال 3,2 مليون، في إسبانيا راها وصلت (la barre) تقريبا ديال 6 مليون، الشركات تعلن الإفلاس، التراجعات عن الرواتب في اليونان وفي مجموعة...

المغرب الحمد لله لا شيء من هذا، لا تراجع على صعيد الأجور ولا أيضا زيادات في الأسعار، إلا ما كان من الزيادة المعلومة ديال 2 يونيو 2012، واللي كانت من ورائها دواعي اللي تتعرفوها.

الأسعار هي في تقلباتها الدائمة، ترتفع بالنسبة أساسا للأسعار اللي ما تتحملش الدولة المتابعة ديالها لأنها في الأسواق الحرة، لكن اللي هو مهم هو أنه جميع الأسعار المدعمة ولا المقتنة واللي هي 15، لا سعر من هاته الأسعار تمت الزيادة فيه، باستثناء الزيادة المعلومة ديال 2 يونيو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للأستاذ عدا، تفضل.

المستشار السيد محمد عدا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم اللي هو واضح، وكذلك جاء في الجواب ديالكم على أنه التأثير سلبا، فعلا الترويج لهذه المغالطات هي في الحقيقة تؤرق البرلمان والبرلمانيين وتؤرق كذلك الحكومة، وتخلق نوعا من البلبلة داخل المجتمع، في الوقت الذي ندعو فيه إلى العمل الجاد ومحاربة الفساد الذي تبنته الحكومة، وكان مطلبا من المطالب الأساسية للشعب.

نحن نعلم أنه لما نريد أن نستتر على بعض المسائل اللي هي تصب في صميم الموضوع، الأساليب التي تدعي بأنه الزيادات، واللي هي حكومة أخرى، لا نعلم أين تتخذ القرارات وفي أي موقع تتخذ هذه القرارات، الشعب المغربي يبقى بين حيص ويبيص.

بالفعل السؤال ديالكم يمكن نكملو به السؤال السالف. لكن اسمح لي، السيد المستشار، أنا غادي نرجع للسؤال ديالكم اللي فيه الموجة ديال الغلاء ديال المواد الأساسية، ودرجتو منها الماء والكهرباء. كتبهضوا على الاعتداء السافر على حق المواطن في العيش الكريم، على تأجيج مشاعر الغضب التي يمكن تصريفها ماشي غير الاحتجاج والاستنكار.

بمعنى السؤال مشحون، مشحون لأنه المعطيات اللي تكلمتو عليها، لا نتقاسم نفس القراءة، لا نتقاسم نفس القراءة للواقع، باعتبار أولا أن هاذ الشي ديال الماء والكهرباء، الزيادة كتعرفوا الماء والكهرباء هو من المواد اللي من الناحية ديالو التدييرية من 2006 ما تعلن حتى على أي زيادة، كايين التديير اللي هو التديير ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء، وكايين التديير اللي هو التديير المفوض، لحد الآن الدولة تتحمل جميع المدخلات ديال التكلفة ديال الإنتاج، على أساس السعر ديال الماء والكهرباء بيتقى في المستوى ديالو.

بل إن الدولة، السيد المستشار المحترم، كما تعلمون، قامت بإجراءات، الإجراء الأول هو اللي تيسهلك أقل من 200 kwh تحيدت له هاذيك الضريبة على السعيمي البصري. وهذا اللي جعل، السيد المستشار المحترم، على أنه 4 مليون ديال المواطنين اللي استافدوا من هاذ التخفيض.

كما أنه الإجراء الآخر اللي تم بتعديل القانون ديال 63 ديال المكتب، اسمح على أنه بالفعل التسعيرة ديال الكهرباء راها انخفضت، ماشي زادت، وبالتالي المعطيات اللي خصنا نقولو، هي أنه بالفعل كايين بعض المواد اللي هي محررة، اللي ما داخلها في المواد 15 اللي هي مقننة، اللي مقننة منها السكر، منها المواد البترولية، منها الماء والكهرباء، منها (l'assainissement) والتطهير... إلخ، المواد ديال الأدوية وغيرها.

هاذو لم يطرأ عليهم تغيير، حتى أنه الأدوية، كما تعلمون، الآن الأسعار راها ماشية، 320 منتج اللي تم التخفيض ديالو، والآن راه احنا تنفاوضو، وها أتم متبعين معنا المفاوضات، الحكومة باغا تخفض الأسعار ديال 1000 دواء، لكن هناك بعض الإشكاليات المتعلقة ببعض اللوبيات اللي مازال تتدافع على الهوامش ديالها ديال الرخ، وما بغاتش على أنه بالفعل يكون هاذ التخفيض.

فالإشكالات اللي هي مطروحة خصنا نسميو المسميات به، وكايين أمور اللي هي تقدر نقول لك على أنه لما نتحدث، وجبتو المعطى اللي انطلقتو منه ديال 1,3%، وتكلمتو على 0,9%، نحن نتصور، السيد المستشار المحترم، على أنه في الواقع ديال الأزمة الخارجية، في واقع ديال غلاء الفاتورة البترولية وديال المواد الزراعية أننا نحصلو على 1,3، هذا جد مشجع للاقتصاد المغربي، بل إنه، السيد المستشار المحترم، بعض الناس دابا النظريين اللي تيفكروا في الناحية الاقتصادية، يقول لك عندنا مشكل في المغرب الأسعار لا ترتفع، وبالتالي ما تتعطش دينامية للطلب، وتيقولوا لنا خصم تحلوا الأسعار باش تكون دينامية ديال الطلب اللي تسمح على أنه

حقيقي الحكومة مع المواطنين، ولحد الآن القدرة ديال الدعم لازالت متحملة الحمد لله، وإلى كايين شي تعديل غادي يكون في المستقبل القريب، هذا سنعلن عنه إن شاء الله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو له علاقة طبعاً بالموضوع السابق، حول غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار. الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

حسب ما ورد عن المندوبية السامية للتخطيط في نشرتها ليناير 2013، ارتفع متوسط الرقم الاستدلالي السنوي للأثمان عند الاستهلاك بـ 1,3% ومؤشر التضخم الأساسي السنوي بـ 0,8%.

وقد شملت هذه الزيادات كل من المواد الغذائية بـ 2,2% والمواد غير الغذائية بـ 0,6%، بحيث ضربت موجة الغلاء المواد الأساسية وفاتورة الماء والكهرباء، كما أن أسعار المحروقات التي انعكست بشكل مباشر على وسائل النقل بشتى أنواعها، وهو الأمر الذي أثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطنين، وشكل اعتداء سافرا على حق المواطن في العيش الكريم، مما أدى في بعض جهات المملكة إلى تأجيج مشاعر الغضب التي يمكن تصريفها بأشكال غير الاحتجاج والاستنكار الذي عبر عنه المواطنون والعديد من الفعاليات الجمعية الناشطة في الميدان.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، ما الذي قامت به الحكومة من أجل تخفيف هذا الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين؟

ثانيا، ما هي الأسباب الكامنة وراء ضعف مراقبة الأسعار واستمرار المشاكل المرتبطة بشبكات التوزيع؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

احنا نمشيو معها، ما يمكنش نخبها هناك لوي وتخلي هناك اللوي. وكذلك في الما والوضو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي التوزي، السيد المستشار، السي التوزي، مفهوم كلشي السي التوزي الله يجازيك بخير، راه مفهوم كلشي وعبرتي مزيان واعجبيني في السؤال ديالك، بالفعل، ما اعرفنش آش غيقول السيد الوزير من بعد هاذ الشي، قول السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

يقول ما تسمع السيد الرئيس.

ونحن نهنتكم بدعم الحكومة على أساس أنه هاذ الشي ديال اللويات اللي نتعاونو منه تعاونونا عليه، مزيان، هاذ شيء إيجابي جدا. لكن الإشكال دابا اللي مطروح هو أنا ما يمكنش نجي نقول لك أنه الأسعار ديال مارس 2013 ما زادتش بالنسبة لـ 2012، هذا ما يمكنش، لأن هاذ في جميع العالم، السيد المستشار، غير هو خصنا نعرفو واش زادت بـ 7%، بحال اللي كاين اليوم في البرازيل اللي هي دولة تبارك الله، ولكن لأنه الأسعار عندها ارتفعت، ولا بحال اللي كاين في تركيا 4% اللي هي دولة دابا اللي تيعطيها نموذج، ولا بحال اللي كاين في الدول اللي هي ماثلة، تونس لأن فيها مشاكل حتى هي راه فيها 7%.

وملي نجيو احنا نقولو عندنا 1,3، السيد المستشار، راه احنا مصنفين من بين أحسن الدول على مستوى الأسعار، وأنا نعطيك المعلومة الأخرى، لأنه الأسعار، السيد المستشار المحترم، هي بوحدها ماشي كافية، إلى أنا زدتي لي في السعر 2% وزدتي لي في الدخل 5%، الله يعاونك على الزيادة ديالك في الأسعار.

الأرقام اللي المندوبية السامية للتخطيط أعطتها في أواخر 2012، أشنو نقول، السيد المستشار المحترم؟

تقول بأن الدخل الخام المتاح (le revenu disponible brut) ديال الأسرة المغربية زاد في 2011، السيد المستشار المحترم، بـ 4,5% وزاد في 2010 بـ 2,2%، أشنو تعيني؟

يعني على أنه الأسرة المغربية، رغم هاذ الزيادات التي تتبقي طفيفة جدا ديال 1، 1,5، استطاعت أن تحقق زيادة في مستوى دخلها، بمعنى أنه ربح في الإجمالي، في (l'absolu)، ربح رغم هاذ الزيادات الطفيفة، وهذا اللي الدور ديال الحكومة تنقول أساسى، لأنه عندما تدعم الحكومة المواد المدعمة تتحمل جزء من الزيادة في الأسعار وتتحمل جزء من ذلك الأمر اللي كان خصو يؤديه المواطن، وهذه هي الإيجابية ديال النظام الاقتصادي الاجتماعي المغربي، لأنه كاين واحد (le contre choc) اللي تضرر وما يوصلش للمواطن، وهذا هو الإيجابي لحد الآن والحمد لله.

بالفعل يكون هناك إنتاج إضافي. فإذن، احنا في منظومة غير المنظومة اللي تتكلموا عليها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هنالك تعقيب الأستاذ التوزي؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد التوزي:

السيد الرئيس،

في الواقع استمعت بالخصوص للسيد الوزير فيما يخص هاذ النقصان في واحد العدد ديال المواد وأن المغاربة عايشين في مجبوحة، هاذي مسألة لا تمكن، ونحن نتفهم أن ما غاديش نرجعو للزيادة اللي كانت في البترول واللي جابت هاذ الشي كله، عندها المسببات ديالها، وأنا متفق معك، كان واحد العدد ديال المسببات اللي جعلت الحكومة زيادة في ذاك الشي، ولكن ذيك الزيادة أثرت على واحد العدد ديال المواد.

أنا كنجيب الرقم الاستدلالي للأثمان ديال مندوبية التخطيط، مندوبية التخطيط كتقول لك هاذك الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك إلى قارناهم الشهر اللي فات مع هاذ الشهر كاين اشوية الانخفاض، باش ما نطولو نقراومشاي، كاين انخفاض مقارنة مع الشهر الفائت.

ولكن إذا قارنا، ذاك الشي اعلاش نقول لك كاين هاذ العام كاين هناك فيما يخص الأسعار أن هناك علو فيما يخص الأسعار، إلى قارنا مارس ديال هاذ العام، هاذي في هاذ الوثيقة مع مارس ديال 2012، هناك ارتفاع فيما يخص هاذ المسألة. إذن الأثمنة ديال مارس الآن اغلى من الأثمنة ديال مارس 2012، هذا مصدر حكومي، إذن كاين هاذ الاتجاه هذا.

ثم فيما يخص المواد المدعمة، المدعمة الدقيق اعرفتي فيه الخواص، وكتعرفوا الخواص اللي في الدقيق، لحقاش كيعطيوك 20 كيلو ويعطيوك الخنشة ولكن طاحنين الحجر، طاحنين هذا وطاحنين هذا، إذن هذا نوع من الزيادة، ماشي غير الزيادة، الزيادة وتسميم كذا، حتى التسميم، فيه الزيادة والتسميم ديال الناس كذلك.

إذا هزينا الغاز ما تزدادش، ولكن تنقص في الوزن ديالو، وما كايناش الحكومة، تقول لي الحكومة عندها القدرة باش تعرف، راه ذوك البوبات الغاز واش هما هاذوك، مما كتحيدها راه كيقتي فيها واحد 200 غرام، 200 غرام بشحال كتطبخ؟ ما يمكنش تعبها، باش ما عندناش واحد الجهاز اللي غادي يعبر يقول لي هاذ البوطة فيها 15 ولى 16 كيلو، هاذي فيها 3 كيلو وهاذي فيها 4 كيلو. إذن هاذي الزيادة غير مشروعة. هذا هو الدور ديال الحكومة اللي خصكم تقوموا بها، هاذ المراقبة.

إلى قلنا كذلك لويات الدوا، هذا دور الحكومة، إلى كاين لويات احنا نساعدكم في هاذوك اللويات، احنا نشوهو بهم، احنا نضروو بهم بالدارجة. اعلاش، لأن إذا كانت إرادة لدى الحكومة باش يمكن تسهل،

لا أحد يجادل أيضا على أنه الاستهداف اللي كان من المفروض أنه يكون للفئات الفقيرة والفئات اللي غير ميسورة، هاذ الاستهداف ما كاينش باعتبار أنه الأرقام الآن اللي عندنا تشير إلى أنه 20% الأكثر فقرا يستفيدون فقط من 9%، بينما 20% الأكثر يسرا يستفيدون من 43%، والرقم إذا ترجمناه 20% ديال الأغنياء تستافدوا من 20 مليار درهم.

إذن الحساب البسيط، السيد المستشار المحترم، لما تقول الحكومة على أنها تريد إصلاح هاذ النظام، إلى جينا حيننا غير هاذ الفئات الميسورة فقط، أوتوماتيكيا الآن هناك مجموعة من الحديث عن الموضوع، أوتوماتيكيا 20 مليار درهم من المفروض على أنها ستسترجع للخزينة ديال الدولة، ويمكن نديرو بها أمور كثيرة.

لكن، كين إشكالات متعلقة بالطريقة، إلى كان هناك إجماع حول ضرورة الإصلاح، فالطريقة ديال تنزيل هاذ الإصلاح فيها خلاف بين الفرقاء السياسيين، وهذا الخلاف له ما يبرره على أية حال، فيه اجتهادات، فمن بين الذين لا يريدون بتاتا، هناك شريحة تتعرفوها ما باغياش كاع نعيدو هاذ الصندوق، وتقول لك أنا ما يمكنش نعيدو واخا تمشيو لـ 100 مليار ما كين مشكل، وبين الذين يقولون خصنا نعيدوه تماما ونحرو الأسمار، وبين هاذ التوجهين آراء متعددة.

أحنا الآن الحكومة اشتغلت على الجانب التقني المتعلق بـ:

- أولا، دراسة الآثار على جميع الشرائح وعلى جميع القطاعات؛
- القيام أيضا بدراسة مقارنة مع مجموعة من الدولة اللي هي في نفس الحالة اللي فيها المغرب؛

- وأيضا أعطينا مجموعة من السيناريوهات اللي هي الآن متوفرة، والتي تتيح لجميع هاته الآراء المختلفة أن تجد نفسها في هذه السيناريوهات.
بمعنى أننا قدمنا الورقة الآن هي جاهزة. بالفعل هناك نقاش حتى داخل الجسم الحكومي، باعتبار أنه الآراء لا زالت لحد الآن لم تلتئم حول الطريقة ديال التنزيل ديال الإصلاح، ونحن في هاذ المحطة الآن نعلم الحوار داخل الحكومة على أساس أن ننزل هاذ المشروع ديال الإصلاح خلال ما تبقى من عمر هذه السنة إن شاء الله رب العالمين.

فإذن نحن نتصور على أنه الإصلاح ضروري، وهاذ الإصلاح خصو يكون بالتدرج أساسا، ويراعي واحد المجموعة ديال التوازنات على الصعيد الماكرواقتصادي وعلى صعيد الأسر المغربية وعلى صعيد المقاولات المغربية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الذي أشرت فيه على نوايا الحكومة فيما يخص إصلاح صندوق المقاصة. إلا أنني، السيد الوزير، أريد أن أذكركم،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كلاكما مقنع ولست أدري، السبي التوزيعي والسيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الأخير الموجه لكم دائما في نفس الموضوع وهو حول الدعم المخصص لصندوق المقاصة، والكلمة لأحد أعضاء فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أصبح الحديث عن إصلاح صندوق المقاصة أمرا مستهلكا في الآونة الأخيرة ومادة دسمة لجل الجرائد المغربية، خصوصا بعد الزيادة الأخيرة والمفاجئة لأسعار المحروقات، الأمر الذي بات يشغل بال المواطنين حول الجدوى من هذا الصندوق، إن كان لا يقوم بالدور المنوط به أساسا واستهداف الشرائح الضعيفة، علما أن المستفيد الأكبر من هاذ الصندوق هي الطبقة الميسورة، أي تستفيد أكثر من 80%، أما الفئة الفقيرة لا تستفيد إلا بأقل من 20% من هذا الصندوق، مما يعكس سلبا على السلم الاجتماعي، إذ يزداد الفقير فقرا، والغني يزداد غنى.

وقد سبق للحكومة أن التزمت منذ سنة 2007 بإصلاح هذا الصندوق ليؤدي الدور الذي من شأنه خلق، إلا أنها لم توفى بالتزامها إلى حد اليوم.

وعلى هذا الأساس، نسألكم، السيد الوزير، على الشكل التالي:

- ما هي الأسباب الحقيقية وراء تعثر الحكومة في إصلاح صندوق المقاصة؟

- وهل هناك جدولة زمنية من أجل إصلاحه؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أبدي أنه الموضوع ديال الإصلاح ديال النظام، ليس فقط صندوق المقاصة، ولكن ديال نظام المقاصة هو من المواضيع التي قيل فيها الكلام الكثير.

أتصور على أنه لا أحد يجادل الآن في المغرب على أن هاذ النظام لم يعد بالفعل يحقق الأهداف ديالو الرئيسية التي من أجلها جاء ابتداء من 1941، بمعنى خلال الحرب العالمية الأولى.

فيه وتنتكم أنا معكم، كائن اللجن ديالنا اللي خدامين يتابعوا المعطيات المتعلقة بمجموعة من المطاحن، سواء في الجهة ديال تانسيفت، سواء في الجهة ديال الشرق اللي غادي يكون فيها خلال الأسبوع المقبل إن شاء الله رب العالمين بعد هاذ فاتح ماي.

بمعنى أنه هاذ المعطيات اللي تكلمتو عليها ديال الخروقات وديال التجاوزات وديال الغش، إن شاء الله رب العالمين سنجد لها حلا. نحن الآن في إطار نقاش حول وضع دفتر تحملات ديال تدبير هاذ القطاع، بمعنى أنه المسألة ما غتبقاش فيها الزبونية، المطحنة غادي يبقى يتفاهم هي مسدودة مع ذاك السمسار اللي غادي يعطيه في الكواغظ، أعطى 10 وهو بايع لو غير 5 أو ما بايعلوش، زيرو، كيحي ياخذ المقاصة والدعم، هاذ الشي كله إن شاء الله ما غاديش يبقى.

اللي غادي يكون هو أنه غادي يكون دفتر ديال التحملات اللي هو واضح وغادي يكون فيه إعلانات العروض أمام الملاء، جميع المغاربة يمكن يشاركوا فيها، على أساس أنه هاذ المسألة اللي تكلمتو عليها سنحصر كل الحرص، بالإضافة إلى هاذ الشي ديال البوطاغاز اللي عامرة بـ 90% أو 80، هاذ الشي كله الأمور إن شاء الله رب العالمين، نحن كنوجدو واحد الإطار قانوني اللي غادي يسمح لنا على أنه هاذ المسألة ديال الغش ما تبقاش إن شاء الله رب العالمين في المستقبل القريب فيما يتعلق بالمواد المدعومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم الغنية معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد والأخير في هذه الجلسة، وهو موجه للسيد وزير الشباب والرياضة حول تفعيل مضامين القانون الجديد للتربية البدنية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكري:

السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

بعد انتظار طويل، أخذ قانون التربية البدنية الجديد رقم 30.09 مجراه الطبيعي وصدر في الجريدة الرسمية، وبالتالي ألغى سابقة بقوة الوجود، غير أنه لم يدخل حيز التنفيذ والتفعيل لتأخر صدور القرارات الوزارية.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فالرياضيين خاصة والمغاربة عامة علقوا آمالا كبيرة على هذا القانون من أجل إحداث ثورة في الواقع الرياضي المغربي على مستوى النتائج وعلى مستوى تغيير ضوابط التسيير وعلى

لقد أعلنت بتاريخ 26 في شهر 11/2012 بأن الحكومة ستعتمد على الإصلاح المتدرج لنظام المقاصة انطلاقا من فاتح يناير 2013، على أساس أن يستفيد بعض المواطنين من الدعم المباشر، إلا أنه يفترض من الناحية المبدئية أن تكون الأسر الفقيرة أكثر المستفيدين من أموال هذا الصندوق وليس الأسر الميسورة.

وكذلك نرى بأن الدقيق المدعم لا يصل إلى المحتاجين، ولكن يذهب إلى جيوب أصحاب الفساد. ولقد لاحظنا بأن الدقيق المدعم يكلف المغرب أكثر من 230 مليار سنتيم في السنة، وكذلك نرى بأن أكثر المستفيدين من الدقيق المدعم هم أصحاب المطاحن، وهم ينقسمون إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى وهم المطاحن الذين نرى أن عملهم جيد، وهي تيشوف ذاك القنطار اللي فيه 100 كيلو كيخرج منه 20% ديال النخالة وكتبقى 80% كلها دقيق أبيض، وهذا عمل.

أما الفئة الثانية فهما ما عندهم والو، غير ذيك إسم المطاحن وهي مطاحن مسدودة، تبيعوا ويشيرو غير الفورية، غير راه باع، اشري، ولكن ما كين والو، كياخذ غير ذاك النصيب ديالو.

أما الفئة الثالثة وهي ما نسميها بالمطاحن الغشاشة، وهي تتشد، السيد الوزير، ذاك القنطار اللي فيه 100 كيلو تتخرج منو 20 كيلو ديال النخالة وتتخرج منو 20 كيلو ديال الدقيق الممتاز، أي ما يسمى "بالفورص"، وتتخرج منو 15 كيلو ما يسمى بالحرشة، أي تنبقى 45 دقيق عادي، كلها دقيق أسود.

ما ابقاش لي الوقت، الغالب الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا جزيلا، الرسالة ديالك وصلت والسيد الوزير غادي يجاوب عليها بتركيز.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

وأكد أن السيد المستشار تكلم أولا عن الإصلاح ديال الصندوق، ثم امشى للمسألة ديال الدقيق. هو اللي تنقلوا احنا في الحكومة، السيد المستشار المحترم، هو أنه السنة ديال 2013 من المفروض سنة ديال انطلاق المشاريع الإصلاحية الهيكلية الكبيرة إن شاء الله رب العالمين.

المتعلق بالجوانب ديال منتوج من المنتوجات اللي تكلمتو عليه ديال الدقيق المدعم، عندنا تصور للطريقة ديال التدبير ديالو وديال الإصلاح ديالو.

في هاذ الوقت اللي تتكلموا معايا، السيد المستشار المحترم، كين لجن ديال المراقبة وديال (les enquêtes)، ديال الأبحاث اللي امشات لثلاثة ديال الجهات ديال المغرب، وتراقبو في هاذ الوقت اللي تتكلموا انتايا معايا

حاولنا نمشيو بترتيب حسب الأهمية، لأن كايين واحد الترسانة قانونية على مستوى الأمانة العامة للحكومة وطبعا حتى هما الله يكون لهم في العوان ماشي ساهل يخرجوا بهاذ الشي كامل، ما تنساوش بأننا في واحد الورش اللي جا في واحد الوقت اللي جينا من بعد الدستور، وكنعتبرو بأن هاذ المرحلة مؤسسة باعتبار الترسانة القانونية الضخمة اللي كتحاولو إن شاء الله نزلوها ونسهرو على الأجرة ديالها.

إذن، كايين النظام الأساسي أيضا للجمعيات حتى هو يوجد حاليا في طور الإعداد على مستوى الأمانة العامة، لأن هاذ القانون الأساسي أيضا غادي يعطينا الدخول للاحتراف، لأن اليوم كهضرو على الاحتراف، ولكن احنا كهضرو على الاحتراف في زمن الهواية. وبالتالي، هاذ الاحتراف إلى كنا غادي نمشيو ليه بصح، هي خصنا نوفرها لها الشروط بمقتضى طبعا هاذ النظام الأساسي للجمعيات اللي غادي يحول هاذ الجمعيات الرياضية إلى شركات باش يمكن يكونوا مستشهرين ويكونوا محتضنين، وفعلا نخرجو البطولة ديالنا ونعطيوها ذيك الشحنة وذيك ربما الحضور اللي كنتظرو.

إذن الخلفية طبعا من الأنظمة الأساسية للجمعيات والجامعات الرياضية كونها إحدى الشروط الأساسية، أولا للحصول على الاعتماد فيما يخص الجمعيات (les agréments)، والتأهيل (l'habilitation) فيما يخص الجامعات الرياضية من طرف الوزارة على حد سواء، طبعا لتمكينها من ممارسة الاختصاصات المخولة لها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

السيد الوزير،

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات والإفادات التي تعبر عن وجود رؤية حكومية في تدبير شؤون هاذ القطاع الحيوي والهام. وفي هاذ السياق، أود، السيد الوزير، أن أثير انتباهكم إلى أن القانون ليس هدفا في حد ذاته، بل هو مجرد وسيلة للإصلاح وإحداث تغيير في هذا القطاع.

وبناء على هذه المعطيات، نود، السيد الوزير، استفساركم عن عزم الوزارة إحداث تغيير في القيادات المسؤولة عن الجامعات الرياضية والقطاع عموما، على اعتبار أن الفلسفة الجديدة للقانون تحتاج رجال جدد وعقليات جديدة.

من جانب آخر، نسجل، السيد الوزير المحترم، تأخرا من طرفكم ومن طرف الجامعات المعنية عن التحضير للاستحقاقات الرياضية الإقليمية والجهوية والدولية التي سيشارك فيها المغرب، ونذكر بالخصوص الألعاب

مستوى أيضا الانتقال الفعلي والحقيقي إلى عالم الاحتراف والخروج من نمط الهواية.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير، كما يلي:

- ما هي الجدولة الزمنية لإخراج القرارات الوزارية التطبيقية لقانون التربية البدنية رقم 30.09؟

- وما موقفكم من الأندية والعصب والجامعات الرياضية التي لازالت تتأطل في تطبيق القانون المذكور؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

بداية أشكر السادة أعضاء الفريق الحركي لاهتمامكم بالرياضة وأيضا بالمواضيع ذات الصلة.

طبعا، السيد المستشار، صحيح علق المغاربة آمال كبيرة، طبعا لتحسين أو كما جاء في تدخلكم لإحداث هذه الثورة على المنظومة الرياضية، ولكن أملي أعتقد أن الثورة ماشي فقط غير بنصوص أو بقانون، أيضا الثورة خصها توصل حتى للعقليات أيضا، إلى ابغينا فعلا نحدثو ثورة حقيقية.

طبعا غادي نمشي للسؤال الثاني ديالكم، موقفنا من الجامعات اللي طبقت هاذ القانون رغم غياب هاذ القرارات التنظيمية. كان حث الوزارة على نهج واحد المقاربة استباقية، وكان لنا جدال وكان لنا نقاش مع الجامعات في هاذ الاتجاه، لأن كنا أعلننا ابغينا سنة 2012 تكون سنة ديال الشرعية، نرجعو للشرعية.

المقرر أشنو كيقول؟ يعني في النقاش اللي كان معنا كنت كنعتمهم على أنهم يستبقوا، باش؟ بالشفافية، بالديمقراطية، بالتصويت باللائحة، وباعتماد ربما إعطاء فرصة لحاملي مشاريع.

إذا تبين أن هناك أشياء واحنا المقرر احنا عارفين أشنو فيه، هو يعني ذاك الإجراء المسطري اللي كايين على مستوى الأمانة العامة للحكومة هو اللي عطلنا شي اشوية، إذن احنا ابغينا نرجو الوقت، وفعلا كان عندنا هاذ النقاش معهم، ربحوا الوقت قلنا لهم، وإذا ثبت أن كايين فقط باش اللي تحتاج الملازمة، المشرع كيعطيك عام آخر من يوم خروج المقرر التنظيمي، عام للملازمة. إذن فعلا كنا في هاذ التوجه.

الأجندة للمراسم التطبيقية، فعلا كايين واحد اللي ابقي لنا، ابقي لنا هاذ المقررات التنظيمية، كانت ابقات لنا واحد الجملة، احنا كنعتملو مع الأمانة للحكومة لإخراجها في أسرع الأوقات، واللي كنعتملو عليه الآن،

الأقلام تحركت في هاذ الاتجاه، واحنا كنعرفو اشكون اللي كيجرکها، لسبب أو للأسباب اللي كنعرفوها، احنا اجتمعنا، درنا لجنة مكونة ما بين الوزارة وما بين الجامعات المعنية وما بين اللجنة الوطنية الأولمبية، وما غادي يمشی يشارك غير الجامعات فعلا اللي مؤهلة.

وأنا كنجي من هاذ المنبر جامعات رفضوا أنهم يشارکوا، اعلاش؟ قالوا احنا ابغينا ناخذو فرصة أننا نوسع القاعدة ديال الممارسين، أنا تكون عندنا يعني واحد الممارسة في يدينا أو في رجلينا على حسب النوع الرياضي اللي كيارسوه، نهار نكونوا في المستوى اللي غادي نحمره به وجه البلاد، ذيك الساعة غادي تمشیو نشارکوا، وهاذو كنجيوهم طبعاً على هاذ التوجه.

أکید أيضاً أن الاستعدادات احنا اخذينا من 19 في هاذ الشهر هذا، كانت الأبواب ديال المعهد مولاي رشيد مفتوحة لاستقبال الأبطال اللي غادي يدخلوا لهاذ التبرص استعداداً لهاذ الاستحقاقات القادمة إن شاء الله.

وطبعاً احنا كلنا أيادي ممدودة وآذان صاغية وصدر رحب باش نعاونو، ولكن ابغينا نعاونو في اتجاه يعني المشاركة اللي غادي تكون مشرفة، باراکا علينا من المشاركة من أجل المشاركة، وأنا كما قلت، اليوم انتهى عصر أو وقت أو زمن السياحة الرياضية، اللي عندو غادي يمشی واللي ما عندوش احسن يجلس في بلادو. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير.

بهذا نهي أشغال هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية، ونشكر جميع من ساهم في إغنائها. وبعد رفع هذه الجلسة مباشرة نفتح الجلسة المخصصة للتشريع.

المتوسطة والإسلامية وغيرها. لهذا نريد منكم، السيد الوزير، تنوير الرأي العام في هذا الشأن. وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير الشبيبة والرياضة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

أنا غير في الشق الأول ديال السؤال ديالكم، السيد المستشار، كنتمى هل تنوي الوزارة تغيير؟ أنا كنتمى هاذ التغيير هذا زعماً بمقتضى القانون ما يسقطش في أذن صاء، لأن كنعبرو يعني مرحلة ما بعد الدستور، كان فيها أيضاً واحد الربيع ديمقراطي حتى على مستوى الجامعات الرياضية.

أنا ما كنعوتش، وإلى كان شي تعديل ديال شي قانون يعطيني الحق نصوت ونبدل الرؤساء من غدا غادي نطبق هاذ الشي اللي كنعقول وأنا كنتنق معك فيه، ولكن كابين الجمعيات وكابين العصب وكابين الناس المعنيين هم اللي غادي يتحملوا المسؤولية التاريخية ديالهم.

لأن احنا طبعاً هاذ الشي اللي كنعقول ابغينا دم جديد، ابغينا توجه جديد، ابغينا ممارسة جديدة، ابغينا سلوك جديد، على مستوى يعني تدبير الجامعات، ولكن هاذي مسألة الوزارة ما يمكنش تتدخل فيها، يعني وهذا كما كنعقول دائماً، هذا عرف كوني، يعني معروف في العالم كامل، احنا كنعطيو منح، كنوفرو الجو ديال الشفافية وديال الديمقراطية، ولكن ما كنعوتوش وما كنعتموش، هذا فيما يتعلق بالسؤال الأول.

السؤال الثاني: الاستحقاقات القادمة، هذا سؤال مهم، اعلاش؟ لأن الشعار ديالنا اليوم أشنو هو؟ انتهى زمن السياحة الرياضية، كانت بعض